دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الخامس (05) جوان 2008

هل توجد إستراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟

أ.يامين بودهان

الجيش و السلطة و السياسة في الوطن العربي

أ.عبد الحميد مهري

كن ابن عصرك:أصالة الشعوب وتحدى العولمة مقاربة الواقع الجزائري-توظيف التاريخ و التراث-

د.سعيد بومنجل

د.الأخضر عزي

العلاقات الأوربية .المتوسطية إستراتيجيات أم توظيف

د.عبد الوهاب بن خليف

متابعات و قراءات

دور مراكز الدراسات و الأبحاث في صناعة القرار الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

تقرير مركز البصيرة

الرئيس الأمريكي القادم تصور استشرافي لسياساته

كورت كامبل

ميشل فلورنوى

ما السبب الذي قد يجعل الولايات المتحدة لا تهاجم إيران؟

(أندرو إكسام (دايلي ستار

لاطريق وسط:تحديات إستراتيجيات الخروج من العراق

فريدريك كاغان

بلاك ووتر أمريكا"...قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق

ترجمة:إياد ونوس

ملتقيات و اطروحات

اطروحة الدكتوراه:العلاقات الفرنسية -الألمانية في إطار الإتحاد الأوربي

د.عبد الوهاب بن خليف

قراءة في كتاب

السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين:المحافظون و الواقعيون

أ.هادي قبيسي

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

ـ العدد الخامس ـ
(05)

المدير العام :

د. عبد الرزاق مقري

makriabdz@yahoo.fr

رئيس التحرير :

أ.فاروق أبو سراج الذهب طيفور

Siraj11@maktoob.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الالكتروني :
Markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : **1378 /2006**
ردمد : **1112-7996**

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية دراسات إستراتيجية بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية التي تراعي القواعد التالية :

- التقيد بالأسلوب العلمي، والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.
- الالتزام بالتأصيل المعرفي والتجديد الفكري والتحليل النظري الواقعي.
- توثيق المراجع وكتابتها في نهاية البحث.
- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.
- أن لا يقل حجم البحث عن 25 صفحة، وأن يكون مكتوبا بالحاسوب.

يلتزم المركز بتغطية تكاليف الطبع، ويقدم مكافآت تحفيزية للباحثين تتناسب مع أهمية الجهد المبذول.

- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل هيئة يختارها المجلس العلمي للمركز، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول، أو التعديل المطلوب.
- يكون للمركز الحق في إعادة نشر البحث منفصلا أو ضمن مجموعة أبحاث، بلغته أو مترجما.

الأبحاث المرسلة لا تعاد سواء نشرت أو لم تنشر.

ترحب الدورية بالمراجعات النقدية الموضوعية للكتب الجديدة والمقالات الحديثة، وتهتم بتغطية المؤتمرات والندوات المهمة، والتعريف بالرسائل الجامعية.

الآراء التي تنشر بأسماء الباحثين تعبر عن وجهة نظرهم، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

الهيئة العلمية

د.سنطوح حسين	جامعة الجزائر
د.بلقاسم بروان	جامعة الجزائر
د.عزي لخضر	جامعة المسيلة
د. نعيمة غالية	جامعة الجزائر
د.جندلي عبد الناصر	جامعة باتنة
د.بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر
د.بن صغير زكرياء	جامعة بسكرة
د.سالمي العيفة	جامعة الجزائر
د.مولود مسلم	جامعة الجزائر
د.جواد الحمد	الجامعة الأردنية
د.أسامة قاضي	جامعة ميشيغان أمريكا الشمالية

عنوان المراسلات:

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر

ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48

النقال: **0664.33.29.09**

الموقع الإلكتروني :

http/www.albasseera. net

البريد الإلكتروني:

info@albassira.net

Markaz_bassira@yahoo.fr

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (05) ـ جوان 2008

محتويات

▪ افتتاحية العدد: **واقع يقتضي التحرك العاجل**	**فاروق أبو سراج الذهب** **رئيس التحرير**	05
▪ هل توجد إستراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة ؟	**أ. ياميـن بـودهـان** **جامعة بجاية**	07
▪ الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي	**الأستاذ :عبد الحميد مهري** **أمين عام المؤتمرالقومي العربي سابقا**	23
▪ **كن ابن عصرك: أصالة الشعوب وتحدي العولمة** مقاربة الواقـع الجزائـري– توظيف التـاريخ والتراث	**د. سعيد بومنجل** **جامعة عنابة** **د. الأخضر عزي** **جامعة المسيلة**	34
▪ العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية إستراتيجيات شراكة أم توظيف	**د/عبد الوهاب بن خليف** **جامعة الجزائر**	67

رئيس التحرير : فاروق أبو سراج الذهب طيفور

متابعات وقراءات

▪ دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا	تقرير . مركز البصيرة	85
▪ الرئيس الأمريكي القادم تصور استشرافي لسياساته	كورت كامبل .ميشيل فلورنوى: مركز الأمن الأمريكي الجديد	89
▪ ما السبب الذي قد يجعل الولايات المتحدة لا تهاجم إيران؟	أندرو إكسام (دايلي ستار . بيروت) :معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	95
▪ لا طريق وسط : تحديات إستراتيجيات الخروج من العراق	فريدريك كاغان: تقرير لمجموعة التخطيط العراقي	98
▪ مخاطر الردع	جيمس روبنز: مجلس السياسة الخارجية الأمريكية	101
▪ بلاك ووتر أمريكا "... قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق	ترجمة وتحرير : إياد ونوس	113
ملتقيات و اطروحات	البصيرة خلية البحث	
▪ ملتقى كلية العلوم السياسية والإعلام السياسة والإعلام : المتغيرات النظرية والمعطيات الاجتماعية	تقرير مركز البصيرة	121
▪ أطروحة دكتوراه: تداعيات منظومة القيم الغربية الاستشراقية على المنطقة العربية في ظل استراتيجيات العولمة الثقافية	نعيمة غالية . جامعة الجزائر.	126
▪ أطروحة دكتوراه: العلاقات الفرنسية . الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي	د. عبد الوهاب بن خليف . جامعة الجزائر .	134
قراءة في كتاب		
▪ السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظون والواقعيون	أ. هادى قبيسي	141

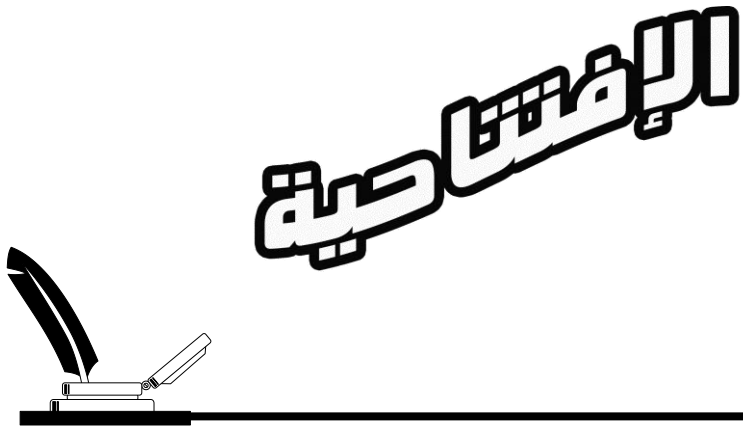

واقع يقتضي التحرك العاجل

أ. طيفور فاروق أبو سراج الذهب

في أجواء جد متوترة عربيا و إسلاميا ، و تكتسي ثوب التردد و الاضطرابات عالميا ، و تلبس لبوس التوجس من المستقبل ، في ظل استراتيجيات فرض الخيارات المهددة للأمن الجماعي و الرامنة لطموحات الشعوب و الأمم ، في مثل هذه الأجواء التي يمكن تلخيصها :

عربيا في :

- الغطرسة الصهيونية على أرض فلسطين من خلال الحصار و الجدار و الدمار .
- ارتهان لبنان خارجيا و بروز أ نياب الحرب الأهلية و الضغط المتبادل على المقاومة و تهديد سوريا .
- عودة الاشتباكات بين الأشقاء في تشاد.
- التوتر الدائم في السودان و دارفور .

إسلاميا في :

- تواصل احتلال أفغانستان .

- آثار الزلزال في الصين و الفيضانات في ميانمار .
- الضغط المتواصل على حزب العدالة و التنمية في تركيا .
- تواصل مسلسلات الإساءة للدين الإسلامي و الرسول صلى الله عليه و سلم .
- عالميا في :
- استعداد أمريكا و حلفاءها للاحتفال بذكرى النكبة بمناسبة قيام دولة الكيان الصهيوني في استفزاز كبير للأمة الإسلامية .
- التدخل الأجنبي المفضوح في قضايا الأمة .
- تواصل الحملة الانتخابية في أمريكا و تراجع أو توقف كل الملفات الدولية التي رهنت تحت حجة معرفة نتائج الانتخابات الأمريكية .

و المراقب للساحة الدولية برؤية إستراتيجية يستنتج بما لا يدع مجالا للشك ، النفق الكبير الذي يقبع فيه العالم اليوم ، من خلال سياسات الهيمنة الأمريكية و التردد الدولي في حسم الخيارات المشتركة في ظل ميلاد تكتلات تكاملية باتت ضعيفة في مقابل و حيد القرن الأمريكي .

و هو الأمر الذي يقتضي و يتطلب جهد دولي كبير يقوده المفكرون و العلماء و يضطلع الحكام و المجتمع المدني الدولي بدوره في ترسيم قيم السلم العالمي و حق الشعوب في تقرير المصير و الأخذ على أيدي المتطرفين من أجل معالجة حقيقية لأزمات العالم اليوم .

و يأتي العدد الخامس من دورية دراسات استراتيجيه الذي يصدر في مثل هذه الظروف ليساهم في الكشف عن بعض الحقائق المحلية و الإقليمية و الدولية بلغة علمية أكاديمية تحاول أن تدرس و تدقق فيما هو مطروح أمام الرأي العام .

و للقراء واسع النظر من خلال إرسال الملاحظات و الانتقادات فالدورية منكم و إليكم و تطويرها مسؤولية مشتركة و هي دعوة للباحثين من أجل شحذ الأقلام و المساهمة الإيجابية في ترقية محتوى الدورية .

هل توجد إستراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة ؟

✍ أ. ياسين بودهان[*]

أستاذ مساعد، جامعة بجاية

المقدّمة

للعلاقات العامة أهمية بالغة في التعريف بصورة المؤسسة وعلامتها التجارية ، ومن المؤكد أن المؤسسات الحديثة، سيما في الدول المتطورة لا تستغني عن العلاقات العامة كوظيفة من وظائف تسيير المؤسسة، و من عوامل قوتها ونجاحها ، لذا لا تخلو مؤسسة أيا كانت طبيعتها من قسم أو مصلحة خاصة لإدارة العلاقات العامة ، تعمل على رسم سياسات أو استراتيجيات ، وإعداد خطط وبرامج عمل ، تبنى على أسس علمية مدروسة ، ويسهر الموظف المكلف أو القائم بالعلاقات على تنفيذها ، وذلك باستخدام تقنيات ووسائل عدة ، سواء مطبوعة : كمجلة المؤسسة ، المطويات ، اللاصقات .. أو سمعية بصرية : كالتلفزيون ، الراديو ، الوسائط المتعددة ، !أو تقنيات أخرى : كالمسينا ، السبونسورينغ ، المعارض ، الندوات الصحفية...

ويشترط في نجاح استراتيجية العلاقات العامة أن تكون مبنية على خطوات منظمة واضحة : بدء بعملية البحث ، وذلك للتعرف على طبيعة الجمهور ، الداخلي والخارجي ، رغباته ومطالبه ، وخصائصه .. وذلك بالاستعانة بمختلف العلوم الاجتماعية : علم النفس ، علم الاجتماع ، علم التسويق.ثم تأتي مرحلة تحليل المعطيات المتحصل عليها ، وبعد ذلك اختيار التقنيات والوسائل المناسبة لتوصيل الرسالة الاتصالية ، وفي النهاية تأتي مرحلة التقييم ، للتعرف على مدى نجاح الاستراتيجية ، ونسبة نجاح الأهداف المرجوة[1].

سنقوم في هذا المقال برصد واقع العلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة ، إذ سنتعرض لدراسة مؤسستين اقتصاديتين تقعان بولاية بجاية كنموذج للدراسة ، هما مؤسسة آلكوست ALCOST ، ومؤسسة COGB ، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية : - هل هناك وعي بأهمية العلاقات العامة في الجزائر؟

- وهل يتم تخطيط ورسم استراتيجيات للعلاقات العامة بصورة منهجية وعلمية ؟ وهل يتم الاستعانة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية عند رسم استراتيجية ما؟

I- ما المقصود بالعلاقات العامة ؟

وضعت المئات من التعريفات لتحديد مفهوم إصلاحي لتعبير العلاقات العامة و في كثير من هذه التعريفات تم خلط ومزج بينها وبين مفاهيم أخرى مشابهة كالإشهار، الدعاية والاتصال ... ولم تظهر كميدان بحيث مستقل إلا مع تأسيس وإنشاء هيئات ودوائر بحث خاصة تهتم بالدراسة المستقلة لموضوع العلاقات العامة , كالجمعية الدولية للعلاقات العامة , المعهد البريطاني للعلاقات العامة , الجمعية الفرنسية للعلاقات العامة , ومعهد كالتيب وبروم ... كما وضعت أيضا قوانين ومواثيق أخلاقية تنظمها كمهنة أيضا وليس كتخصص اكاديمي فحسب , كقانون أثينا 1965 الذي حدد مهام القائم أو مستشار العلاقات العامة وكقانون مهنيي العلاقات العامة بفرنسا.

نورد فيما يلي بعض أدق واشمل هذه التعريفات:

1- تعريف ميثاق مهنيي العلاقات العامة الفرنسي :

غرض بحث العلاقات العامة هو تحديد ووضع سياسة دائمة للاتصال موجهة لتمكّن مجموعة (مؤسسة) من إقامة علاقات ثقة[2] ووفاء مع الجمهور الداخلي والخارجي , ووجود واستمرار هذه المجموعة (مؤسسة) مرهون بهذه الجماهير ، والعلاقات العامة تشكل على هذا الأساس وظيفة أساسية من وظائف إدارة وتسيير هذه المؤسسة.

2 – تعريف الجمعية الدولية للعلاقات العامة :

العلاقات العامة هي نشاط إداري وتسييري يتم بصورة دائمة ومنظمة ، تسعى المؤسسة أو أي تنظيم عمومي أو خاص من خلالها لإيجاد جو من التفاهم والتقارب مع من تتعامل معهم (الجمهور)، ولتحقيق هذا الهدف تسعى المؤسسة قدر الإمكان أن تكيف نفسها مع اهتمامات الجمهور، بحيث تطبق مبدأ الإعلام الواسع , وتسعى لإيجاد تعاون فعّال معهم، وتأخذ بعين الاعتبار تحقيق مصلحة الجميع [3].

يجمع علماء الاتصال والعلاقات العامة على أن الأب المؤسس للعلاقات العامة هو الصحفي الأمريكي إيفي لي Ivy Lee ، الذي كان يشتغل صحفيا بمكتب الصحافة التابع للجنة الوطنية الديموقراطية ، بالولايات المتحدة الأمريكية، وما دعى ايفي لي للاهتمام بموضوع العلاقات العامة هو عدم رضاه عن طبيعة العلاقات السائدة بين أرباب العمل والعمال ، سيما مع الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم مع مطالع القرن العشرين ، بالخصوص أزمة 1907 ، وأزمة 1929، إذ تأثرت الطبقة العاملة ، وانحدر المستوى المعيشي لها ، وسرح الكثير من العمال من عملهم ، مما أدى إلى نمو جو السخط والغضب الشعبي من ممارسات أرباب العمل الذين ظهروا بمظهر المستغل ,

وترسخت الصورة السلبية أنداك لرجال الصناعة في أذهان الجماهير ، وارتبطت صورة رب العمل بصورة الوحش البشع المستغل[4].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص كان شبح 12 مليون عاطل عن العمل يهدد الدولة بقيام ثورة عمالية وشيكة, سيما بعد أن قام أحد اكبر رجال الصناعة وهو جون روكفيلر John D. Rochefeler بإعطاء أوامر بالاعتداء على العمال المضربين , مما أثار غضب الطبقة العمالية , ولكن روكفيلر أراد تدارك الوضع ، فاستعان بخدمات المكتب الصحفي لإيفي لي لتحسين صورته أمام الرأي العام ، وبالفعل قام إيفى لي بإعداد استرا اتيجية للعلاقات العامة كانت تهدف إلى التغيير الجذري لصورة روكفيلر ، وتحسينها وإظهاره بمظهر رب العمل الطيب والمحب للخير ،عوض الشرير المستغل , لدلك اقترح عليه إيفي لي القيام بما يلي :

- تأسيس المنظمات والجمعيات وتنظيم النشاطات الخيرية
- تمويل الجامعات وتدعيم البحث العلمي والتقني.
- إعلام الصحافة بكل شفافية عن مبالغ الضرائب التي تدفعها مؤسساته ،وكذا الكشف عن الأجور المدفوعة لآلاف العمال شهريا [5].

لقد كانت الاستراتيجية الجديدة المتبناة من قبل روكفيلر قائمة على أساس الوضوح والشفافية في المعلومات , حيث تكون متاحة أمام الجمهور , ومنذ ذلك الحين أصبحت العلاقات العامة والإعلام الشفاف وظيفة أساسية من وظائف اغلب المؤسسات .

والحكومة الأمريكية بدورها اتخذت العلاقات العامة وسيلة أساسية لإقناع الرأي العام بخصوص كثير من القرارات السياسية التي تبنتها الحكومة ، كالحرب على الحكومة الألمانية النازية ، فقد باشرت أمريكا حملة إعلامية واسعة لإعلام الجمهور بأهمية هذه الحرب بالنسبة للأمريكيين ، لم تصبح العلاقات العامة بذلك وسيلة فحسب ، بل غدت دعامة أساسية من دعامات المؤسسات الديموقراطية ، و المؤسسات الحديثة أيا كانت طبيعتها : اقتصادية سياسية ،ثقافية... لا تستطيع الاستغناء عن العلاقات العامة كدعامة ووظيفة أساسية ، فهي التي تعمل على أنسنة المؤسسة على حد تعبير الأستاذ ميلر دو روهارفرد Miller de Harvard إذ يقول : " العلاقات العامة هي مثل نظام دفاع للمؤسسة الحرة في النظام الرأسمالي ، فهي ترمي إلى انسنة المؤسسات , أي تعمل على تحريكها وتفعيلها ليس فقط كوحدات مجهولة بل ككائن إنساني..."

إن سبب تطور مجال العلاقات العامة ، والنقلة الملموسة التي شهدتها مع منتصف القرن الماضي يعود في المقام الأول للسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا في تلك المرحلة , فالأزمة السياسية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة في شهر أوت 1968 أكدت أن العلاقات العامة

وضعت في قمة سلّم أولويات المؤسسات والإدارات ، ومهدت بذلك لظهور مكاتب خدمات العلاقات العامة , وبعد ذلك تخصيص وزارات مستقلة للعلاقات العامة في العديد من دول العالم [6].

ومع التطور الكبير الذي شهده العالم مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي سيما مع التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال، وبروز مجتمع معلوماتي قائم على أساس التداول الحر للمعلومات ،وانحسار سلطة الدولة القومية والمؤسسات المحلية، وظهور مجتمع عالمي مفتوح يتجاوز حدود الجغرافيا برزت بذلك مؤسسات حديثة تعتمد بشكل رئيس على تكنولوجيا المعلومات ، وحسب الكثير من الباحثين وعلماء الاتصال أمثال: أوما Ohmae 1995 , دروكر Drucker 1995 لارامي Laramée 1997 فإن مجتمعاتنا دخلت في قطيعة مع التاريخ ، فظهرت رهانات جديدة غيرت بعمق المؤسسات البشرية . وحتى تضمن هذه المؤسسات حياتها وتستمر يستوجب عليها التكيف مع الثورة المعلوماتية التي تمس بشكل مباشر جوانب حياة المجتمعات المعاصرة .

فالمؤسسات التقليدية وجدت نفسها سياسيات المعركة الاقتصادية التي لا تعترف العملية والموظفون في المؤسسات بعد أن كانوا مجرد مستقبلين [7] .

فالمؤسسات التقليدية وجدت نفسها في سياق العولمة الاقتصادية ، التي لا تعترف بالحدود القومية والمحلية ، والموظفون في المؤسسات بعد أن كانوا مجرد مستقبلين سلبيين للمعلومات أصبحوا متلقين فاعلين ، يلجون بأنفسهم للمعلومات، بل أصبحوا شركاء في الوصول إلى المعلومات ، إننا أمام شكل جديد لتسيير المؤسسات و إدارتها .

و العلاقات العامة بدورها تقع في قلب هذه الثورة المعلوماتية ، و هي تجد نفسها مدعوة لأن تلعب دورا إستراتيجيا في حياة المنظمات و المجتمعات ،على اعتبار أنها علم تسير و إدارة و اتصال ، وهي بإمكانها أن تساهم بفعالية في تسيير المؤسسات الحديثة ، التي تشهد تنافسا شديدا فيما بينها لجذب رضاء الجمهور و السيطرة على الأسواق الاقتصادية[8]، فالمؤسسات التي لا تعي طبيعة هذا الواقع الجديد ستتمحي تدريجيا من المنظومة المؤسساتية العالمية ، و المقولة الآتية تصف لنا و صفا دقيقا هذا الواقع الجديد :" المؤسسات الجديدة ستزول ، و المؤسسات الجيدة جدا ستجد صعوبات في البقاء ، وحدها المؤسسات الممتازة ستستمر وستصمد [9]".

II -تعريف استراتيجيات العلاقات العامة وتطورها :

المقصود باستراتيجيات العلاقات العامة حسب كتاب Publicitor ، هي مجموع القرارات الهامة و المستقلة عن بعضها التي تتخذها مؤسسة ما ،بغرض تحقيق أهداف معنية ،و ذلك باستعمال وسائل اتصال و تقنيات متعددة .

إن تبني استراتيجية فعّالة مبنية على أساس برنامج علمي واضح و قابل للتحقيق هو أساس نجاح المؤسسة، التي تريد أن تنتهج سياسة اتصال شفافة مع جمهورها الداخلي أو الخارجي ، حتى تكون لنفسها أو لمنتوجها وخدماتها صورة طيبة اتجاه الجماهير.

لذا نجد أن المؤسسة التي تؤمن بدور الاتصال و العلاقات العامة كوظيفة أساسية للتسيير الفعال تخصص مصلحة أو قسما خاصا تطلق عليه عادة تسميات عدة ، كمصلحة العلاقات العامة، قسم الاتصال ، كما تكلف موظفا أو أكثر يقوم بمهام إعداد وتنفيذ برامج العلاقات العامة ، وإعداد استراتيجية عمل لتنفيذ هذه البرامج ، وذلك بهدف تكوين وبناء صورة حسنة ،وعلاقات ثقة مع الجماهير التي تتعامل مع هذه المؤسسة ، وتطلق عليه هو أيضا عدة ألقاب ، كالمكلف بالعلاقات العامة Chargé de relations publiques ، عون العلاقات العامة Agent de relations publiques ، مستشار العلاقات العامة Conseiller en relations publiques ، الرولاسيونيست Le relationniste ، ضابط العلاقات العامة ،بالنسبة لمن يشتغل في السلك العسكري Officier... de relations publiques

وتكون مهام هذا القائم بالعلاقات منصبة في خلق صورة طيبة عن المؤسسة لدى البيئة الخارجية ، وكذا تعزيز تلك العلاقات الايجابية والحفاظ عليها ،فهو يشغل دور الوسيط بين المؤسسة التي ينتمي إليها ، وبين البيئة الخارجية الممثلة في الجمهور الداخلي والخارجي للمؤسسة ، فيعمل على إيجاد هوية خاصة بالمؤسسة ،تميزها عن المؤسسات الأخرى ، ويروجها بصورة تمكنها من احتلال مكانة مميزة .

وحتى تنجح برامج العلاقات العامة التي يقوم بإعدادها هذا العون المكلف وبالتنسيق مع إدارة المؤسسة يمكّن من استعمال وتوظيف مختلف التقنيات والوسائل لأداء مهامه.

ويمكن تفصيل مهام ووظائف القائم بالعلاقات العامة بصورة أكثر دقة فيما يلي :

- جمع المعلومات والأخبار الجديد المنشورة أو المبثة أو المذاعة في وسائل الإعلام ،ومن ثمة يقوم بتنقيتها وجمعها في قصاصات ، سيما ما يفيد المؤسسة أو الموظفين.
- تمثيل المؤسسة ،وإقامة علاقات ودية وطيبة مع مسئولي المؤسسات والتنظيمات الأخرى.
- إدارة الاتصال الداخلي ،والعمل على خلق علاقات طيبة بين الموظفين فيما يسمى بالاتصال الأفقي، وبين الموظفين والإدارة المسئولة فيما يسمى بالاتصال العمودي.
- يعمل على تخفيف حالات التوتر التي تبرز بين الموظفين ، فيما يسمى بالاتصال في أوقات الأزمات la communication de crise.
- يقوم بإعداد وتحرير الملفات الصحفية ، مجلة المؤسسة ، المطويات ، المناشير، البيان الصحفي ، ومختلف تقنيات العلاقات العامة المطبوعة.

- تنظيم النشاطات المناسباتية كالمعارض الإعلامية ، الندوات الصحفية للتعريف بنشاطات المؤسسة مثلا ، تنظيم الملتقيات ، الرحلات....

- تقديم النصائح والاستشارات لإدارة المؤسسة ، كما يمكنه أن يمثّل أو ينوب عن مسئولي المؤسسة لدى مختلف المتعاملين والمؤسسات الأخرى.

- يقوم بدور الوساطة بين المؤسسة ومختلف وسائل الإعلام الأخرى ، أي يعتبر ممثل المؤسسة لدى وسائل الإعلام Les relations presse01

III- خطوات بناء استراتيجية العلاقات العامة:

حتى تتمكن المؤسسة من تخطيط و إعداد استراتيجية فعالة للعلاقات العامة ، و ضع خبراء التخصص استبيان يحوي مجموعة من الأسئلة ، و كل سؤال يعد محورا أساسيا من محاور خطة إعداد الاستراتيجية الفعالة [11].

1- ما هي الأهداف الموجودة ؟

2 - من هو الجمهور المستهدف ؟

3- ما هي العوائق المحتملة بخصوص الميزانية ، الوقت المستلزم ؟

4- ما هي الوسائل والتقنيات التي يجب الاعتماد عليها ؟

5- ما هي النشاطات أو الخطوات العملية التي ينبغي إتباعها ؟

6- ما مدى نجاح برنامج العلاقات العامة (تقييم) ؟

1- Quels sont les objectifs ?

2- Auprès de quelles cibles ?

3- Avec quelles contraintes de budget , de temps..?

4- Avec quel moyen ?

5- Choix des actions à entreprendre .

6- Evaluation de programme.

عند البدء في بناء وإعداد استراتيجية للعلاقات العامة لابد من إجراء عملية بحث واستكشاف عند كل خطوة من الخطوات السابقة ، حتى نفهم بشكل أفضل مقتضيات كل خطوة ، مستعينين في ذلك بالدراسات الاجتماعية والنفسية ،وعلم التسويق من جهة لفهم طبيعة ونفسية الجمهور المستهدف من برامج العلاقات العامة ، ما هي رغباته ودوافعه ؟ و من جهة أخرى كي نفهم البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة ، على سبيل المثال ، ما هي توجهات ومواقف مختلف الجماهير اتجاه المؤسسة ؟ هل هي مواقف رضا ؟ أم عكس ذلك ، أي مواقف سخط وعدم رضا[12]؟

وفيما يأتي سنفصل أكثر في شرح كل خطوة من خطوات إعداد الاستراتيجية الفاعلة ، حتى نمّكن القائمين على العلاقات العامة ، وكذا الدارسين لها من إتباع خطة محكمة لبناء استراتيجية فاعلة تحقق الأهداف المرجوة .

1 ـ تحديد الأهداف :

يقصد بالهدف الغاية التي يسعى برنامج العلاقات العامة لتحقيقه ، أي لماذا يوجه القائم بالعلاقات العامة رسائل ومضامين اتصالية لجمهور مستهدف ؟ وما الفائدة التي تحققها هذه الاستراتيجية للمؤسسة أو المنظمة ؟ وتكمن أهمية تحديد الأهداف مع بداية الخطة في توجيه جهود القائم بالعلاقات نحو غاية مقصودة ، فلا تكون جهودا مشتتة ، حتى لا يصدق فيه قول الشاعر العربي " يخبط خبط عشواء " ، كما يشترط في الأهداف أن تكون واقعية إجرائية قابلة للتحقيق ، في مدة زمنية محددة أيضا ، ويوجد نموذج مشهور في الاتصال يحدد بصورة منهجية خطوات تحديد الأهداف ، وهو نموذج AIDA؛ لإيلمو لويس Elmo Lewis ، يحتوي على ثلاثة مراحل أساسية [13] هي :

1- جعل الجمهور المستهدف يتعرف على المؤسسة أو علامتها التجارية ، وذلك من خلال إثارة انتباهه بوجود المؤسسة .

2- جعل الجمهور المستهدف يحب المؤسسة ويتعلق بها.

3- جعل الجمهور المستهدف يتحرك و يسلك سلوكا ايجابيا اتجاه المؤسسة ، وذلك من خلال اتخاذ قرار الشراء مثلا .

إذن فأول خطوة نخطوها عند تحديد الهدف، هي كيفية جعل الجمهور المستهدف يتعرف على المؤسسة وعلامتها التجارية ، ثم في الخطوة الثانية نحاول أن نجعله يحب المؤسسة ويكون صورة طيبة عن علامتها ، فتكوّن المؤسسة لنفسها شخصية جذابة تستحوذ على اهتمام الجمهور ، وفي المرحلة الأخيرة تأتي مرحلة تنمية وتعزيز علاقة المحبة تلك ومن ثمة تحويلها إلى علاقة استجابة واتخاذ قرار، أي التعامل مع المؤسسة بشراء منتجاتها أو الاستفادة من خدماتها.

2- الجمهور المستهدف le public ciblé : عرّف المعهد البريطاني للعلاقات العامة الجمهور على انه مجموع الأشخاص الذين يقعون داخل منطقة نشاط مؤسسة معينة : الزبون المحتمل ، النقابة التي تجمع الأجراء ، اللجنة البرلمانية المشرعة ، المساهمون ، البنوك [14] ...

يمكن تقسيم الجمهور المستهدف إلى صنفين اثنين : - الجمهور الداخلي – والجمهور الخارجي.

- الجمهور الداخلي : يضم الجمهور الداخلي كل من يشتغل داخل المؤسسة : الإدارة ، الموظفون .بالإضافة إلى مختلف المجموعات الظرفية التي تنشأ داخل المؤسسة كالجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية ، ونقابة العمال.

- الجمهور الخارجي : تحسين صورة المؤسسة هي مسؤولية المؤسسة في حد ذاتها ، أي الصورة الجيدة تصنع في الداخل قبل الخارج ، فحين ينقل الجمهور الداخلي صورة حسنة وجذابة عن المؤسسة التي يشتغلون بها حين ذاك تبني الجماهير الخارجية انطباعات جيدة عن المؤسسة.

ويضم الجمهور الخارجي عدة أصناف : الزبائن ، المؤسسات الأخرى ، وسائل الإعلام ، المؤسسات الحكومية ، البنوك ، المساهمون ...

إن القائم بالعلاقات العامة عند تحديده للجمهور المستهدف لا يقوم بذلك بطريقة اعتباطية ، بل عليه أن يقوم بتحليل ودراسة دوافع ورغبات هذا الجمهور ، وذلك بالاستعانة بعلم التسويق وعلم النفس الاجتماعي لفهم الطبيعة النفسية له ، وما هي العوامل المؤثرة في اتخاذه لقرار الشراء بالنسبة للزبائن مثلا ، ومن هم الأشخاص الذين يؤثرون عليهم حتى يتخذوا قرار الشراء ، وعليه أن يقوم كذلك بإجراء دراسات للسوق لمعرفة طبيعته : كالسلع التي يكثر الإقبال عليها ، الخدمات التي يفضلها الجمهور ، دراسة الأسعار ، دراسة معايير الجودة..

3- ما هي الوسائل والتقنيات الواجب الاعتماد عليها :

يجب على المكلف بالعلاقات العامة أن يصنف قائمة للوسائل والدعائم التي تمكنه من توصيل ونقل المضامين والرسائل الاتصالية التي تعبر عن صورة المؤسسة أو العلامة التجارية للمنتوج ، وعليه أن يختار الوسائل التي تتناسب مع طبيعة كل من : الأهداف المحددة ، المضامين الاتصالية ، الجمهور المستهدف [15].

ويمكن استعمال وسائل وتقنيات عدة (المطبوعة أو الكلاسيكية ، السمعية – بصرية ، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ، وسائل أخرى)

1- الوسائل المطبوعة : وهي تعتمد على الوسيط المطبوع كحامل للرسالة الاتصالية ، ومن أهم هذه الوسائل : - صحيفة أو جريدة المؤسسة le Journal ou la revue d'entreprise – الملف الصحفي - le dossier de presse البيان الصحفي Le communiqué de presse – المعلقات les affiches –النيوز لاتر – News letter توت بوات – Toutes boites الدوريات – Périodiques المطويات Dépliants...

1- التقنيات السمعية – بصرية : السينما ، التلفزيون ، الراديو.

2- التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال : شبكة الانترنيت ، الميلتيميديا ، أجهزة الكمبيوتر...

3- وسائل أخرى : الملتقيات ، الندوات الصحفية ، المعارض الإعلامية ، السبونسورينغ Sponsoring ou parrainage ، المسينا Mécénat....

4- تحديد الميزانية والوقت :

يجب على القائم بالعلاقات العامة تحديد تكاليف تنفيذ برنامج العلاقات العامة منذ البداية، وعرضه على الإدارة العامة للمؤسسة ، حتى تخصص ميزانية كافية للتنفيذ ، وتصرف هذه التكاليف على مستويات ثلاث :

أ – شراء المساحات الإعلانية في وسائل الإعلام الكبرى : les cinq grands médias : (الصحف ، الإذاعة ، التلفزيون ، المعلقات ، السنيما) ، وتكاليف الإعلان هذه تختلف من وسيلة لأخرى ، فالإعلان في التلفزيون أغلى ثمنا من الإعلان في الصحف مثلا ، وتختلف كذلك حسب مدة الإعلان (ساعة ، يوم ، أسبوع ، شهر ...)

ب – الأعباء التقنية : أي تكاليف إعداد وإنتاج الرسائل الاتصالية (على سبيل المثال : إعداد مجلة المؤسسة ، أو المطويات ، أو الملف الصحفي ..وتصميمها ، تكاليف الطبع ، إنتاج الومضات الاشهارية ...

جـ - تكاليف تصرف للقائم بالعلاقات العامة : مقابل جهوده لدراسة وإعداد الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ برنامج فعال للعلاقات العامة [16].

5- ما هي النشاطات أو الخطوات العملية التي ينبغي اتباعها ؟

أ – النشاطات الموجهة للجمهور الداخلي :

يهتم القسم المكلف بالعلاقات العامة بتوفير وخلق جو عمل آمن وطيب داخل المؤسسة ، سواء بين الموظفين أنفسهم ، أو بين الموظفين و الإدارة المسؤولة ، فتنشأ علاقات ايجابية خالية من التوتر والحساسيات، لأن وجود الأزمات داخل المؤسسة يؤثر بشكل سلبي على سمعتها وصورتها في الخارج، كما يؤثر سلبا على أدائها ومردودها الإنتاجي [17]

ويمكن إيجاز الإجراءات العملية les actions internes à mener التي يمكن توجيهها للجمهور الداخلي حتى يتبنى سلوكات ايجابية فيما يأتي :

- إعداد مجلة أو جريدة إعلامية دورية توجه خصيصا للجمهور الداخلي ، تعلمهم بسياسات المؤسسة المنتهجة ، نشاطاتها ، طموحاتها ومشاريعها ، وتحوي كذلك أركان مواضيع متنوعة :ترفيهية ، ثقافية ...

- إعداد مطويات أو كتيب استقبال livret d'accueil يوزع للموظفين والعمال ، حتى يتعرفوا بصورة واضحة وجلية على المؤسسة التي يشتغلون بها.

- تخصيص أماكن للإعلانات والمعلقات ، لإعلام الموظفين والعمال وإبلاغهم بالمستجدات ، وهذا سيمكنهم من اخذ انطباعات جيدة عن إدراتهم ، وأنها توفر إمكانية للسيولة والتدفق الإعلامي ، ولا تقف عائقا أمامها.

- توفير سجلات لإبداء الآراء وتقديم الاقتراحات ، وهي وسيلة جيدة للاتصال الداخلي ، فبإمكان الموظف العادي مثلا أن يقترح لإداراته تبّني استراتيجية تسويقية معينة ، أو إدخال معايير معينة على المنتوج ، كتغيير الشعار ، أو اقتراح تغيير ألوان معينة... وحين تأخذ الادراة هذه الاقتراحات على محمل الجد سيشعر الموظفون بثقة اكبر وان أفكارهم وآراؤهم تحترم ولها قيمة ، وبذلك سيشكلون جزء لا يتجزء من البنية العامة للمؤسسة ، أي الاندماج الفسيفسائي معها.

ب- النشاطات الموجهة للجمهور الخارجي:

يقوم المكلف بالعلاقات العامة بتنظيم عدة نشاطات موجهة لمختلف للجماهير الخارجية ، ويمكن أن نوجز هذه النشاطات فيما يلي :

- إعداد شعار المؤسسة logo d'entreprise ، بحيث تراعى عند تصميمه عوامل عدة : كاختيار الألوان المناسبة الأكثر جاذبية وإثارة ، التصميم الفني الجيد وذلك بالاستعانة بمصمم مختص في السيريغرافيا ، التحليل السيميولوجي لدلالة الشعار ، أي ما هي المعاني الكامنة وراء الشعار كرمز.

- تنظيم المعارض الإعلامية التعريفية ، والمشاركة في التظاهرات الثقافية والرياضية ، للتعريف بنشاطات المؤسسة.

- توزيع المنشورات والملصقات والمطويات على الزبائن ومختلف الجماهير الخارجية لتعريفهم بالمؤسسة وخدماتها.

- إعداد المسابقات الترويجية و تقديم الهدايا لمختلف الجماهير .

- تمويل الأندية والجمعيات الثقافية و الرياضية مقابل التشهير باسم المؤسسة وعلامتها التجارية.

- تقديم المساعدات والمنح الخيرية le Mécénat للأفراد والجمعيات ، وذلك لكسب ثقتهم والظهور بمظهر المؤسسة المحبة للخير و المتضامنة مع المجتمع وشرائحه..

6- تقييم البرنامج Evaluation du programme :

تقييم برنامج العلاقات العامة كمرحلة أخيرة يؤكد لنا مدى نجاح الاستراتيجية المسطرة أو فشلها ، وكم نسبة نجاح الأهداف المحددة ؟ وهل استطعنا فعلا إقناع الجمهور المستهدف بالمضامين الإعلامية التي نقلناها له ؟ وهل أصبح هذا الجمهور يتبنى انطباعات جيدة عن المؤسسة ؟ والى أي مدى نجاح المؤسسة من حيث ارتفاع المبيعات وتزايد المداخيل مرتبط بشكل أساسي باستراتيجية العلاقات العامة المسطرة [18] ؟ أم أن هذا النجاح مرتبطة بعوامل أخرى ؟

إن تقييم البرنامج هي خطوة ضرورية لانتقاد الذات ، من حيث إدراك عوامل القوة في الخطوات السابقة ، إذ يتم تعزيز هذه العوامل والحفاظ عليها ، ويمّكننا التقييم أيضا من إدراك كوامن الضعف والخطأ ، ويتم بذلك تقوييم الذات وتصحيح الأخطاء ، فنقوم بعد ذلك ببناء استراتيجية لسنة مقبلة نراعي فيها نتائج التقييم وتعتمد على مبدأ التطوير والتحسين كمبدأ أساسي.

IV - واقع العلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية:

نستطيع القول أن الاعتماد على العلاقات العامة كوظيفة من وظائف تسيير وإدارة المؤسسات في الجزائر بدأ فقط مع التسعينيات من القرن الماضي ، مع دخول الجزائر عصر اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات والانتقال من النظام الاقتصادي القائم على الاعتماد على القطاع العام إلى الاقتصاد القائم على سلطة المؤسسات الخاصة ، ومع ظهور متغيرات عالمية جديدة كذلك كبروز ما يسمى بظاهرة العولمة والتطور المذهل في مجال تكنولوجيات علوم الإعلام والاتصال ، فتم إدخال هذه التكنولوجيات في نشاطات المؤسسات ، فأصبحت مؤسسات تعتمد على المعطيات العلمية في التسيير والإدارة ، وكما اشرنا في عنصر سابق فهذا الواقع العالمي الجديد أعاد النظر في طبيعة عمل المؤسسات الكلاسيكية ، التي كانت تعتمد على التسيير التقليدي فأصبحت مؤسسات حديثة تستند بشكل رئيس إلى ما أنتجه! العلم الحديث سواء في مجال العلوم التقنية ، أو العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ولكن ينبغي الاعتراف أن الجزائر متأخرة بشكل يدعو للأسف بركب الدول المتطورة في مجال الاستفادة من العلوم التقنية والإنسانية في تسيير وإدارة المؤسسات ، فلو درسنا مثلا طبيعة البنية المعلوماتية التقنية المعتمد عليها كشبكات الأربانات نجد أن عددا جد محدود من المؤسسات تتوفر على مثل هذه الشبكات ، ولو أجرينا دراسات لمدى استفادة المؤسسات من نتائج الدراسات الإنسانية والاجتماعية كعلوم التسويق وعلم النفس الاجتماعي ..و توظيف هذه النتائج في التسيير نجد نسبة الاستفادة منخفضة إن لم تكن منعدمة مطلقا.

وهذا ما يمكن قوله بخصوص مجال العلاقات العامة في الجزائر، فباعتبار هذه العلم حديث ظهور، فقد تأسس في الجزائر معهدين اثنين فقط مع بداية التسعينيات من القرن الماضي لتكوين متخصصين في هذا الميدان ، وهما معهد علوم الإعلام والاتصال بالجزائر العاصمة ومعهد علوم الاتصال بجامعة عنابة ، إلى جانب كون هذين المعهدين لا يتخصصان فقط وبعمق في إعداد خبراء وقائمون بالعلاقات العامة ، بل يدّرسانها كمقياس فقط ضمن مقاييس أخرى ،كالاتصال وعلوم الصحافة.. . لذلك يسجل غياب كبير للمتخصصين والخبراء في هذا المجال الذين بإمكانهم ممارسة هذا العلم باحترافية ومهنية والإبداع فيه.

كما أن المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة لم تولي أهمية كبيرة للعلاقات العامة في تسيير المؤسسة إلى حد الآن ، أي غياب ثقافة استخدام هذا العلم لدى هذه المؤسسات ، وهي لم تمتلك

الشجاعة أو الاقتناع إلى درجة كافية لتخصيص مصلحة للعلاقات العامة وتوظيف موظفون يكلفون بإدارتها، أو تخصيص ميزانية تصرف على نشاطات العلاقات العامة.

شهدت العشر سنوات الأخيرة في الجزائر تطورا ملموسا في مجال المؤسسات الخاصة ، سيما ذات الطابع الاقتصادي والتجاري ، فبعد فتح المجال أمام القطاع الخاص ، ومع إمكانية الاستفادة من مختلف أشكال الدعم التي تقدمها الدولة ، كالقروض البنكية وتحفيزات الاستثمار انتشرت بذلك المؤسسات الخاصة انتشارا واسعا ، و قد عرفت الكثير منها نجاحات ملحوظة في مجال تطوير نوعية الإنتاج ، وتحسين الخدمات ، وكذلك بناء شخصية جذابة للمؤسسة أو ما يسمى بالنجاح في تحسين صورة المؤسسة والترويج لها ، ولكن هذا النجاح النوعي ما مرده ؟ ، هل نرده إلى الاعتماد على تقنيات العلاقات العامة ، وإعداد استراتيجية علمية ناجحة ؟ أو نرده إلى عوامل أخرى ؟

حتى نستطيع الحديث بصورة أعمق وأكثر موضوعية عن مدى توظيف استراتيجية العلاقات العامة لدى المؤسسات الجزائرية ذات الطابع الخاص، ارتأينا دراسة مؤسستين اقتصاديتين اثنين ، تقعان في ولاية بجاية ، وهذا لتبيان هل هاتين المؤسستين تؤمنان بدور العلاقات العامة في تسيير المؤسسة ، وهل هناك إعداد مسبق لاستراتيجية للعلاقات العامة ؟

وقد تحصلنا على معلومات الدراسة هذه ، التي نورد نتائجها فيما يأتي من خلال المقابلات التي أجريت مع مسئولي المؤسسة ، ومن خلال كذلك ملاحظاتنا الشخصية أثناء الزيارات التي قمنا بها للمؤسستين.

4 - استراتيجية العلاقات العامة لدى مؤسسة آلكوست ALCOST :

مؤسسة آلكوست هي مؤسسة ذات أسهم محدودة متخصصة في تصميم الملابس والخياطة ، رأسمالها 52000.000 دج ، توظف حولي 375 عاملا.

تضم 06 أقسام أو مصالح أساسية ، هي كالآتي :

1- الإدارة العامة
2- قسم الموارد البشرية والموظفين
3- قسم المالية والمحاسبة
4- قسم الإنتاج والصيانة
5- قسم التنمية والإبداع
6- القسم التجاري

إذن أول ما نلاحظه من خلال ذكر أقسام ومصالح المؤسسة هو عدم وجود قسم خاص للعلاقات العامة أو الاتصال أو الإشهار، ولكن حين قمنا بدراسة الوظائف التفصيلية لكل قسم Organigramme détaillé de chaque service ، وجدنا أن عملية الاتصال –وليس العلاقات العامة- منضوية تحت القسم التجاري ، وبالتحديد مع وظيفة التسويق Marketing .

بخصوص إعداد برنامج واستراتيجية خاصة للعلاقات العامة في مؤسسة الكوست فيمكن القول أن المشرفون على قسم التسويق يقومون بتنظيم مجموعة نشاطات للعلاقات العامة ولكن بهدف تحقيق أهداف تسويقية بحتة وليست اتصالية ، أي لا يعملون على إعداد استراتيجية واضحة معدة بصورة علمية خاصة بالعلاقات العامة ، بل يقومون بإعداد استراتيجية خاصة فقط بالتسويق ، فلا يوجد تحديد ودراسة دقيقة لخطوات إعداد الاستراتيجية: تحديد الأهداف ، الجمهور المستهدف ، الوسائل، الميزانية والوقت ...خاصة بالعلاقات العامة.

يمكن حصر أهم تقنيات العلاقات العامة المستخدمة من قبل مؤسسة آلكوست فيما يلي :

- المطويات ، والمطبوعات Dépliants et catalogues وهي تحمل العلامة التجارية لألكوست ، وتظهر عليها علامة مميزة هي C&H ، وهي موجهة أكثر لفئة النساء ، فهو الجمهور الأكثر استهدافا من قبل المؤسسة.

- الشهريات Calendries : توزع كل بداية سنة جديدة لمختلف الجماهير التي تتعامل مع المؤسسة، وهي تحمل اسم المؤسسة ، شعارها ، وبيانات خاصة عنها : العنوان ، رقمي الهاتف والفاكس، البريد الالكتروني .

- شراء المساحات الإشهارية في الصحف والمجلات الوطنية ، العربية والفرنكفونية.

- السبونسورينغ : تمول الكوست بعض الأندية الرياضية كفريق رياضة الجودو ببجاية.

- المعارض :تشارك المؤسسة في بعض المعارض الوطنية ، كمعرض الجزائر الدولي للمنتجات الوطنية سنويا.

أما بخصوص الميزانية المخصصة لتمويل نشاطات العلاقات العامة ، فالمؤسسة تخصص مبلغا معينا لكل نشاط ، ونوضح ذلك في الجدول التالي :

النشاطات	الميزانية	النسبة المئوية
المطويات والمطبوعات	500000	17.32
المجلات	41000	1.42
الإشهار في الصحف	200000	6.93
الإشهار في المجلات	400000	13.86
السبونسورينغ	500000	17.32
المعارض	550000	19.05
عرض الأزياء	350000	12.12
الباكاجينغ packaging	20000	0.69
الشهريات	300000	10.39
وسائل أخرى	25000	0.86
المجموع	2886000	٪100

المرجع: مؤسسة آلكوست 2003

2.4 - استراتيجية العلاقات العامة لدى مؤسسة المواد الدسمة C.O.G.B :

مركب COGB هي مؤسسة ذات أسهم محدودة ، تتخصص في تصنيع المواد الدسمة وتحويلها ، تقع بالمنطقة الصناعية بولاية بجاية ، رأسمالها يبلغ : 476000000 دج.

تضم 07 أقسام أو مصالح أساسية ، هي كالآتي :

1- الإدارة العامة للمركب
2- قسم الموارد البشرية
3- قسم المحاسبة والمالية
4- قسم التجارة والتسويق
5- قسم الإنتاج
6- قسم الصيانة
7- قسم الأخطار المهنية

نلاحظ أيضا أن مؤسسة COGB كذلك لم تخصص قسما للعلاقات العامة والاتصال ،بل يتكفل بأداء هذه الوظيفة كل من قسمي تسيير الموارد البشرية ، والتجارة والتسويق، لذا يمكن القول أيضا انه لا تعنى المؤسسة بإعداد استراتيجية مستقلة للعلاقات العامة في هذه المؤسسة ، بل هي متضمنة في الاستراتيجيتين التسويقية وكذا تسيير الموارد البشرية.

يمكن حصر أهم تقنيات العلاقات العامة المستخدمة من قبل مؤسسة آلكوست فيما يلي :

- تخصيص أماكن للإعلانات والمعلقات .
- إعداد مجلة خاصة بالمؤسسة وتوزيعها على الموظفين ، ومختلف المتعاملين مع المؤسسة.
- شراء مساحات إعلانية في عدد من الصحف اليومية الوطنية ، وبعض دوريات المؤسسات كـ : Le Kompass ، ومجلة دليل مؤسسة الشرق Le guide de l'entreprise de l'est.
- عرض ومضات اشهارية في التلفزيون الجزائري ، منها عرض ومضة خاصة بمنتوج المارغارين ، وومضة أخرى تشهيرية بالزيت .
- عرض ومضات اشهارية بإذاعتي الصومام والهضاب .
- المشاركة في المعارض الوطنية لعرض منتوجاتها والترويج لها.
- السبونسورينغ : تمول المؤسسة عدة فرق رياضية بمدينة بجاية ، وهي فريق كرة القدم MOB ، وفريق كرة اليد للفتيات ، وفريق العدو الريفي ، كما تمول بعض التظاهرات العلمية بجامعة بجاية على سبيل المثال، وتدعم بعض الجمعيات المحلية البلدية.

- تقديم المساعدات الخيرية Mécénat ، لجمعية الصم البكم ببجاية ، والمس! اهمة كذلك في تمويل قفة رمضان للفئات المحرومة خلال شهر رمضان من كل عام.
- ترويج المبيعات ، من خلال تخفيض الأسعار وتقديم الهدايا....

استنتاجات :

نصل في نهاية هذا المقال إلى التأكيد على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، لا تعتمد على العلاقات العامة كاستراتيجية فعالة للتعريف والتشهير بالمؤسسة ، بل حتى وان استعملت بعض تقنيات ووسائل العلاقات العامة فذلك يكون بطريقة غير مخطط لها ، وغير مقصودة ، وفي كثير من الحالات يطلق عليها تقنيات اتصال أو تقنيات إشهار ..ولا تظهر أقسام ومصالح مستقلة للعلاقات العامة.

لاحظنا أيضا عدم الاعتماد على متخصصين في العلاقات العامة ، بل توظيف حاملي شهادات في تخصصات أخرى كالعلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، العلوم التجارية.. وتستعين هذه المؤسسات في أحيان نادرة بوكالات العلاقات العامة ، لتصميم وإعداد استراتيجية للعلاقات العامة ، وتعتمد فقط وبصفة كلية على موظفيها ، حتى وان كان تسييرهم لعملية الاتصال داخل المؤسسة يتم بصورة غير علمية ، لا تحقق الأهداف المرجوة من عملية الاتصال ، فقد يساء تحديد الأهداف ، وقد توظف تقنيات غير فعالة وغير مناسبة كذلك ، كما قد يخطئون عند اختيار الجمهور المستهدف ، فلا يتعرفون بصورة حقيقية على رغباتهم ودوافعهم ، عند ذلك تؤثر جهود هؤلاء القائمون بالاتصال سلبا على استراتيجية الاتصال فتشوّه صورة المؤسسة أكثر من أن تحسّن ، وقد تحدث أيضا أزمات اتصال داخل المؤسسة ، فتنشأ حالات صرا ع ومناوشات فلا يتحكمون في الوضع من خلال تخفيف حالات التوتر.

كما سجلنا خلطا كبيرا لدى هذه المؤسسات في نظرتها لعدة تخصصات ومجالات ، فيبدو أنها لا تميز بين العلاقات العامة ، الاتصال ، الإشهار ، الاتصال الداخلي ، الاتصال الخارجي.

ومن خلال المؤسستين اللتين قمنا بدراستهما كنموذجين لكل المؤسسات الجزائرية نستطيع القول أن مجال العلاقات العامة ، هو مجال فتى في الجزائر ، ولا يوجد هناك وعي كاف حاليا لدى المؤسسات بأهميتها ودورها الفعال في التسيير والإدارة ، أي غياب ثقافة العلاقات العامة لدى مسئولي هذه المؤسسات ، وهذا ربما مرده إلى عدم تعرف هؤلاء على طبيعة العلاقات العامة ودورها الايجابي في التسيير ، وربما أيضا إلى نقص وغياب الكادر المتخصص في هذا المجال ، والذي يستطيع بكفاءته وقدرته على الإبداع إقناع مسئولي المؤسسات بضرورة ومكانة هذا المجال في تطوير وتحسين أداء المؤسسة.

الهوامش والمراجع :

[*] بودهان يامين، استاد مساعد بجامعة بجاية ، ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، بجامعة الجزائر، يحضر رسالة دكتوراه، وعلى وشك مناقشتها. شارك في عدة ملتقيات وطنية ودولية وحرر عدد من المقالات والدراسات العلمية، وصحفي سابق بجريدتي الفجر والبلاد الجزائريتين.

1- que sont les relations publiques? , www.fep.umontreal.ca/rp/rp/html/processus des relations publiques.

2- La place des relations publiques dans notre société http://www.puq.uquebec.ca/produits/D1217/D1217_INTRO.pdf , Tiré de: Les relations publiques dans une société en mouvance, D. Maisonneuve, J.-F. Lamarche et Y. St-Amand

3 - Relations presse , http://fr.wikipedia.org/wiki/Relations_presse

4 - William Ujeux , Les relations publiques .Belgique : Editions Gérard et Verviers , 1973.

5- Caro et Alex , les nouvelles technologies: un fabuleux outil de travail , www.relationspubliques.blogspot.com/2003_10_01_relationspubliques_archives.html

6 - la stratégie de communication , http://fr.wikipedia.org/wiki/Stratégie_de_communication

7 - Bernard Motulsky , Les relations avec les médias ,ou comment améliorer ses relations de presse, http://www.umontreal.ca/divers/relations-medias.pdf

8 - Rémi Pierre Heude , Guide de la communication pour l'entreprise. Paris : Maxima 2003.

9- Bernard Motulsky , Les relations avec les médias , ou comment améliorer ses relations de presse http://www.umontreal.ca/divers/relations-medias.pdf

[14] - la place des relations publiques dans notre société , opcit.

[15] - Bernard Motulsky , **Les relations avec les médias ,ou comment améliorer ses relations de presse**, http://www.umontreal.ca/divers/relations-medias.pdf

[16] - Rémi Pierre Heude , **Guide de la communication pour l'entreprise**. Paris : Maxima 2003.p142.

17- Bernard Motulsky , **Les relations avec les médias , ou comment améliorer ses relations de presse** http://www.umontreal.ca/divers/relations-medias.pdf

[18] - que sont les relations publiques ? ,opcit.

[1] - **que sont les relations publiques** ? , www.fep.umontreal.ca/rp/rp/html/processus des relations publiques.

2- **La place des relations publiques dans notre société** http://www.puq.uquebec.ca/produits/D1217/D1217_INTRO.pdf , Tiré de: Les relations publiques ! dans une société en mouvance, D. Maisonneuve, J.-F. Lamarche et Y. St-Amand

3- IBID

[4] - **Relations presse** , http://fr.wikipedia.org/wiki/Relations_presse

[5] - Relations presse, Opcit.

[6] - William Ujeux , **Les relations publiques** .Belgique : Editions Gérard et Verviers , 1973. p42.

[7] - **la place des relations publiques dans notre société**, opcit.

8 - Caro et Alex , **les nouvelles technologies: un fabuleux outil de travail** , www.relationspubliques.blogspot.com/2003_10_01_relationspubliques_archives.html

[9] - la place des relations publiques dans notre société , opcit.

[10] - - William Ujeux , opcit , P197.

[11] - **la stratégie de communication** , http://fr.wikipedia.org/wiki/Stratégie_de_communication

[12] - **Que sont les relations publiques** ? ,opcit.

[13] - que sont les relations publiques ? ,opcit

الجيش والسلطة والسياسة
في الوطن العربي

الأستاذ :عبد الحميد مهري

أمين الأمين المؤتمر القومي العربي سابقا

الظاهرة العسكرية بصفة عامة

موضوع الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، رغم خصوصياته القطرية والقومية، لا ينبغي أن يبحث بمعزل عن الإطار العام الذي يتسع للحالات المماثلة في العالم. ولا ينبغي أن يقتصر على أنظمة الحكم التي يطفو فيها دور الجيش على السطح. فهناك أنظمة حكم لا يبرز فيها دور الجيش ولكنها تلتقي مع الأنظمة العسكرية في كثير من الخصائص والسمات والنتائج مثل الدكتاتوريات والأنظمة غير الديموقراطية، بصفة عامة.

إن الوضع العام في العالم العربي اليوم يتطلب النفاذ إلى معرفة الدوافع والآليات المشتركة التي تنتج الظاهرة السلطوية، سواء كان ظاهرها عسكريا أو مدنيا، ويكشف زيف المظاهر الديموقراطية التي تزين كثيرا من أنظمة الحكم في الوطن العربي. ولهذا ينبغي ا لاهتمام والتركيز، في هذا البحث، على الخطوط العامة المشتركة، بحيث تأتي الحالات القطرية في هذه المقاربة كأمثلة ومراجع لما يستخلص من نتائج عامة. وسأحاول في هذه الورقة التقيد بهذه الطريقة، وأفرد الحالة الجزائرية ببعض التفصيل لأنها هي الحالة التي أعرفها من قرب، ولأنها، من جهة أخرى، جمعت من العناصر ما قد يجعل منها حالة فريدة في الإشكالية المطروحة.

و أبدأ ببعض الملاحظات الأولية:

الملاحظة الأولى: ورد في الورقة الخلفية التي حدد فيها مركز دراسات الوحدة العربية "التوجهات العامة والمفاصل الرئيسية المطلوب التركيز عليها" أن الجيش يمثل في سائر المجتمعات والدول الحديثة، " نصابا مستقلا عن السلطة والنظام السياسي، مثل مؤسسة القضاء، وجهة محايدة في التنافس السياسي والاجتماعي الداخلي بين القوى والجماعات الأهلية المختلفة". و قد توحي هذه العبارة، دون قصد، بأن الوطن العربي وحده يشذ عن هذه القاعدة. و تجنبا لكل لبس منهجي، ينبغي التخفيف من هذا الحكم المطلق. فالجيش ما زال في العديد من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية يقوم، بصفة ظاهرة أو مستترة، بدور هام في الحياة السياسية العامة. وحتى في المجتمعات الحديثة فإن المؤسسة العسكرية نبرز أحيانا، كعامل أساسي في التنافس السياسي. فالمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، لا يمكن أن تصنف، رغم المظاهر، كجهة محايدة في التنافس السياسي والاجتماعي. والجيش الفرنسي برز، في الستينات، على رأس الصراعات والتغييرات الداخلية التي أفرزتها حركة التحرير الوطني في المستعمرات، وخاصة في الجزائر.

ومن البديهي أن الإشارة إلى بعض هذه الأوضاع خارج الوطن العربي لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال مدعاة لتهوينها في بلادنا، من باب "المصيبة إذا عمت هانت"، أو التسليم بأن الظاهرة العسكرية والأنظمة السلطوية، بصفة عامة، فدر محتوم لا يمكن رده.

الملاحظة الثانية: ورد في الورقة المذكورة تساؤل عن السبب الذي يدفع الجيش " إلى أن يتقمص دور الحزب السياسي ويكون أداة للوصول إلى السلطة، وإلى أن يتقمص دور الشرطة فيقمع مطالب المجتمع، وإلى أن يتقمص دور الميليشيا فيتحول إلى طرف في الحرب الأهلية الداخلية " وقد يفهم من هذا أن الجيش يستعمل، في جميع الحالات، كمجرد أداة لغيره من القوى السياسية دون أن تكون له دوافعه وأهدافه الخاصة. غير أن الملاحظة تظهر أن الجيش في بعض الحالات يتحرك بدوافعه ونظرته الخاصة التي قد تلتقي كليا أو جزئيا، ظرفيا أو على الأمد الطويل، مع بعض القوى السياسية الوطنية أو الخارجية. بل إن الجيش يكون في بعض الحالات هو المحرك الرئيسي في الساحة السياسية والقوى الخارجة عنه مجرد أدوات في تنفيذ خططه. وهناك حالات يستعمل فيها الجيش كأداة لجهات خارجية، تستغل الظروف الموضوعية القائمة أو تفتعل ظروفا ملائمة لدفع الجيش لتولي السلطة السياسية لتحقيق أغراضها. غير أن هذه الحالات لا ينبغي أن تجعل من نظرية المؤامرة تفسيرا سهلا للظاهرة العسكرية، قد يحجب العوامل الموضوعية الجوهرية التي تجعل المؤسسة العسكرية مهيأة للمخاطرة بتحمل مسؤولية الإدارة السياسية.

كما أن هناك حالات تتساق فيها بعض الحركات والأحزاب السياسية لدفع الجيش أو التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها. بحثا عن الفعالية، أو تعويضا عن العجز.

الملاحظة الثالثة: إن الجيش، كمؤسسة، لا يتولى، إلا نادرا ولمدة قصيرة، الإدارة السياسية المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم. فهياكله وتنظيمه الخاص لا يوفر له الأدوات التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي تحول تدريجيا إلى المصالح الأمنية التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وهنا تلتقي الدكتاتوريات والأنظمة المدنية غير الديموقراطية، في الوطن العربي وخارجه، في كثير من ممارساتها وإفرازاتها ونتائجها بالأنظمة العسكرية لأنها هي الأخرى تعتمد أساسا على المصالح الأمنية في إدارة شؤون البلاد.

فالفكر الأمني، لا الفكر العسكري، والذهنية الأمنية، والتقنيات الأمنية هي التي تسود غالبا الأنظمة المنبثقة عن حركة الجيوش، وهي التي تسود أيضا في الأنظمة غير الديموقراطية

بصفة عامة. فاللغة الأمنية هي اللغة المشتركة بين هذه الأنظمة كلها. ولهذا نرى أن وزارات الداخلية العربية هي أقدر الجهات على تحقيق التوافق والتضامن بين الأنظمة العربية.

وانطلاقا من هذه الملاحظات فإن ما نسميه الظاهرة العسكرية يغطي في الواقع حالات عديدة نختلف من حيث الطبيعة والعمق. وهي تبرز في الغالب نتيجة التناقضات والصراعات التي تنشأ بين الجيش أو بعض مكوناته وبين السلطة السياسية أو الساحة السياسية بصفة عامة. و يتحرك الجيش في الغالب لتولي السلطة السياسية أو "تصحيحها" بحجة تكاد تكون واحدة في جميع الحالات، وهي عجز السلطة السياسية، الحقيقي أو المزعوم، عن حل مشاكل المجتمع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويعتقد الذين يدفعون الجيش لمثل هذا الحل، سواء كانوا داخل الجيش أو خارجه، أن نمط السلطة العسكرية، الذي يتسم، في رأيهم بالحزم، هو أكثر فعالية في حل المشاكل العالقة. فعجز السلطة السياسية، في الغالب، هو السبب أو الذريعة، والفعالية في حل المشاكل هي الهدف المقصود أو المعلن عندما يتحرك الجيش للاستيلاء على السلطة السياسية أو " تصحيحها ".

ويمهد الطريق للحكم العسكري توفر بعض العوامل الموضوعية، منفردة أو مجتمعة، أهمها اقتناع الجيش، أو قادة الجيش، انصياعا لتحريض عارض أو نتيجة لتراكمات تاريخية، بأن له دوراً سياسيا يسمو على السلطة السياسية التقليدية. وحصول هذا الاقتناع يدفع للاستيلاء على الحكم أو تغييره إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة أو بصفة دورية متكررة، تجعل من تدخل الجيش في الشأن السياسي شبه وظيفة دائمة. وهذه الحالة الأخيرة سمة بارزة في وضعية الجيش الجزائري كما يأتي تفصيله فيما بعد. فطبيعة الجيش ومكوناته. إن الثقل التاريخي للجيش، والثقافة السياسية السائدة في أوساطه، والتحريضات المختلفة التي قد يتعرض لها كلها عوامل تتضح قابلية الجيش للاندفاع نحو مغامرة السلطة السياسية.

عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع، إما نتيجة لخلل أساسي في نظام الحكم أو ضعف أو فساد في طبيعة الأحزاب والحركات السياسية التي تتولى مسؤولية الحكم أو تتصارع للفوز بها. وقد يكون هذا العجز حقيقيا كما يكون مزعوما أو مبالغا فيه من طرف العسكريين للتغطية على أهدافهم الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن القصور في إدراك حقائق المجتمع وحركته، والتحليل غير الصحيح للأوضاع السياسية التي يفرزها، يؤدي إلى تصور سلبي، من بعض العسكريين، للوظيفية السياسية نفسها.

استفحال الأزمات الداخلية والمشاكل المزمنة، كمشاكل التخلف، التي تغذي غضب الجماهير كثيرا ما تحمل الجيش على الاعتقاد بأن في إمكانه، بتولي السلطة السياسية، اختصار الطريق إلى الحلول الناجعة. و هذا ما يفسر كثرة الانقلابات العسكرية حيث تحتد مشاكل التخلف. كما يفسر، من جهة أخرى، انسياق بعض الحركات والأحزاب السياسية لدفع الجيش أو

التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها. فالبحث عن الفعالية، أو التعويض عن العجز، قد يكون هو الطريق للخطأ في تقدير دور الجيش.

خطورة التحديات الخارجية التي تعجز الأنظمة السياسية التقليدية عن مواجهتها. والقضية الفلسطينية مثال على ما عرفته بعض الأقطار العربية في الماضي، ومؤشر على ما قد تتعرض له في المستقبل من هزات. وقد رأينا الظاهرة العسكرية تبرز في مجتمعات حديثة تبدو راسخة في الديموقراطية والنظام الجمهوري مثل فرنسا التي تسببت فيها حركة الجيش في تغيير نظام الحكم وكادت تؤدي إلى نظام عسكري لولا سياسة الجنرال دوقول التي وضعت حد للحرب في الجزائر وخلصت فرنسا من النظام الاستعماري.

ويترتب على تولي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع جملة من الأمور، أهمها نشاة التنافس، ظاهرا أو كامنا، على الوصول إلى مستوى القرار السياسي داخل الجيش. وبما أن المؤسسة العسكرية بحكم هياكلها وتنظيميها لا توفر قنوات رسمية لمثل هذا الارتقاء، فإن التنافس يكتسي طابعا غير منظور، ويوظف أصنافا من الروابط والعصبيات الفئوية الكامنة التي تضعف عامل الانسجام في صفوف الجيش وتفضي في بعض الحالات إلى سلسلة من الهزات والانقلابات.

تحويل إدارة الشؤون السياسية تدريجيا للمصالح الأمنية، التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وينشأ عن هذا التحويل والتخويل تضخم هذه المصالح واتساع دائرة اختصاصها وتداخلها، في كثير من الحالات والمستويات، مع المرافق المدنية العامة. ونفس التوجه يلاحظ في نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة العسكرية والسلطوية بصفة عامة. ونتيجة لغلبة النظرة الأمنية تزاح القضايا السياسية من سلم الاهتمام، أو تشخص ليسهل تشويهها و"معاقبتها" وترصد حركة المجتمع، بما تفرزه من تيارات وحركات سياسية وفكرية، في ملفات أمنية، نكون، في الغالب، هي مصدر التحاليل الخاطئة. ويصبح التعبير عن الرأي المخالف أو المعارض للسلطة القائمة مخالفة قانونية. وتصبح سياسة العصا بما ينجم عنها من مخالفات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والمواطن، وسياسة الجزرة بما تفرزه من انتهازية وفساد هي السمات الغالبة لنظام الحكم، الذي يصبح همه الأساسي هو التغلب على الخصم أو العدو(شخصا كان أو حزبا أو حكومة)، لا حل المشاكل الأصلية. وفي كثير من الحالات يقهر الخصم أو العدو، أو ما يعتبره النظام خصما أو عدوا، وتبقى المشاكل الأصلية بدون حل.

انفصام هذه الأنظمة عن شعوبها وشعورها بالمآزق التي تنتهي إليها يضعها في حالة تبعية متزايدة في علاقاتها الخارجية و قد يدفع بها لتحالفات أجنبية خطيرة. فقد جرت أغلب الأنظمة العربية مرات عديدة لمواقف مناقضة للمنطق والمصلحة بدعوى محاربة الإرهاب.

و في الوقت الذي يهيمن فيه على السياسة الأمريكية الهاجس الأمني هيمنة مطلقة بعد 11 سبتمبر، ترفع أصوات بعض المسؤولين العرب مشيدة بعودة الوعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أدركت الآن خطورة الإرهاب الذي "اكتشفناه وحاربناه قبلها". ومن الواضح أن هؤلاء المسؤولين، الذين مسرورون باشتراكهم مع الولايات المتحدة في الخطاب السياسي- الأمني وهم يعتقدون أن هيمنة المعالجة الأمنية المطلقة على السياسة الخارجية الأمريكية سيحول المآزق التي انتهوا إليها إلى انتصار محقق.

وهنا ينبغي التذكير بأن هيمنة المعالجة الأمنية على السياسة الخارجية الأمريكية ليست وليدة اليوم بل إن ما وقع في 11 سبتمبر يعتبر، من بعض الوجوه، فشلا ذريعا لهذه المعالجة. فالملف الأفغاني والإيراني والعراقي والفلسطيني، على سبيل المثال، يعالج بالأساس، منذ عشرات السنين، في مستوى مصالح المخابرات الأمريكية. فماذا كانت النتيجة في أفغانستان وإيران والعراق وفلسطين وفي المنطقة العربية كلها ؟ إن التحالف مع أمريكا في سياستها هذه تكون من باب "نمسك الغريق بالغريق". غير أن مؤشرات الإمعان الأمريكي في هذه السياسة نبدو واضحة في محاولة الإعلام الموجه تحويل هذه القضايا الخطيرة الشائكة، لدى الرأي العام، إلى أعداء مشخصين في بن لادن وخامنائ وصدام حسين وياسر عرفات. ومن اليسير أن نتصور قدرة الولايات المتحدة على الانتصار، بشكل أو بآخر، على هؤلاء الأعداء الرمزيين، لكن القضايا الأساسية ستبقى قائمة، تماما مثل القضايا الداخلية للأنظمة العربية التي لم تنفع في حلها المعالجات الأمنية الصامتة أوالدامية.

الظاهرة العسكرية في الجزائر

الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به. فهي لم تأت نتيجة انقلاب، بالرغم من أ ن بعض مراحل تطورها، كما سيأتي، كان يتسم بسمات الانقلاب، بل إنها نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة، مدة تزيد عن نصف قرن. فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم.

لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما أصبحت، بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي واعتبر جزءا من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة.

ولا بد لإيضاح هذه الفكرة من استعراض العوامل والظروف التي وضعت هذا الجيش أو بعض مكوناته في صراع، يكاد يكون مستمرا، مع الساحة أو السلطة السياسية منذ النشأة حتى الآن. وجعلته يعتبر الوظيفة السياسية أصلية في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه.

أولا ـ المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري

تعتبر "المنظمة الخاصة" لحزب الشعب الجزائري النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية، والجيل الذي نربى في هذه المنظمة رافق مسيرة الثورة إلى سنوات عديدة بعد الاستقلال وكان تأثيره في هذه المسيرة يفوق بكثير أهمته العددية. وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، سنة 1947 ، في دورة تاريخية مشهورة. وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة، تحت إشراف الحزب.

كان هذا القرار استجابة لمطلب ملح من قواعد الحزب التي دفعها تعنت السلطة الاستعمارية الفرنسية بصفة عامة، والمجازر التي ارتكبتها في 8 ماي 1945 بصفة خاصة إلى استخلاص نتيجة منطقية وهي ضرورة الانتقال للكفاح المسلح كمرحلة ضرورية للقضاء على النظام الاستعماري وتحقيق الاستقلال. واختار الحزب لعضوية المنظمة الخاصة عددا من منا ضليه السياسيين، بمواصفات معينة منها الإلمام بتقنيات العمل العسكري لكن دون أن يكون هذا شرطا ضروريا.

كانت المنظمة الخاصة خاضعة للقيادة السياسية للحزب وعملت وتطورت بموازاة التنظيم السياسي للحزب، والتنسيق معه في مستويات معينه من السلم التنظيمي. لكن هذا التجاور والتعاون لم يمنع، مع مرور الوقت، ظهور نوع من التمايز بين أعضاء المنظمتين، ونوعا من التنافس بينهم كان موضوعه في البدء الطموح لعضوية المنظمة الخاصة التي كانت تعتبر مستوى أعلى في الالتزام والنضال. من هنا بدأت تختلف مسيرة صنفين من المناضلين ينتمون لمدرسة سياسية واحدة ويعملون لبلوغ هدف واحد وهو الاستقلال الوطني.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن الجزائريين كانوا خاضعين، قانونيا، للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي. ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطا بالنظرة السلبية التي اكتسبتها فيما بعد. بل إن الخبرة العسكرية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين لعضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها. وأبرز مثال على ذلك وجود أمثال أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف وغيرهم ضمن القادة البارزين لهذه المنظمة.

وعندما اكتشفت الإدارة الاستعمارية سنة 1950 هذه المنظمة الخاصة، وفككت العديد من خلاياها، واعتقلت المئات من أعضائها وقادتها، بما فيهم أعضاء في القيادة العليا، اتخذت القيادة السياسية للحزب قرارا بحلها ما عدا هياكلها وخلايا ها الموجود في جبال الأوراس وجبال القبائل الحصينة.

كان اكتشاف المنظمة الخاصة كارثة سياسية ومعنوية انعكست آثارها سنوات طويلة على الحزب وعلى الثورة الجزائرية بصفة عامة. فقد فجر اكتشافها خلافات حادة بين أعضائها (ولم يكونوا إذ ذاك يسمون عسكريين) وإطارت التنظيم السياسي للحزب حول أسباب الكارثة

وتبعاتها، ثم حول الأساليب والطرق التي اتبعت في احتواء آثارها، وخاصة في إيواء الناجين من أعضاء المنظمة، وتنظيم حياتهم السرية وإعادة بعضهم للتنظيم السياسي. وقد ارتكبت في هذه الفترة أخطاء تنظيمية ونفسية انعكست على مجمل العلاقة بين أعضاء المنظمة الخاصة والقيادة السياسية للحزب.

لكن القضية الأساسية، في هذا الخلاف، كانت تتجسد في المطالبة بإعادة تكوين المنظمة الخاصة على أسس جديدة، تقترن هذه المطالبة بالشك في نوايا القيادة السياسية، وتفسير التردد في إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بأنه يخفي في الواقع توجها إصلاحيا يتنكر للخط الثوري للحزب.

وفي ربيع 1952 تشكلت لجنة سرية مصغرة من أعضاء المنظمة الخاصة الناجين من الاعتقال، وأخذت على عاتقها الشروع في تحضيرا لعمل المسلح دون علم القيادة السياسية. وعندما انفجر الخلاف بين رئيس الحزب مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية في أوائل سنة 1953، كون أعضاء هذه اللجنة مع إطارات التنظيم السياسي للحزب لجنة تضم الطرفين سموها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كان هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح. ولكن الحساسيات والخلافات القديمة بين الفئتين عادت إلى السطح وتسببت في نهاية فترة العمل المشترك التي لم تعمر طويلا.

عند ذلك انصرف قدماء المنظمة الخاصة من جديد إلى تنظيم صفوفهم باستقلال عن كل الأطراف السياسية الأخرى وإعطاء الأولوية المطلقة لتحضير العمل المسلح. فكان اجتماع 22 التاريخي(والرقم يشير إلى عدد الأعضاء الذين حضروه) والقيادة التي انبثقت عنه. والتي أعلنت الثورة المسلحة في 1 نفمبر 1954.

وبالرغم من استمرار الاتصالات مع بعض الأطراف السياسية كاللجنة المركزية للحزب، فإن الشروع في العمل المسلح كان يحمل معنى وضع الأطراف السياسية كلها أمام الأمر الواقع، ويكرس، في نظر الكثير من المناضلين، انتصار الحسم (العسكري؟) في مواجهة التردد (السياسي؟)

ثانيا- جيش التحرير الوطني

صدر الإعلان عن بدء الكفاح المسلح، من قيادة الثورة، في بيانين متكاملين: الأول باسم "جبهة التحرير الوطني" وهو البيان المعروف باسم بيان 1 نوفمبر، والثاني باسم "جيش التحرير الوطني" وهذا البيان لم يعرف الانتشار الذي عرفه البيان الأول. والمهم هنا ليس محتوى البيانين، ولا المقارنة بين محتوى كل من هما. بل هو ازدواج المسعى الذي يشير إلى أن صلاحيات القيادة التي أعلنت الثورة تشمل الميدانين السياسي والعسكري معا.

وهذه الصيغة هي التي اعتمدت في تشكيل هيئات الثورة وقياداتها المركزية والتنفيذية منذ اندلاع الثورة إلى الاستقلال. كانت قيادات الثورة تجمع الوظائف السياسية والعسكرية، ولكن الفروق ظلت قائمة بين السياسيين والعسكريين، ولم تمنع هذه الصيغة في تنظيم قيادات الثورة من

ظهور خلافات حادة وأزمات متعددة طيلة مرحلة الكفاح المسلح. وقد ظهرت في بدء الثورة، وفي كثير من الجهات، مؤشرات بسيطة ولكنها واضحة الدلالة على هذا التمييز بين ما هو سياسي وما هو عسكري. مثلا هل نكتب في رأس الرسائل الرسمية "جبهة وجيش التحرير الوطني" أو جيش وجبهة التحرير الوطني" ؟ هل تقدم في الذكر الجبهة أم الجيش؟

وبعد مرور قرابة العامين وانتشار الثورة في كل جهات القطر، انعقد الصومام في 20 أوت 1956 فحاول تقنين مبادئ القيادة والتنظيم والإستراتيجية العامة للثورة وانتخب مجلسا وطنيا ولجنة للتنفيذ والتنسيق وأدخل في الهيئات القيادية للثورة ممثلين لتيارات سياسية لم تواكب الثورة منذ انطلاقتها الأولى. وقرر إعطاء الأولوية للسلطة السياسية على العسكرية والأولوية للهيئات العاملة في داخل البلاد على الهيئات العاملة في الخارج. وكان لهذه القرارات ردود فعل شديدة من غالبية المسؤولين الذين فجروا الثورة الذين رأوا فيه انحرافا عن الخط الذي رسموه للثورة وتبييضا لتاريخ بعض السياسيين. وفي أوت 1957 انفجرت أزمة خطيرة بين القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام طالب فيها العسكريون (كما أصبحوا يسمون) بإلغاء مقررات مؤتمر الصومام وانتخاب قيادة جديدة يستبعد منها بعض السياسيين. وانتهت الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات التي أنشأها المؤتمر ولكن يعاد تشكيلها وإلغاء، والعودة لفكرة القيادة الموحدة، عسكرية وسياسية في آن واحد ودون أولوية.

عن هذه الأزمة تعتبر نقطة تحول كبرى في مسيرة الثورة لأن الأولوية التي ألغيت نظريا على الورق تكرست في الواقع وهي أولوية الجناح العسكري الذي فرض وجهة نظره في كثير من القضايا. وظهر منذ هذه الأزمة الكبيرة التي عرفتها الثورة أن المناضلين الذين كانوا على صواب في رفع شعار الانتقال للكفاح المسلح ونجحوا في تطبيقه على أرض الواقع، أصبحوا يعتقدون، شيأ فشيأ، أن الصواب هو دائما بجانب الذين يحملون السلاح.

وتوالت بعد هذه الأزمة هزات داخلية عديدة استعرضها باختصار، لأن تسلسلها بهذه الوتيرة له دلالته، ولأنها، بهذا التكرار والتسلسل كيفت، إلى حد بعيد، علاقة الجيش الجزائري بالسياسة، ونظرته للوظيفة السياسية بصفة عامة، واعتقاده بأن تقويم السلطة السياسية، عند اللزوم، هو مهمة أساسية من مهامه تتصل بالدفاع عن الثورة، والذود عن المصلحة العامة.

- في نهاية سنة 1957 نشبت أزمة أخرى داخل لجنة التنفيذ والتنسيق، بين السياسيين والعسكريين بسبب تصفية المرحوم عبان رمضان في ظروف لم يكشف التاريخ بعد عن كل ملابساتها، ومن المعروف أن عبان رمضان اعتبر من طرف العسكريين مسؤولا عن جملة من الانحرافات بما فيها قرارات مؤتمر الصومام.

- وفي سنة 1959 وبعد مرور أقل من سنة على تأسيس الحكومة المؤقتة انفجرت أزمة أخرى داخل الحكومة هذه المرة طالب فيها العسكريون بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة. وقد

دامت هذه الأزمة أكثر من ستة أشهر استدعي لحلها ممثلو مختلف الولايات وانتهت بإعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة وتعديل الحكومة المؤقتة.

- وفي مارس 1961 ، قبيل بدء المفاوضات مع فرنسا في إيفيان الأولى أزمة خطيرة بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش بعد أن رفضت هذه الأخيرة تعيين ممثل عنها في المفاوضات لشكها في نوايا الحكومة. ولم تعين القيادة ممثلا عنها ، مع التحفظ، إلا بعد أن استصدرت أمرا عسكريا بذلك. وقد صدرت التعليمات للوفد المفاوض، بعد سفره، بالبحث عن سبب وجيه لقطع المفاوضات أو تأجيلها للتفرغ لحل الأزمة مع قيادة الجيش. لأنه لم يكن من المعقول الذهاب بالمفاوضات إلى نهايتها والخلاف قائم مع قيادة الجيش. وقد تسبب تصلب الوفد الفرنسي في تأجيل المفاوضات. وتفرغت الحكومة لمعالجة الأزمة بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة وانتهت الأزمة بتعيين رئيس جديد للحكومة المؤقتة.

- استأنفت الحكومة الجزائرية الجديدة، بموافقة قيادة الجيش، المفاوضات مع فرنسا على نفس الأسس والأهداف التي حددت من قبل ولكن أزمة خطيرة أخرى انفجرت بين الحكومة الموقتة والقيادة العامة للجيش بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان، وهي الأزمة الكبرى المعروفة بأزمة 1962. ولم تنحصر هذه الأزمة في القمة كما كان الشأن في الأزمات السابقة بل شملت جميع الهيئات القاعدية، وأحدثت شرخا عميقا في الساحة السياسية. وواجهت البلاد ظروف الاستقلال الصعبة وهي تعاني من صرا عات كبيرة، ودامية أحيانا، بين المناضلين الذين صنعوا هذا الاستقلال. وقد كان لهذه الأزمة، التي لم تنحصر كسابقاتها في المستوى القيادي، بل شملت جميع الهياكل القاعدية المدنية والعسكرية، آثار عميقة مازال بعضها حيا حتى الآن.

من هذا الاستعراض السريع لمرحلة الكفاح المسلح قبل الاستقلال نسجل انفجار خمس أزمات كبرى في العلاقة بين السياسيين والعسكريين. وأسباب الأزمات تعود في معظمها إلى مشاكل موضوعية بالغة الصعوبة. وما أكثر المشاكل المعقدة في هذه الفترة. ولكن العسكريين يعتقدون دائما أن طريقتهم في معالجة هذه المشاكل هي الأفضل والأنجع. غير أن العودة إلى هذه المرحلة بنظرة نافذة تدل على أن التغييرات التي تمت نتيجة لهذه الهزات والأزمات لم تنجح في معالجة القضايا الجوهرية، ولم تساعد على تراكم التجربة المؤسساتية التي هي الكفيلة وحدها ببناء المجتمعات والدول الحديثة.

ولا شك أن القدر المتاح من الديموقراطية في الهيئات القيادية للثورة، والهامش الذي ترك لها في ممارسة صلاحياتها قد مكن من تطويق الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات حتى بلغت المسيرة شاطئ الاستقلال. وهنا يمكن أن نتساءل: ما ذا كان يكون مصير الثورة لو قبلت المطالب المشطة التي نادت بإلغاء جميع مقررات مؤتمر الصومام بما فيها القرارات المتعلقة بالمؤسسات القيادية؟

الجيش الوطني الشعبي

أحدثت أزمة 1962 انقلابا كبيرا في المفاهيم وموازين القوى في صفوف الثورة الجزائرية ورفعت شعارات التصل من مرحلة ما قبل الاستقلال، برجالها ومؤسساتها ومنجزاتها وسياستها, وتصحيح مسار الثورة وبناء مؤسساتها من جديد. وكان في مقدمة اهتمامات السلطة الجديدة إعادة بناء الجيش الذي كان الأداة السياسية في هذا التغيير الذي دفع ثمنه كثيرا من الانقسامات والانعكاسات السلبية.

أصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملاءمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني". وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، الحرص على رصيد وميراث جيش التحرير الوطني، الطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية.

لكن رياح الاستقلال جرت بما لم يستطع النظام الجديد مواجهته والتغلب عليه من المشاكل والصعاب مضافة إلى المشاكل الموروثة من العهد السابق والتي لم يزدها الانقلاب على الحكومة الموقتة إلا استفحالا. وكان من نصيب الجيش الشعبي الوطني القيام بحركة تصحيحية في 19 جوان 1964, وكانت هذه الحركة تصحيحا للتصحيح السابق.

وقد عرفت البلاد بعد هذه الحركة فترة من الاستقرار، ومحاولات عديدة لتنظيم الجيش وتحديثه وتحديد دوره في بناء الدولة الحديثة, وأهم قرار في هذا العمل هو تقنين الدور السياسي للجيش الشعبي الوطني، الذي اعتبارا من سنة 1976، بحكم " الميثاق الوطني " والدستور جزءا من نظام شمولي يضم أيضا جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية. وفي هذه الفترة بدأت نصالح الأمن العسكري تلعب دورا متزايدا في المجال السياسي وخاصة في مواجهة حركات المعارضة.

وبعد وفاة الرئيس بومدين مباشرة برز دور الجيش السياسي بدعم الجيش لترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية وجاء المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد إذ ذاك فكرس الصيغة التي اقرها الدستور وعين عددا من الضباط السامين أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. واستمرت هذه الوضعية إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988، التي كانت مؤشرا كبيرا على نهاية نمط في الحكم لم يعد قادرا لا حل مشاكل البلاد ولا على مواكبة نطور المجتمع. وجاء في إثر هذه الأحداث ونتيجة لها، دستور 1989 الذي فتح الباب للتعددية السياسية، والسماح لحركات المعارضة بدخول ساحة العمل السياسي العلني بما فيها عدد من الحركات الإسلامية. واقترن هذا الانفتاح السياسي بمحاولة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي لم يكن لها لدى الجماهير الصدى الإعلامي والنفسي الذي عرفته الإصلاحات السياسية وكان الرهان على نجاح هذا التحول نحو النظام الديموقراطي التعددي متوقفا على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب مثل بقية الأحزاب، وابتعاد الجيش الشعبي الوطني على العمل السياسي. وفعلا بدأت حركة التحول في جبهة التحرير الوطني، وأعلن قادة الجيش انسحابهم من العمل السياسي ومن عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وظن الكثيرون أن البلاد عرفت الطريق للتحول الديموقراطي السليم. لكن الأحداث دلت

على أن تطور الذهنيات لم يواكب تطور النصوص والقرارات النظرية. فانفجرت الأزمة الخطيرة التي مازالت تعصف بالبلاد منذ أكثر من عشر سنوات. وأقحم فيها الجيش كطرف أساسي، مثقلا بكل ماضيه وبالأعباء الجديدة والمتجددة التي تلدها الأزمة. ولاشيء في الأفق يشير إلى الاتجاه لقراءة واعية لدروس الماضي.

خاتمة

إن المطلوب اليوم من الجميع، ومن الجيش الشعبي الوطني قبل غيره، التساؤل بنزاهة وعمق عما بقي من هذه الأحداث السياسية والتجارب التاريخية التي مر بها الجيش الجزائري؟ بقي مزيج من الموروث السياسي والسيكولوجي صقلته أو عقدته السنون وأثقلته مشاكل الحاضر ومآسيه في خليط متداخل الخيوط والألوان يجد الملاحظ الخارجي صعوبة في تبين مبادئه وخواتمه. ويبسطه الشعب في تحميل الجيش المسؤولية الأولى فيما آلت إليه جزائر الاستقلال. إن الجيش الشعبي الوطني يبدو مكبلا بالتزامات أساسية، لا بد من القيام، على ضوء التجربة، بإيضاح طبيعتها ومداها:

الالتزام الأول: هو التعلق بماض مجيد يتمحور بالأساس حول الدور الطليعي الذي اضطلع به الجيش في فترات مختلفة من تاريخ الكفاح الوطني، كجناح مسلح للثورة الجزائرية، ابتداء من "المنظمة الخاصة" إلى اليوم. ويعبر عن هدا التعلق التاريخي التراثي شعار" الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ".

ومما لا شك فيه أن وجوه الاستفادة من الماضي المجيد للثورة الجزائرية وتجربتها الثرية في الكفاح المسلح عديدة ومفيدة في بناء جيش عصري يكون حقيقة في خدمة الشعب. لكن الاستفادة من هذا الماضي تجسدت، حتى الآن في توظيف هذا الشعار، والانتفاع برمزيته في تزيين الواجهة السياسية وتزكيتها بأسماء لامعة من جيل الثورة من أمثال بوضياف، وعلي كافي، واليمين زروال، وصالح "صوت العرب".

الالتزام الثاني: هو الاعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة وسلامتها، استنادا إلى التجارب السابقة، أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة مناطة بالجيش الشعبي الوطني. إن الأدوار التي قام بها جيش التحرير الوطني أو بعض قادته في الماضي لتصحيح مسار الثورة ما زالت في حاجة إلى قراءة ناقدة. ولا يمكن بأي حال أن تكون مرجعا أو قدوة لتحديد سلوك الجيش في عالم اليوم.

الالتزام الثالث: هوالانصياع للمهمة التي كلف بها، سنة 1991، من طرف قيادته للوقوف في وجه التيار الإسلامي. واعتبار هذه المهمة غير قابلة للنقاش، وأنها تتطلب من الجيش التزاما طويل المدى وتقيدا دقيقا بما تضمنته من تحاليل وتوجيهات. و هذا الالتزام هو الذي يرسم الخطوط الحمراء في كل صفقة أو تفاهم بين الجيش والأطراف السياسية التي يتعامل معها. إن هذه المهمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، قابلة للنقاش بعد ما أظهر الواقع محدوديتها وأخطارها. وهذا لا يعني البتة تخلي الجيش عن دوره الطبيعي في المحافظة على سلامة البلاد ومؤسساتها وأمنها.

وأخيرا هل في هذه التجربة الحية التي عاشتها الجزائر، والتي ما زالت مأساتها تشغل العقول وتدمي القلوب، عبرة لأولي الألباب، على امتداد الوطن العربي ؟

كن ابن عصرك(*): أصالة الشعوب وتحدي العولمة
مقاربة الواقع الجزائري-توظيف التاريخ والتراث

✍الدكتور سعيد بومنجل
استاذ محاضر-كلية الاقتصاد والتسيير-جامعة باجي مختار-عنابة
✍الدكتور الأخضر عزى
كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة-جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر

خلاصة بالعربية

من نافلة القول، الإشارة إلى انه تم استخلاص وبشكل موضوعي وبيقين: أن هناك قواسما مشتركة لوحظت وجسدت من خلال وجود إجماع واتفاق كنا نعيشه، وهو أن هناك حقيقة فترة مهمة من التحولات على المستوى العالمي(الكوني) من حيث المسارات والاتجاهات.

وعليه، فقد بدا جليا أن العالم يتطور وفق وتيرة أكثر فأكثر تسارعية من يوم لآخر.، وهو أن هذا العالم يتحول من تلقاء نفسه وعلى نفسه كذلك، بحيث تحول وفق منطق كوني وفضائي- بشكل مختزل ومتجانس- وبشكل منظم ومنسق، ولكن هناك كذلك العديد من المتناقضات المجسدة في المجالات: الاجتماعية متعددة الأطراف. الاقتصادية المعقدة، و السياسية- التي كانت تبدو وأنها شبه غير متحكم في تسييرها تسييرا موضوعيا.

بكل تأكيد، فان نفس القوانين كانت تولد نفس التأثيرات والانعكاسات :❖❖طالما لا نزال نرفق ونواصل نفس السلوكيات والتصرفات وبنفس الوسائل؛ فانه يجب انتظار نفس النتائج❖❖: أزمات اقتصادية، واجتماعية ،نزاعات سياسية ،عسكرية ومجاعات وقحط وبؤس وأمراض، بالإضافة إلى الحياة الضنكة ، وهذا ما لا يؤدي إلى أي: فرح وسرور أو بشرى. انه الطرح النقدي كمقياس(**)

---

* كلمة الحق التي لا يراد بها باطل، كلمة الاعتماد على النفس ونبذ الشعوذة- قيلت من طرف باعث الدولة الجزائرية الشيخ الرئيس عبد الحميد بن باديس- رحمة الله عليه وعلى كل أبناء الوطن المفدى الذين قضوا نحبهم لتبقى الجزائر شامخة ومتينة البنيان

** ظهرت النقود لأول مرة سنة680 ق.م .والنقود اليوم، هي أهم الوسائل الاتصالية في نطاق هذه العولمة المتصادمة، ولم يختزل دورها في الاقتصاد اليوناني، وإنما أصبحت اليوم مراكز النقود عند روكفلر وتشايز . وكان لتطور التكنولوجيات **Les pays émergents** منهاتن بنك و بنك أوف أمريكا والبلاد الصاعدة

مقابل هذا الجدال وهذه الصورة، وفي سياق صراع الأغنياء والفقراء، هل يمكن الاعتقاد والإقرار بان الله سبحانه وتعالى قد خلق الأغنياء لأجل منح الفقراء الجنة وفق المظهر الاستعراضي أو المشهدي؟

السؤال يبقى مطروحا، في ظل هذا التوتر الطبقي، لكن ما هو مؤكد أو شبه مؤكد ميدانيا وفعليا هو أن الإجابة لا تكون هي نفسها، حسب ما إذا كنا ننتمي إلى طبقة اجتماعية أو أخرى، إلى ثقافة أو أخرى، إلى بلد أو آخر، وأخيرا الانتماء إلى حقبة أو أخرى. لقد فهمنا الغرب فهل فهمناهم نحن؟

على أية حال، نؤمن و نعتقد أن :❖❖ الوطن يوجد في أي بقعة ومكان- أين نستطيع الشعور أحسن- وان الأرض للبائدين كمنزل مشترك❖❖ حسب تعبير روبير قارنيي-

تبين أن الفقراء لا يعطون أبدا الانطباع بالرضا، دون عمل أي شيء: إنهم يفضلون الاستخفاف بالأمواج أو مواجهة الأعاصير والزوابع- حسب درجة الأخطار، التي يمكن أن تؤدي إلى فقد الحياة، ولكن إلى متى ذلك؟

إذن: لنتساءل عن عوالم الأمس وعوالم الغد؟ عن أي اقتصاد أو عن أي مجتمع نسعى في النهاية إلى استقراء نقاش حول ذلك؟

هذه الورقة البحثية - تتدرج بالتمام- في مضمون نص ثلاثي الأبعاد: **العولمة الحالية للاقتصاد، السياسات الاقتصادية** الموضوعة موضع التطبيق في أي مكان من العالم

لإيجاد إجابة عن ذلك، فسوف نبحث عن أسس ودوافع **تنمية الأمم**، من خلال تبني أمل- أن تكون عادلة ومنصفة. ونريد التعبير عن هذا بكلمة واحدة :❖❖ **الحكمانية**❖❖

في الجزائر، يبقى ربط الأصالة بالمعاصرة والعودة إلى التراث والتاريخ خير وسيلة لفهم التطور الجاد –دون ضغوطات عقيمة تمسخ كل منابع قوتنا وتتركنا في أسفل التطور.

الكلمات المحورية : العولمة، التناسقية، التواتر، السياسات الاقتصادية، العوالم، العولمة، الموجات، المجتمع الإنساني، الأغنياء، الفقراء، المستقبل،التراث، التاريخ

تمهيد مدخلي

تدور منذ مدة نقاشات حول فهم تنمية رشيدة ومنصفة ومعقولة في محيط اقتصاد معولم(البدائل الاقتصادية والتحولات النسقية والنظمية....)

لم يحترم النظام الاقتصادي الدولي الجديد -الذي تم فرضه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية- في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين تحت تسمية- العولمة- أيا من وعوده المبدئية.

دوره في تسهيل وسائل الدفع والاتصال؛ مما أدى إلى بنائية النقود الالكترونية وظهور ما **N.T.I.C**الجديدة يعرف بالقطيع المذعور وهو قطيع الكتروني جبان مثله مثل تحويلات الرأسمال في السابق وفي عصر العولمة.

هذه الوعود تتمحور حول المحاور الآتي ذكرها:

1- التأكد من أفضل شروط المعيشة لمجموع سكان المعمورة تبعا لتوزيع أكثر عدلا وإنصافا لثمار التقدم والتكنولوجيات الجديدة؛

2- إقامة سلم دائم؛ كفيل بوضع حد للصراعات(1) المفجعة التي تبرز بين الحين والآخر؛

3- تقوية وتوسيع أسس النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في العالم؛

للأسف، وبدل تجسيد هذه الجنة الموعودة؛ فان هذا النظام المعولم- الحالي مجازا- قد عرف بزيادة تراكمية للآثار المتعددة والأكثر تشاؤمية؛ وهذه أدت بدورها إلى تدهور وتثبيط في فعالية الجزء الأكبر من سكان الكرة الأرضية، كما أدى النظام إلى إقصاء وتهميش اغلب البلدان السائرة في طريق النمو من الاستفادة من الثروة المتزايدة للكون؛ وهذا ما ألغى وأبطل مفعول الحقوق التقليدية لعنصر العمل واحدا واحدا، وأخيرا شجع الحروب والإرهاب؛ مما زاد في تفاقم انكماش الحريات الإنسانية.

تبعا للعديد من اللقاءات والمؤتمرات العلمية والملتقيات، التي عايشناها في الجزائر، نستطيع القول، انه تولد لدينا اعتقاد راسخ وقاسم مشترك بأننا نعيش حقيقة وفعليا حقبة حرجة من حقبات التحولات العميقة على الصعيد الكوني.

---

(1) من بين خصومات القرن العشرين، ما أراد القيام به الرئيس الأمريكي جورج بوش، في يناير1991، فيما عرف بمعركة تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، حين عرض ما عرف آنذاك بالنظام الدولي الجديد- وفق مرتكزات القطبية الأحادية الأمريكية، بعد تقويض أركان الاتحاد السوفيتي- سابقا. ولم تكن بيريسترويكا ميخائيل غورباتشوف إلا حلقة في هذه الهيمنة المدبرة بإتقان، وتلتها بعد ذلك تجارب عديدة ذات بصمات أمريكية ،وكان العالم أصبح مجرد فئران تجارب مخبريه، فكان أن اختيرت كلمة عولمة Globalisation لتحمل الوصفة السحرية للتحرر والديمقراطية والحكم الراشد؛ مع أن نضال بلدان العالم الثالث لم يتوقف تجاه هذه المشاريع المهيمنة، ولعلني استعير العبارة ذات الدلالات على بؤس النظام العالمي الجديد، فحسب المفكر والعالم العربي والإسلامي الأستاذ الدكتور إسحاق احمد فرحان فان النظام العالمي الجديد هو خلل عالمي وابعد ما يكون عن النظام وهو استعمار جديد يقوده الغرب بزعامة أمريكا حاليا ضد الشرق للاستيلاء على ثروات الأمم والشعوب وفي مقدمتها الثروات البترولية العربية، ودعم الوجود العسكري الغربي بشتى صوره في العالم. للمزيد ، يراجع: **إسحاق، احمد فرحان، مواقف وآراء سياسية- في قضايا وطنية وعربية وإسلامية، الجزء الثاني،دار الفرقان، عمان،ط1421،2ه/2000م، ص 299**

تطور العالم المعاصر والتبعية القطرية

العالم يتطور بوتيرة متسارعة أكثر فأكثر- من يوم لآخر- وهذا هو التحول في حد ذاته ؛ بحيث كان هذا الأخير وفق شكل تجميعي ومتجانس ومتواتر ، و كذلك متعدد الأشكال اجتماعيا ،ومعقدا اقتصاديا وسياسيا ، ومن ناحية أخرى أكثر صعوبة من ناحية تسييره.

كان من الأفضل وضع ترنيمات ونغمات الليبيرالية- التي يحاول البعض إقناعنا بها- موضع وضوح وتبيان لمعرفة موضوعية للأوراق الرابحة ووسائل النجاح والخيرات، وهل يمكن لنا أن نؤكد مع Denis-Clair Lambert(1993,l'harmattan) بأنه " إذا ما قمنا بنشر وتوزيع التطور التقني والرفاهية والازدهار في إطار العولمة والعلاقات الاقتصادية الدولية؛ التي تخدم وتقدم إلى المؤسسات الأكثر فاعلية ومردودية في أحسن الحظوظ؛ فان ذلك سيؤدي إلى الولوج في الاقتصاديات السلمية في السوق العالمية" .لقد كان الأمر هذا واضحا وجليا - من خلال بروز الاقتصاديات الاسياوية- منذ سنوات التسعينيات والتي كانت من أحسن الدلائل[1].

---

(1) ألف رئيس وزراء ماليزيا السيد مهاتير محمد- والذي يطلق عليه:أبو المعجزة الاقتصادية الماليزية كتابا عنوانه"آسيا التي تستطيع أن تقول لا" وقد شاركه فيه الياباني شينتارو ايشيهارا ، وكان أول من اتخذ إجراءات صارمة ضد المضاربين المسرفين في عملياتهم. و اقسم على أن تستمر بلاده في تطبيق قوانين ونظم أسعار الصرف الصارمة ،ولم تستطع الرأسمالية المعلوماتية أن تتقبل عصيان بعض الدول. فأطلقت حملتها المسعورة على ماليزيا ورئيس وزرائها ، ولا تزال هذه الحملة مستمرة . ويخشى سوروس أن تجد الكثير من الدول في تجربة ماليزيا مثالا يحتذى به؛ للخروج من نظام العولمة الاقتصادي المعلوماتي(انظر المزيد في : زلوم عبد الحي، نذر العولمة. بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1999، ص43- 44). يبدو أن العولمة اللامسؤولة كانت سببا في اختيار عنوان : العولمة المسئولة responsible globality عنوانا لمنتدى دافوس عام1999. وعند سؤال كلوس شواب مؤسس منتدى دافوس عن سبب اختيار هذا العنوان قال:"... في عالم تلاشت فيه حدود الدول، أصبح لزاما إيجاد حدود عالمية بديلة تتمثل في إيجاد الآليات التنظيمية والقانونية والإجرائية :لنتلافى الآثار الخبيثة للعولمة". ويعلق مؤلف الكتاب سابق الذكر: يأخذ مركز اقتصاد العولمة اليوروامريكي الأطلسي من دول العالم الأخرى: العرق والنفط وساعات العمل والمعادن، ويبادلهم إياها بأرقام وأوهام في دفاتر بنوكه أو ذاكرات كمبيوتراته، فيتم تبادل المحسوس والحقائق بالأرقام والأوهام ، وكم هي سهلة تبديد الأوهام وتغيير تلك الأرقام كما بينته لنا الأيام. لا شك أن هذا الطرح الذي ينذر الأوهام قد جسد عبر التقسيم الدولي للعمل سابق؛ ثم تطور عبر الشركات متعددة الجنسيات مما يخلق لنا انطباعا مفاده أن الهيمنة أحادية القطب تعمل على زرع وجني حصاد الوهم الايجابي لها على حساب بؤس الشعوب والأمم. وفي الثمانينيات من القرن العشرين ألف الديبلوماسي الجزائري الدكتور محمد بجاوي كتابه ذائع الصيت:"من اجل نظام اقتصادي دولي جديد" نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1980 ، وأشار إلى أن هذه الشركات هي شركات تزرع الوهم وتعمل على تجسيد مبدأ شركات ميثاق، التي لا تؤمن إلا بالهيمنة والابتزاز.

مهما يكن من أمر، فالعولمة الحالية لم يكن لها منذ البداية مضمون واضح ومحدد ،بل بالعكس فقد قدمت تحت إطار غير بريء ، وتجلى ذلك وبكل بساطة من خلال تبرير إقامة حرية المبادلات التي تتطلبها التكنولوجيات الجديدة.

وعليه ،يكون من الأفضل ومن الأفيد تركيز جزء من البحث هذا على الأحداث والوقائع، التي تلت الفترة الأولى هذه من اللارادة في عملية العولمة سارية المفعول. وأكثر دقة، فانه من اللائق بنا الرجوع نحو هذه القرارات - التي أضافت تدريجيا إلى عربة العولمة- هذه المفاهيم التي جعلتها غير عادلة وغير إنسانية ومثيرة للاستفزازات.

من جهة أخرى، فان التقصي والبحث هكذا، يمكن أن يؤدي إلى نزع الطابع غير الحر للعولمة الحالية وهذا كفيل بفهم كيفية استبعاد التفسيرات الساذجة لمعارضتها؛ تبعا لطبيعتها التي يمكن مجازا اعتبارها ذات اتجاه وحيد، غير ممكن تفاديه، والذي له دوما أياد خفية.....الخ

لاحظنا من جانب الأهمية، انه من القوة والفاعلية ، استخلاص مفاهيم العولمة الحالية، التي تتجلى بكونها ليست وإطلاقا من أصول كمالية أو ربوبية أو مطلقة أو روحانية؛ ولكنها في المقابل نابعة من الإرادة الإنسانية؛ كون الطريق سيكون مفتوحا لكل نمط من أنماط الإجراءات الممكن تعبئتها للمساهمة في تحسنها. ولهذا فانه من الضرورة بمكان عدم إغفال الجوانب الروحية للمجتمع محل الدراسة- دون الغوص في الميتافيزيقيات العميقة- التي قد لا ندرك كنهها ومعانيها، ولنا في ديننا الحنيف كل مقومات تحدي العولمة القسرية وجبروتها، فالفقر ليس قدر مجتمعات البلاد النامية ومنها- البلاد الإسلامية، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة، فقد ربطنا ظاهرة الفقر بالماديات وبالصور النقدية Aspects monétaires، لذا كانت غالبية الإجراءات بمثابة الحقنة الفورية لتسكين الألم. وبالرجوع إلى الأثر الرباني، نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يحث المسلمين على الأخذ بالتمعن في الآيات القرآنية؛ لدفع الفقر وتيسير الرزق. فقد اخرج أبو موسى المديني في (جلاء الإفهام) قال:"شكا رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم الفقر وضيق العيش، فقال صلعم"إذا دخلت إلى منزلك: فسلم إن كان فيه احد أو لم يكن فيه احد ، ثم صل وسلم علي، واقرأ "قل هو الله احد.....(سورة الإخلاص)" مرة واحدة. ففعل الرجل مدة، فادر الله عليه الرزق حتى أفاء على جيرانه واقربائه.

واخرج ابن مردويه عن انس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"سورة الواقعة سورة الغنى، فاقرؤوها وعلموها أولادكم"

وقال ابن مسعود " من قراء سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا" والفاقة: هي الفقر.

لاحظنا وتتبعنا أن احد رؤساء الحكومات السابقة في الجزائر، صرح مستهدفا العولمة بالقول:" إننا إذا ما واصلنا وتابعنا نفس التصرفات والسلوكات بنفس الوسائل ؛ فانه يجب انتظار

نفس النتائج (انظر:جريدة الوطن –الجزائرية، اوت2006). في مقابل هذا النوع أو النمط من العولمة الاقتصادية، هل نستطيع التأكيد على أن التنمية تمر بحتمية أو بالضرورة ولوحدها وفق الحدث الاقتصادي؟ عندما نعرف انه عبر هذا السبيل أو الطريق قامت الولايات المتحدة لوحدها اليوم، بتجسيد حق- بموجبه فان قوتها توضع فوق وأعلى كل شيء بكل تأكيد.

كما أن Peter Bender يسجل أن هذه التأثيرية المشنقية المتعددة تكون حتى على اللغة والكلمات وقد كتب :" أمريكا لا تقاتل أبدا ولكنها تعاقب فإنها لا تعلن أبدا الحرب ولكنها تشرف وتسير السلام إنها لا تغزو أبدا البلدان ولكن تحررها، ليس لهم رد فعل بدلالة التطابق مع فنيات المرؤوس والتابع".

إذن سوف نركز في هذه المداخلة بالاستناد إلى الواقع الجزائري على موضوع أو موضوعين مهمين، واللذين يكونان صلب هذا الاستقراء.

ا- أسباب وتأثيرات العولمة على البلدان النامية

1- الاختيارات الكبرى لهذه العولمة:

❖التيار النيوليبيرالي المتطرف الذي يصل إلى شروط ترجيحية وتغليبية من خلال النظام الراسخ: "دعه يمر- دعه يعمل"

❖إدراك الفرق وتمييز الحركة الحرة والتي هي مخصصة على وجه الخصوص لعنصر الرأسمال، وليس إطلاقا عنصر العمل؛

❖إضعاف الدولة- الأمة وإحلال السياسات الاقتصادية الكلية(1) ما فوق الوطنية محل السياسات الوطنية؛

❖رفض دور تدخل الدولة في الاقتصاد والذي هو معطى مجازا لعصمة ويقينية السوق(انظر :اليد❖ الخفية)؛

---

(1) تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى على حساب التوازنات على المستوى الجزئي، ولو تطلب ذلك الإسراع في إجراءات إفلاس المؤسسات وتسريح العمال وزيادة إفقارهم.

* زادت فعالية اليد الخفية تحت تأثيرات العولمة، لكن هل حقيقة هناك تعبير أو مصطلح دقيق ومؤكد لهذه الكلمة السحرية؟ الإجابة الموضوعية عن ذلك نجدها لدى الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ، حين يشير بكل ثقة علمية وذوق جمالي معبر: إن تعبير اليد الخفية للسوق عند ادم سميث مجرد استعارة بلاغيةMetaphor ؛ إذ لا يعقل أن يعتمد واحد من مفكري التنوير تفسيرا ميتافيزيقيا عن قوة غيبية، وهذا ما تستغله بطبيعة الحال نذر العولمة.(انظر المزيد في: A HISTORY OF ECONOMICS,the past as the

❖التقليل من كل إشكالية تخص جهد التنمية الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو بالنظر إلى أن الإنتاج غير المشروط على التجارة الدولية هو الضامن الوحيد لذلك حسب الليبيراليين الجدد وتقريبا يضمن تلقائيا التقارب والإجماع؛

❖الأخذ بعين الاعتبار وفقط مفهوم تكلفة الأجر، وليس مفهوم الطلب الفعال؛

❖التفضيل الجامح لكل شكل من أشكال التوازن على حساب النمو بوتائر أكثر سرعة..مضرة..؛

❖تراجع تزايد التعريفة الضريبية، والتي صممت أصلا من اجل حل الدولة الحمائية؛

❖جهد عولمة- ليس فقط السياسات الاقتصادية الكلية؛ ولكن كذلك الثقافات ونمط الحياة وخاصة عولمتها بمعنى امركتها بشكل تفضيلي وبامتياز؛

2- النتائج:

2- 1- احتدام واشتداد اللامساواة بكل الأشكال وفي كل المجالات والتي هي بدون سابق تاريخي

- اللامساواة المتزايدة وغير الطبيعية في إطار وظيفة دالة الإنتاج Cobb-Douglas بين نصيب الأجور والأرباح والتي كانت من بعيد قد تجاوزت النقطة الحرجة.

- اللامساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة- المقاسة والملاحظة- تحت العديد من المفاهيم والطروحات: التخفيض في الزمن لنصيب الصادرات للبلدان الفقيرة في الصادرات الإجمالية تدهور مطلق - (مستوى المعيشة) لعدد معتبر من البلدان في طريق النمو :الفجوة المتفاقمة والخطيرة بين المداخيل المتوسطة لكل ساكن للبلدان الغنية والفقيرة

- اللامساواة غير المراقبة داخل الاقتصاديات الوطنية المقاسة اعتياديا بمساعدة معامل جيني Coefficient Gini

- الفجوة المتفاقمة بين إنتاجية العمل والأجرة الحقيقية

2.2- التسوية التمهيدية نحو الأسفل للأجور على المستوى العالمي عبر لاحصر ولا تمركز المؤسسات وخاصة تهديد اللاتمركز والذي ينظر إليه انه حجة لإقناع العمال على الاستسلام. وترك حقوقهم تجاه العمل وقبول أداء ساعات إضافية بدون زيادة في مكافآتهم

present(العنوان الأصلي)- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ايلول2000، ص12)

2- 3 - تشجيع العمل غير الرسمي عبر غياب سياسة للهجرة وبامتياز في الإطار الأوروبي وإذن مهاجرون غير شرعيين بدون متطلبات ، والذين سوف يخفضون من المستوى العام للأجور ، التشجيع في الحقيقة للشروط أين يكون العرض يتجاوز دوما الطلب على العمل.

2- 4- تسامح وعفو القوانين من نمط بولكستاين Bolkenstein في داخل أوروبا ولكنها تؤثر على سوق العمل –على المستوى الوطني والعالمي

2- 5- تشجيع الإرهاب والذي يجب أن يترجم كرد فعل عال ضد العولمة الجارية

وفي هذا الإطار، فان الباحثين الجامعيين يسالون ويستجوبون فرديا وجماعيا للقيام بمباشرة دراسات وتحاليل للوضعيات واقتراح نماذج نظرية للإجابات والردود، والتي تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات تناقضات واختلالات الأنظمة الحالية ،والتي لم تؤد إلا إلى خلق مختلف أشكال اللامساواة في الداخل- الوطنية- و/أو الدولية

مثلا: لا يوجد شخص لا يجهل في إطار السير على منوال هذه الفكرة انه: في الجزائر هناك الكثير من أعمال الرشوة (1)، كانت نتاج ومن اجل هذه اللامساواة الجديدة مع الربط بتلطيخ وتشويه في السنوات الأخيرة للقطاع المصرفي الوطني؛ مما سبب خسائر للخزينة العمومية والتي تقدر بأكثر من 10 ملايير دولار.

تطلب الأمر في الجزائر انتظار الرابع من أكتوبر 2006؛ للنظر في دراسة وفحص مجلس الحكومة لثلاث مشاريع وقرارات رئاسية ، تتضمن تطبيق القانون الخاص بالحماية ومحاربة الرشوة المقدم من طرف وزير العدل.

وعليه، فانه من اليوم فصاعدا ستكون هناك سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، حيث تلعب دور المرصد. وان تسهر على أن لا تمتد ظاهرة الرشوة باستمرار لذا، فان كل الأعوان العموميين ملزمون من اليوم فصاعدا باكتتاب التصريح بالثروة ، وأخيرا فان حتى الممتلكات المسجلة تحت تعريف ثروة الأبناء(ثروة أبناء المصرحين) هنا أو في الخارج، يجب أن

---

(1) الرشوة والقرصنة كانتا من بين العوائق التي عطلت مسار مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةO.M.C مع أن تقارير الهيئات والمنظمات المالية والنقدية الدولية، ومن خلال شفافية المعلومات تقر بوجود تحسن في سير الأعمال في الجزائر. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مشكلة العقار الصناعي ، يتعين ألا نهمل حله من خلال تقليص صراع الإخوة الأعداء في المجالس البلدية من جهة، ومن جهة أخرى الكوابح البيروقراطية الإدارية المحلية –خاصة، من جانب آخر. ويبقى فتح مقهى أسهل من المصادقة على مشروع انتاجي استثماري- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو حتى حاضنات الأعمال Les Incubateurs.نقول هذا الكلام ليس للتعميم بطبيعة الحال.

يكون مصرحا بها. هل يجب حينئذ ونهائيا وبما لا يعوض الذهاب نحو تسيير مصالح الدولة في إطار الحكم الراشد؟

في الواقع ، نلاحظ أن الرشوة لا تعني فقط الهياكل العليا للدولة ؛ بل هناك كذلك القطاع الخاص[2] والمرؤوسين - هم كذلك عرضة لآفات اليوم....، لقد أصبح أي مواطن يحبذ حيازة حق التزوير والغش والارتشاء، أو أن يقوم بالرشوة والإثراء بدون حساب وبدون سبب وبدون جهد، أصبح السلوك شيئا جار على الألسن وبدون عقدة.

---

(2) اشرنا في بحث سابق لنا تحت عنوان: تحليل اثر برنامج التعديل الهيكلي على ولاية المسيلة وإشكالية الفقر، إلى وجود مدخرات نقدية ضخمة وبخاصة مركز المدينة وضواحيها.. وقلنا أن عراقيل البيروقراطية في الاستثمار المحلي تركت أصحاب هذه المدخرات يتجهون نحو استغلال المقاهي والأنشطة الميركانتيلية وخاصة الاستيراد –استيراد ، إذ يبلغ عدد المستوردين سنة2005 حوالي2308، وعدد المقاهي في ارتفاع. ويتجهون لمدن أخرى: كالحميز والجزائر العاصمة وعنابة وسطيف والبرج والعلمة، فشارع دبي بالعلمة دليل على أهمية هذه المدخرات وشارع دبي بالمسيلة دليل على هروبها. فلماذا هذا الهروب والشرود. لعلنا نجد لذلك إجابة شافية في كتاب صديقنا الأستاذ **عبد الحميد مغيش**- وادي الذهب- الصادر عن دار هومة- الجزائر في إطار فعاليات سنة الجزائر بباريس- ص47. هذا لا يعني أن هذه المدينة توجد خارج مرمى العراقيل الإدارية، وأنها قلعة تجارية كما يحلو للبعض تسميتها، وإنما نبهنا إلى ذلك أملا في إقامة مشاريع إنتاجية في شتى القطاعات الحيوية المحلية وخلق مناصب شغل في إطار العمل الدؤوب على محاربة الفقر والإقصاء، وحتى لا يشعر المواطن بأنه من درجة ثانية أو ثالثة.....(راجع المزيد :الأخضر عزي- آثار برنامج التعديل الهيكلي وظاهرة الفقر في ولاية المسيلة- دراسة اقتصادية/اجتماعية- الملتقى الوطني الأول حول ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري- قسم علم الاجتماع والديمغرافيا- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة محمد بوضياف- المسيلة- 3- 4- 5 ديسمبر2006 ،ص 38). ومما لا شك فيه أن لهذه المدخرات وجه آخر وهو التأمينات Les assurances التي ورغم أهميتها من حيث الحجم، لكن من حيث التوزيع والتوظيف بقيت رهينة حسابات ضيقة ولم تعمل على توظيفها في بعث تنمية متكاملة، في إطار الإستراتيجية الوطنية للبناء الاقتصادي، ولقد ذكر أستاذنا الراحل **مسعود بوعلام طفياني**، وهو احد الاختصاصيين القلائل في تخصص التأمينات هذه الأهمية من خلال إشارته إلى عظمة مدينة نيويورك وقد استعار الفقرة التالية من**Henri,Ford** الذي بين أهمية الادخار من خلال التأمينات: " إن مدينة نيويورك ليست من صنع الرجال ولكنها نتاج رجال التأمينات..... وبدون المؤمنين **Les assureurs** لم يكن ممكنا إقامة ناطحات السحاب ،لأنه لا يوجد أي عامل يقبل العمل على هذا الارتفاع الخطير ويغامر ويخاطر بسقوط مميت ويترك عائلته في الشقاء... فبدون المؤمنين لا يوجد أي شخص يسير بسيارته عبر الطرقات ، فكل سائق واع بما يقوم به في أي لحظة؛ من خلال الخطر الذي يمكن أن يسببه لأحد الراجلين" لذا يتعين السعي الجاد والنزيه لتجسيد مبدأ انسنة الاقتصاد؛ علها تكون جسرا للتنمية المستديمة الشاملة، وألا نبقي النظرة الضيقة لمسالة سعر الفائدة **le taux d'intérêt** ، فإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تحبذها من منطق الربا، إلا **أن** كاسل**Cassel** يبرر دفع الفائدة باعتبارها ثمنا للانتظار والتنازل من الحصول على سلع استهلاكية في الوقت الحاضر بغية الحصول على سلع إنتاجية في المستقبل، وكاسل معروف بأنه اقتصادي سويدي صاحب نظرية الانتظار في الفائدة الطبيعية وله أيضا نظرية تعادل القوة الشرائيةP.P.A في التجارة الدولية.

وأخيرا، فان ما هو وارد عبر مسالة الرشوة هو خاصية مشروعية العمل ، ضرورة التراكم الإنتاجي عبر الجهد، عكس الإثراء غير الشرعي العشوائي والخشن والسريع بدون مقابل وبدون سبب، وعليه فرغم مختلف الدعوات الجامعية(*) التي تم طرحها عبر الملتقيات والمؤتمرات ومختلف اللقاءات العلمية المنظمة منذ المظاهرات الكبيرة في اكتوبر1988، فان مفهوم العمل لم يتم إعادة تقييمه على الإطلاق لدينا.

هل يمكن القول والاعتقاد أن أصحاب القرارات السياسية لم يتوصلوا إلى استنتاج درس مرتبط بتحليل ريكاردو حول ظاهرة الريع؟ لا يمكن التغاضي عن أن ظاهرة الشيء غير الرسميL'informel هو مؤشر حقيقي للريعية(1)

(*) يتوجب التمييز الواعي لهذه الدعوات، وبخاصة في السنوات الأخيرة، أين أصبحت هذه الملتقيات الجامعية بمثابة تنفيس سياحي لا أكثر ولا اقل، بل أن الأمر يتجاوز ذلك إلى مجرد كرنفال وزردة فلكلورية، تنتهي بمجرد الإعلان عن الاختتام وقراءة التوصيات ، ويبقى الفكر الجامعي يراوح نفسه في مسارات روتينية قاتلة. وامتدت القرصنة الفكرية دون وازع ديني أو أخلاقي، فكثيرا ما تم اكتشاف الخطر الداهم للتطفل على إبداعات الغير ونسبها للنفس بدون حياء أحيانا.

(1) بينت التطبيقات المعاصرة للأعمال أن المنافسة أصبحت الاستثناء وان القاعدة هي التعاون أو التحالف بين المؤسسات، وهذا الأمر لا يزال في مرحلة جنينية من التاريخ الاقتصادي للجزائر. وبالنسبة للشيء غير الرسمي أو ميكانيزم الاقتصاد الموازي فهو كالظل الذي لا يمكن لمسه، وقد أشار الباحث الجزائري الدكتور احمد كودري، أن السوق غير الرسمية أو الموازية لا يمكن فصلها عن السوق الرسمية، وتعتبر السوق الرسمية بدون السوق الموازية ضربا من الخيال، لذا وبدل أن نندد بالسوق الموازية نحاول فهم الظاهرة وتقديم اقتراحات بغرض تقليص حيز نشاطها والسماح لكل الأطراف بلعب دورها بشكل شفاف. وكما اشرنا إلى تلك التحديات التي جاء بها رئيس وزراء ماليزيا في مجال أسعار الصرف، وإعطاء مكانة للصرف الموازي وضرورة إدراجه والاستفادة من فعاليته، لا بد وبشيء بسيط من الأمانة العلمية التذكير بالجهود الكبيرة للباحثين الجزائريين، إذ أفضت دراسة حديثة في الجزائر تحت عنوان:

*Marche de change informel et mesalignement: le cas Du Dinar Algérie par;Abderrazak,Benhabib,Benbouziane, M et Tahar Ziani

إلى أن: الدراسات الخاصة بسعر الصرف قد أوضحت الأثر المباشر لإدخال اليورو والذي يمكن أن يكون تأثيره ايجابيا، ولكنه محدود. وعليه فان النقاش الرئيسي في الأجل القصير يقوم على تأثير هذه العملة والتي يمكن أن تتم على أنظمة الصرف في بلدان حوض البحر المتوسط- وهذا من خلال تعدد أنظمة الصرف في بلدان المتوسط ومنها الجزائر والكثير من البلاد العربية. و تم التوصل إلى انه من الناحية النظرية فان سعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي للسلع والخدمات القابلة للتبادل، ولا توجد تجريبيا طريقة وحيدة لقياس سعر الصرف الفعلي ; le taux de change effectif. وقد توصل فريق البحث إلى أي حد يمكن تطبيق سعر الصرف الرسمي وفق منطقP.P.A وبعدها استخدام سعر الصرف الموازي لإثبات أي سعر صرف يكون ذا فاعلية؛ بغية اختبار موثوقية تطابق هذه النظرية ، كما خلصت الدراسة إلى انه باستخدام سعر الصرف الموازي في محيط تعادل القدرة الشرائية P.P.A يمكن وبدرجة كبيرة الوصول إلى تثبيت موثوقية هذه النظرية بقبول

وكما كتب Peyrefitte عام 1973 :"لا نستطيع إلا تقدير بصيرة وفطنة ونباهة حكومة تكون دائما حاضرة لتسوية بطريقة منظمة إغراءاتها ودافعيتها على ردود أفعال المواطنين وان نقوم بخطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء ، ومهما يجب العمل به، فان الحصول على أقصى القبول والرضا بطريقة الحفاظ على مروناتها من جانب مرتكزات و عضلات المجتمع؛ بدل كبحها لغاية التخشب والتصلب".

كذلك هل يجب أن يكون لهذه الحكومة الذراع أو الأذرع الصريحة(بمعنى التحكم) في محيط اقتصاد معولم بقوة؟

ب)الضرورة المستعجلة لتعديل هذه العولمة

ليست فقط ردود الأفعال المتعددة ،والتي هي دوما عارمة وعنيفة أن تكون العولمة الحالية في طريق الاستفزاز ، ولكن كذلك وخاصة الأخطار والاختلالات الاقتصادية الكلية- التي هي أكثر فأكثر من هذه وهي متواجدة، فهي تتطلب إذن مراجعة مستعجلة لأسسها.

فرضية: أن سعر الصرف الموازي يكون فعالا عكس سعر الصرف الرسمي. وهذه الخلاصة تقودنا إلى قبول مبدئي: أن سعر الصرف الموازي يسمح بتبيان درجة المغالاة في سعر الصرف للدينار الجزائري.، وعليه فان سعر صرف الدينار الجزائري الواقعي يمكن أن يستخدم كمؤشر لتحديد سعر الصرف الخاص في حالة التخفيض أو التحويليةconvertibilité

وفي صورة أخرى للبحث ، و من إعداد: محمد بن بوزيان والطاهر زياني ونصر الدين الشريف، تحت عنوان❖فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر❖ توصلت الدراسة إلى أن: يمكن اعتبار سعر الصرف الموازي كمؤشر لمدى تقييم سعر الرسمي بأعلى من قيمته(انظر المزيد في:- مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، عدد01،سنة2002، جامعة تلمسان- الجزائر، ص214، كما كان الباحث الدكتور احمد هني كان سباقا إلى استدراك ذلك من خلال قوله:" لا ينبغي ألا ينظر إلى الاقتصاد الموازي على انه فقط مؤشر تحلل حاد في التوازنات الاقتصادية الكبرى وربما كذلك على انه نواة لمجتمع جديد يقوم على فاعلين جدد واقعين خارج إطار الاقتصاد الموجه" وعلى ممارسات اجتماعية جديدة. والسؤال الذي يجدر طرحه حسب الكاتب هو هل تتطور هذه النواة إلى مجتمع مضاد؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في تلك المواجهة القائمة اليوم بين ما يسمى بالاقتصاد الموجه من جهة والاقتصاد الموازي من جهة أخرى

إن السوق الموازية للصرف مثلا ، تبدو وأنها مثلما كان سائدا في القرون الماضية القريبة؛ حيث يستقل ويحث على إعادة ترتيب اجتماعي أكثر عنفا.وان الاقتصاد الموازي يكون إذن إجابة عن هيكلة هيراكيرية وسلمية من نوع ريعي، فمن جهة هناك محيط إداري تابع للاحتكارات ومن جهة ثانية هناك محيط الإقصاء والذي يسعى عبر الأنشطة الموازية إلى الذاتية والاستقلالية. وهنا تبدو أهمية الاستفادة من الاقتصاد الموازي للإتقان وتوظيف القدرات.بدل تهميشه وتركه عرضة للمساومات السياسوية. وهكذا يمكن الانفلات نسبيا من ويلات العولمة والتدخلات المهيمنة باسم حرية التعبير وحقوق الإنسان.

انظر المزيد في- A..Henni,(Ajustement,L'économie parallèle et contre-societe-revue **naqd**,revue d'études et de critique sociale,no7-reajustement structurel et systèmes politiques-Alger-1994-p50-55)

وفي نهاية المطاف، فان مفهوم اللامساواة في التنمية عبر العالم واشتداد حدتها مع العولمة ورهاناتها تمثل في أيامنا هذه مركز ثقل ومركز اهتمام مهم، بحيث أن ما من قمة عالمية للبلدان الأكثر غنى يراد إقامتها؛ دون أن تكون هناك مظاهرات شعبية موجهة للتصدي لها وإحباطها.

ونجد ذلك في:المضادين للعولمة ،الخضر، الاشتراكيون ،الجمعيات المختلفة، هذه المنظمات تتساءل بقلق عن مستقبل كوكبنا و عن عدم قدرة الحكومات المتتابعة ، لتقوم بمجابهة كل تحديات التنمية المستديمة والعادلة للأمم.

هل يمكن أن تصبح السياسات الاقتصادية واستقلاليتها النسبية غير مكيفة مع المحيط الحالي؟ الاقتصاد السياسي الذي ولد في الواقع من آلام المجتمعات البائسة في الغرب- في القرن ال19- هل يمكن القول أن هذه المجتمعات قد تجاوزها الحدث نفسه من خلال تفتح المجتمعات الغربية؟

إذن: عوالم الأمس وعوالم اليوم ،عن أي اقتصاد أو عن أي مجتمع نريد في نهاية المطاف القيام بالنقاش؟

هذا البحث الذي نريد أن يكون علميا ، يندرج ويسجل بالتحديد في المحيط الثالوثي للعولمة الحالية للاقتصاد، هناك سياسات اقتصادية وضعت موضع التطبيق في الكثير من أرجاء العالم للاستجابة وكذا لتنمية الأمم التي تأمل أن تكون مستديمة ومنصفة وعادلة أو في كلمة واحدة"رشيدة" وعقلانية.

وعليه، فانه يجب أن يكون واضحا أن هناك سعيا لإقامة نظام دولي والذي تكون له آثار ونتائج فعالة ومستديمة بدل استهداف بلوغ أوج اللامساواة في العالم كما يراد له أن يكون. ولكي لا يستطيع ضمان الإجراءات الخاصة لكي يجابه الفقر والجوع ،وهو يرفض مساعدة البلاد الفقيرة - رغم الثروات العالمية التي تتضاعف- كما يطالب بتحرير التجارة الدولية. بينما وفي نفس الوقت فانه يمنع بواسطة سلوكه الحمائي البلدان الفقيرة من كل إمكانية للاستفادة من مزاياها المقارنة الهزيلة –انظر ما يحدث في المنظمة العالمية للتجارة- دعم الخدمات الفلاحية من طرف البلدان الغنية...الخ، كما انه يطبق في كل مكان السياسات أحادية الجانب على حساب البلدان الأكثر فقرا وحرمانا .إن نظاما مماثلا كهذا، يجب وبقوة أن يجد تاريخا محددا- بمعنى : يتعين السعي إلى إنهائه.

لا يزال الأمر أكثر غموضا- كون القطبية الأحادية تتعامل معنا بمنطق❖لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة❖ بمفهوم بيتر دريكر Peter,Drucker، وقد تعدى الأمر ذلك إلى صلحة تامة بمنطق الربح والخسارة. والغريب أننا لا نزال نتعامل مع القطبية بمبدأ الربح فقط. تبعا للترددات المبنية على الشك السلبي وعدم اليقين في المقامرة كما يقول بذلك علماء الإحصاء والاحتمالات Probabilités statistiques–. ولم تفدنا كل المقاييس العلمية الجامعية التي نتلقاها بطريقة تلقينية في

تخصصات: بحوث العمليات، ونظريات القرار والاستشراف، وفنيات سبر الآراء والتنبؤ، وغير ذلك من العلوم، فقد ساهمنا في انفصام عرى الربط الوثيق بين العلوم الدقيقة Sciences exactes والعلوم الاجتماعيةSciences sociales مما ولد لدينا صداما شبيها بتصادم الكتل المعروف في علوم الفيزياء، ولعلنا نستشف روح اللاتاكد المهيمنة على نفسياتنا من خلال إشارة الباحث الجزائري محمد سليم قلالة [1]القائلة : نحن غير مستعدين لأية خسارة كانت لأننا نخاف من الخسارة حتى ولو كانت ستعود علينا بعد حين بالفائدة.... وهم باستطاعتهم أن يخسروا 10 سنوات ليعوضوا كل شيء في سنة واحدة. باستطاعتهم أن يخسروا في كل الجولات بالنقاط ليربحوا في الأخير بالضربة القاضية، المسالة إذن مرتبطة بالآجال والتاريخ، وحتى بالتضحية بالكثير من المبادئ الكونية ومنها مسالة البيئة والمحيط الطبيعي، وهناك من يرى أن الأمريكيين يفضلون الربح السريع ولو كان قليلا على الربح المتأخر ولو كان كبيرا، ومن ثم لا نستغرب اصطدامهم بحماة البيئة فالاستثمار هنا لا تشوبه البصمة الأخلاقية، ولذلك نجد انه في اليابان يحتفظ كل مجتمع بمخزون يكفيه نصف ساعة، وفي الولايات المتحدة يحتفظ بمخزون أسبوعين، وفي العالم العربي يحتفظ بمخزون عدة أشهر[2]، حتى تحدث كوارث بيئية خطيرة

هذا التاريخ المحدد لإنهائه (النظام المهيمن)، أو آخر اجل للعولمة الحالية يمكن أن يصل إلى وضعيتين وفق أراء متناقضة:

1- إنقاذ العولمة من خلال جعلها أكثر فعالية –أكثر صدقا وإخلاصا-

نظرا لكون العولمة الحالية ليست بكل تأكيد اتجاها وحيدا، فان إنقاذها يجب أن يمر عبر تحسين هوامشها الواسعة،هذا الجهد يمكن أن يوجه نحو ثلاث اتجاهات سواء:

1- 1: تلك التي تحاول عكس الوضعية غير الملائمة، و التي يوجد فيها عامل العمل تبعا لإحلاله عبر التكنولوجيات الجديدة، ولكن كذلك نتيجة وبسبب الاقتصاديات الكبيرة لآسيا التي أغرقت السوق العالمية للعمل. لذا يجب القيام بإجراءات من شانها التخفيف من الاختلال بين عرض وطلب العمل ،وهذه الإجراءات لا يمكن أن تكون شيئا آخر، إلا بعد تلك القفزة الموجهة نحو جهد تخفيض سيطرة العرض فان عبارة :الزبون ملك قد تبخرت مع الوقت ، وأصبحت غير طبيعية، وبدون شك هل يمكن أن تحل محلها شيء آخر ، مثل: العامل- ملك؟رغم أن الإجراءات المتخذة اعتياديا خلال السنوات الأخيرة هي في الأساس عكس ما نقول به.

---

[1] انظر:محمد سليم قلالة، التغريب في الفكر والسياسة والاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص152

[2] انظر حسن بن حسين المهنا، الاقتصاد الأخضر، الفيصل العدد254، ذو الحجة،1416ه، ابريل 1996 ص.ص59- 60

المشكل يصبح إذن البحث كذلك عن إمكانية المحاكاة والتماثل في المصالح بين الشمال والجنوب في أوروبا هذه القارة المشكلة من البلدان الأكثر غنى في الكرة الأرضية، هناك العمل ذو الوقت الجزئي العمل المؤقت ، العقود ذات المدة المحددة - وهي تخص اليوم 20 % من السكان النشيطين- كما ان هناك: العمل المؤقت والظرفي والذي يعرف بالتقطع في أزمة التناوب، وقد أصبح ترياق عدم القدرة على خلق مناصب الشغل الجديدة منتجة وحقيقية بمثابة الأمر الواقع، وعليه فان الأمر يتعلق بلاديمومة مزيفة ومفتعلة لأنها سوف تدوم وتتأبد مع الوقت.

الجزائر ليست بمعزل عن باقي العالم ، لذا فقد وظفت هذه السنوات الأخيرة الآلاف من الجامعيين [1] تحت طائلة هذا الشكل من الأشكال الجديدة لعقود العمل: عمل ما قبل الشغل(يطلق عليها عقود ما قبل التشغيل) ، عمل المشاركة ، عمل العقد...الخ وبواقع مكافأة اجرية بأقل من 6000دج لكل شهر عمل بالتمام.

والمسالة هنا جد ذكية ، فهي مسالة يراد من ورائها سحب حق الكلام والتعبير من المواطن، حتى لا يتجرا بالتصريح على انه: بطال- طالما أن أحسن من يقايضه يعيش في الظرف العابر والإقصاء. وبدون مواربة ولا مجاملة للتكوين الجامعي المعتل بفعل مشاكل المستوى والمحتوى

---

(1) التكوين الجامعي في مختلف التخصصات، وبخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، لا يزال رهينة تسيير لاكتساب المستوى، دون الانتباه إلى أن الإشكال يعود إلى أزمة المحتوى في البرامج ومجاراة التطورات التعليمية والتلقينية التي يعرفها العالم المعاصر. وما زاد الأمور تعقيدا أكثر- وفي إطار العولمة التربوية، وهذه وجهة نظر ذاتية- أن السياسة الجديدة في التعليم العالي: **نظام L.M.D**(- ليسانس- ماستر- دكتوراة،) وهذه السياسة من الناحية النظرية جد مهمة، يبقى مشكل التاطير الجامعي، إذا ما علمنا أن الجزائر في نظامها القديم لم تصل إلى "حدود معقولة" في مجال احترام المعايير الدولية- أستاذ لعدد محدد من الطلبة، وقد دلت التجارب المعيشة أن تكوين الجامعيين في جامعات كثيرة لا تلبي سوق الشغل ولا اكتساب المهارات، ضف إلى ذلك التردي الكبير رغم الجهود الجبارة في مجال التربية والتعليم. وفي التسعينيات من القرن العشرين وجه احد الجامعيين صرخة كبيرة لتدارك الأوضاع من خلال كتابه:

Lies, Mairi; Faut-il fermer l'université – E.N.A.L ,Alger,1994,p 213

واقترح رباعية محددة تتمثل في:

1- إقامة شروط موضوعية لإجراء الامتحانات؛

2- وضع استراتيجيات للتعليم العالي والتمهين؛

3- إقامة نظام عادل وشفاف للعقوبات وتجسير مبدأ الاتصال؛

4- إقامة وتفعيل تقنيات التقويم العلمي؛

وواقع الحال أن العولمة مثلا من خلال الشراكة الأجنبية تفضي إلى طلب المزيد من المترجمين في شتى اللغات الحية، وقد دلت دراسة: (حول الترجمة في مركب الحجار سابقا أن الشريك الهندي طالب بإعادة رسكلة للمترجمين الجزائريين من جديد ليتأقلموا وروح البعد الصناعي والابتكار للمؤسسة الجديدة المنبثقة عن الشراكة).

وعقدة الظرفية في تخريج الطلبة حتى أصبحنا نمسي ونصبح على ميكانيزم المدخلات والمخرجات in puts out puts أو ما يعرف في تقنيات تسيير الموارد الكمية ب: بالوارد أولا الصادر أولاF.I.F.O، أو حتى الوارد أخيرا الصادر أولا L.I.F.O. وهذه إحدى مبررات تخريج طلبة في كثير من الجامعات الداخلية في الجزائر العميقة، دون ادني ضمير مهني يذكر، أو حس حضاري كمتجه لخلق تحديات كفيلة بالتغلب على الصعوبات الميدانية. مع تفشي مظاهر سلبية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة وتغييب صراع الأفكار والإبداع العلمي، لهذا ارتجل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطبته الشهيرة بعد عام من انتخابه على رأس الجمهورية وبالتحديد في 2000/07/14، عندما قال وهو يضع أصبعه على الجرح الغائر ما يلي[1]:"المحسوبية والرشوة والمحاباة ظواهر تنخر قطاع التعليم العالي وأصبحت مقياسا لمنح الشهادات والتعيين في المناصب، إن أصحاب المسؤولية يقفون وراء تردي القطاع وتحريفه عن مبادئه السامية.... كل ذلك وغيره أدى بالجامعة إلى الانسياق وراء مزالق السياسة باتخاذ مواقف حزبية وافتعال معارك هامشية قوامها شعارات جوفاء وكان الأولى لها أن تقيم منابر تتزاحم فيها الأفكار والاختراعات للأسف انساقت الجامعة في الفساد السياسي الذي سفه قيم الحكم وإربك المسيرة الاقتصادية الاجتماعية وهو الذي ولد ظاهرة الإرهاب.

1- 2 هناك من يحاول انجاز إعادة توزيع للمداخيل والثروات ، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي لأجل محاولة تقليل اللامساواة العديدة الملاحظة والمؤكدة.لاستخدامها في كل الأهداف الضرورية ، ومن بينها: الضرائب التصاعدية، الأجر الأدنى ، الأجر غير المباشر... ،إقامة الدولة الحمائية، ...الخ وهذه الأمور كلها نابعةمن نجاعة فكرة الاستقرار النقدي المبحوث عنه بأي ثمن.

وفي المقابل، لماذا يجب وبدون تضييع للوقت السعي قدما لتخفيض الفقر بأقصى سرعة؟

السؤال يسقط بضربة واحدة ،عندما نعلم أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية قد خفت سرعته كذلك عام2006 ليتراجع إلى: 5.9% مقابل6.8% سنة2005 - هذا ما أبرزه تقرير البنك العالمي- حول آفاق الاقتصاد العالمي لسنة2006، والذي يقدر معدل نمو أقصى 5.7% عام2006 للبلدان السائرة في طريق النمو، إن في هذا الأمر تناقضا ولغزا بخصوص نوع النمو الواجب تحقيقه- خاصة في بلدان العالم الثالث.

تبعا لذلك، يصبح من غير المجدي طلب: لماذا أهداف الألفية قد خصصت في مكانها؟ وفي أي محيط تم قبضها ؟الإشكالية التي تنتج تخص وبدون شك مدى ملاءمتها وعلاقتها بالموضوع سواء من جانب وجهة النظر –بمعنى من وجهة تحقيقها على الميدان- أو سواء من وجهة نظر معيارية؛ بمعنى أسلوب وطريقة البحث المتبناة- بدون شك هنا كذلك، فان المسالة تصبح في معرفة

[1] انظر المزيد في: جريدة الخبر الجزائرية، العدد2913، بتاريخ13 ربيع الثاني1412ه الموافق ل2000/07/15، ص02

ما إذا كان يوجد بالفعل متغير مشترك لكل بلدان العالم ، وهنا يطرح الأمر- سواء من وجهة نظر التخلف أو من وجهة نظر التنمية - ولكن كيف يجب أن تكون هذه المسالة؟ وأين تكمن إذن الفضيحة؟

1- 3 أخيرا، تلك التي تحاول إقامة شروط المساواة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة بين البلدان القوية والبلدان المهيمن عليها ، بين الاقتصاديات الغنية والاقتصاديات الفقيرة مع استبعاد كل شك وريبة في استغلال البلدان المهيمن عليها من طرف البلاد القوية، ولكن كذلك عبر الابتعاد عن روح أو كل روح للتعالي والكبرياء والأبوية الحقيرة والنفاق بالخصوص. ففي هذا المجال تكون التجارب والمعطيات دوما مؤلمة،وهذا ما أكده التقرير الاقتصادي حول❖ إفريقيا 2004 ❖الذي حلل فشل مفاوضات الدوحة وضرورة طرح شامل في مجال التنمية للعالم ،التي تعمل على تخفيض الفقر، ويدل على أن إدماج ناجح في الاقتصاد العالمي يرتكز على: يد العمل المثقفة"المدربة" وان تتمتع بأحسن صحة؛ وهذا لن يتحقق إلا بفعل الحاكمية الاقتصادية والسياسة المتطورة والمسطرة وهياكل ذات نوعية حسنة.

2- لا يمكن إنقاذها بتبديل النظام الاقتصادي الدولي

على أساس المؤشرات والقياسات المتعددة ، فانه يبدو أن بقاء الأشياء على حالها ceteris paribus أصبح موضع ريبة .فان العولمة أو العولمات السابقة- بمعنى الرجوع إلى الحمائية- وهذه الأخيرة كانت عبر الأزمنة متواجدة مع التبادلية الحرة، ولكن مع دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الأمر قد أصبح شيئا فشيئا منطوقا ومصرحا به في محيط كهذا . وفي كل أرجاء العالم ، فان كل السلطات العمومية تكون مطالبة بتشجيع لسياساتها الاقتصادية الرامية إلى التكيف مثل: الخوصصة- خوصصة الممتلكات- ، حرية تداول السلع والخدمات، حرية حركة رؤوس الأموال، حرية بين ما ذكر.

وهذا ما يتطلب ويستلزم بالفعل ❖ الحكم الراشد❖ سواء ذلك الخاص بالدول أو المؤسسات التي هي تحت وصايتها، ولا يتعلق الأمر فقط بمسالة رؤوس الأموال أو الكفاءات والمعارف . إن تقييم المهارات والكفاءات والمعارف ضرورة حقيقية، ولكنها لا تكفي ، ويجب أن تذهب المناقشات بعيدا وأكثر عمقا.

قدرات الجزائر وتحديات العولمة محليا وعالميا❖فعالية الحكم الراشد❖

المشكلة اليوم، أننا وصلنا في الجزائر خاصة إلى عمق الورطة أو الهاوية ،وبأنه من اللائق وبكل إخلاص تبني ضرورة الخروج في اقرب وقت ممكن منها؛ لكننا لم نعرف كيفية تخصيص الوسائل لانجاز هذا الهدف . إذا كان النظام قد فشل، فإننا لم نجد نظاما آخر لأجل الاستبدال أو انه لا توجد لدينا الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك.

بخصوص الوسائل، يجب أن نوضح بأنه خلافا للادعاءات والمزاعم التي سمعناها حتى الآن من أن الجزائر ليست فقيرة. فحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر لوكالة الأنباء الجزائرية، فان احتياطيات الصرف من العملات الصعبة للجزائر قد وصلت حدود ال46مليار دولار في نهاية ماي2005 و43.1مليار نهاية2004 و32.9مليار عام2003، وهذا ما يضمن تغطية 3سنوات من الواردات ، لكن تبقى هذه البحبوحة المالية التي تعرفها الجزائر مرتبطة بارتفاع أسعار البترول.

الجزائر ليست إذن فقيرة ، ولكنها مريضة - خاصة المرض الهولندي(*)- وهذا المرض ليس أجنبيا وهناك الكثيرون من يرى ويفكر انه :"في الوقت الذي تزداد فيه الدولة ثراء وغنى، فان الشعب يفقر" فعلى مستوى وزارة المالية، وفي المديرية العامة للضرائب، هناك من يظن : أن الضغط

(*) العدوى الهولنديةLe syndrome Hollandais: هذه الظاهرة تخص البلدان الريعية ومنها الجزائر. وترتبط بها الجباية البترولية La fiscalité pétrolière وهي لا تمثل ضريبة بالطرح الضريبي والجبائي، كونها عبارة عن فوائض. تلعب الجباية البترولية دورها الاستراتيجي في تصحيح وإنقاذ العجز أو التوازن في ميزانية الدولة من خلال قوانين المالية، وبنود الإيرادات العمومية تنقسم إلى: الموارد العادية، وموارد الجباية البترولية- تصل أحيانا وحسب أسعار البترول إلى حدود48- 55% لذا، سارعت الجزائر إلى إقامة ميكانيزم صندوق ضبط الموارد- في ظل تقلب العائدات البترولية- للتحكم أكثر فأكثر في أخطار العدوى الهولندية كما ذكرنا آنفا. وليس الخلل في ترشيد النفقات ولكن في تنشيط الاستثمار خارج البترول لزيادة الإيرادات الجبائية من واقع الضرائب الاعتيادية المباشرة وغير المباشرة، وهناك آليات لذلك لتوسيع الوعاء الضريبي.Assiette imposable.

- قرأت في باب ترشيد النفقات، ما حدث في التسعينيات من القرن العشرين للسفارة الجزائرية في بنغلاديش وهي- أفقر بلد عالميا، لكنها أنجبت عباقرة على شاكلة الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد- الدكتور محمد يونس، صاحب فكرة: القرض المصغر Micro Crédit، وقد نال الجائزة سنة2006، حتى أن الصحافة العربية والدولية أسمتها جائزة نوبل للزكاة. إذن قرأت ماذكره السفير الجزائري في باكستان- آنذاك- الدكتور محي الدين عميمور في كتابه❖أيام مع الرئيس هواري بومدين..وذكريات أخرى❖❖ حيث يسرد السفير ذلك ب:" لم تكن للجزائر سفارة آنذاك في بنغلاديش، ثم فتحت سفارة أغلقت منذ أكثر من3سنوات في عهد الرئيس محمد إرشاد بحجة تقليص النفقات، وهو ما يذكرني بما روي لي عن آخر سفرائنا هناك❖احمد معمر❖ عندما كان يودع الرئيس البنغالي ويخبره بان الجزائر قررت إغلاق سفارتها هناك لأسباب اقتصادية. ويجيبه رئيس أفقر دولة في العالم قائلا: إن هذا يعطيه مشاعر متناقضة فهو من جهة يشعر بالأسى لأنه لن يتمكن من رؤية العلم الجزائري مرفرفا على مقر السفارة الكائن بجوار القصر الرئاسي، لكنه من جهة أخرى يمكن أن يجد فيه بعض دواعي الارتياح لأنه سيتمكن من أن يقول لشعبه❖نحن ما زلنا نحتفظ بسفارتنا في الجزائر بينما تغلق الجزائر سفارتها لدينا لأسباب اقتصادية؛ ومعنى هذا أننا اقتصاديا أحسن حالا من الجزائر" الواقعة كما يبدو من تاريخها، تعود لفترة عسيرة عرفتها الجزائر آنذاك، مما يجعلنا غير متشائمين على الأقل، خاصة وان بعد العسر يسرا، وهو ما يمكن تتبعه من الإحصائيات الرسمية الواردة في متن البحث.

(انظر:محي الدين ، عميمور،أيام مع الرئيس هواري بومدين..وذكريات أخرى.ط3،دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص114)

الجبائي في الجزائر هو بواقع 18% في الوقت الراهن "النسبة الأقل ضعفا في حوض المتوسط" هذه النسبة إذن تتموقع في فئة طويلة بين: 30 و32 %، ويجب أن تزداد بنقطة إلى نقطتين في كل سنة للوصول الى30 % من هنا لغاية السنة2012.

إن رقم أعمال صادرات المحروقات المحققة خلال السداسي الأول من عام2006، قد وصلت مستوى قياسي ب27.05 مليار دولار - حسب تصريحات شركة سوناطراك - ورغم علامات ومظاهر تراجع الأسعار العالمية في نهاية اكتوبر2006 ، فان قيمة هذه الصادرات عام2006 سوف تزيد عن ال50مليار دولار . حقيقة ان46 مليار دولار كاحتياطيات لسنة 2005 لا تكتنز في صناديق الدولة لكنها وبصفة عامة موظفة في سندات الخزينة الأمريكية وفي بنوك مؤكدة ومرتبة بفعالية، ثلاثية: AAA، وهي تدر كل سنة مداخيل جديدة؛ نتيجة فوائد هذه التوظيفات. ولكن لغاية اليوم فان هذه العمليات تنقصها الشفافية في أعين انتلجنسيا الجزائر، وتترك ظهور الكثير من الإشاعات الجنونية حول سوء استخدامها.

هل في الأخير وفقط يبقى التفكير منصبا على سحر ريع البرميل ، وهل هذا هو اهتمام مسيري الاقتصاد الوطني؟ ألا توجد بدائل أخرى؟

يلاحظ تبعا لما ذكر آنفا ، إن استمرار الدولة الجزائرية في الارتكاز والاستراحة على صادرات النفط باعتبارها المصدر الوحيد للعملات الصعبة للبلاد ، قد جعل من قطاع السياحة قطاعا غير مستغل وغير مكتشف لأغراض زيادة الثروة خارج قطاع المحروقات، ضف إلى ذلك عناصر أخرى. وتبقى الجزائر تصارع اليوم وغدا وتجابه اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعنيفة رغم الإمكانيات المتاحة لها الآتي ذكرها فيما بعد وهذا إذا ما نظرنا إلى ذلك نظرة تفاؤلية وقد تجلى انه يتعين على المؤسسات كروافد أن تقوم باختيارات حرة وواضحة المعالم لأجل تقييم أفضل وواضح وبطريقة مثلى للنتائج لذا يتعين عليها ومنذ البداية الاعتماد على استراتيجيات واضحة المعالم كما كررنا ذلك من واقع النظرات الجديدة للحكم والتسيير في إطار الحكم الراشد[1] كما لا ينبغي النظر إلى التعاون مع المنظمات المالية والنقدية الدولية على أنها مجرد أدوات مسخرة لخدمة العولمة المتوحشة، لكن يبقى الحذر وفهم خلفيات المخاطرة وكيفية التحكم فيها من بين أساسيات الاستقلال الذاتي فكريا لتطعيم سياساتنا برؤية محلية قادرة على التعايش العالمي، فالتطبيق غير الرشيد لتوجيهات هذه المنظمات يقودنا إلى حتى خرق سافر للطرق الشرعية والتشريعية والدستورية في تكييف مسارات الاقتصاد الوطني[2]

---

(1) الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد- إسقاط على التجربة الجزائرية- مجلة دراسات إستراتيجية، . دورية فصلية تهتم بالدراسات الإستراتيجية والمستقبلية الجزائر، العدد الأول، جانفي2006، ص.ص9- 10

(2) انظر عن المزيد من المهاترات مع الصندوق النقدي الدولي والعولمة، ما ورد في كتاب الباحث الجزائري معمر بوضرسة المعنون:

دون أن نريد إرهاقا كثيرا للسياسة الاقتصادية ، فإننا نفترض انه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا- يوجد حقيقة تطور في المجتمع وفي بنية الاقتصاد الجزائري،وكدليل على ذلك العمر المتوسط للحياة الذي ارتفع الى76.1سنة، فحسب الوزير الجزائري للصحة- شهر اكتوبر2006- فان الانخفاض الملاحظ والجوهري للوفيات السنوية ، وفيات النساء الحوامل الذي كان 230 لكل 100.000 عام 1989 ، قد نزل الى96.5 لكل 100.000 عام2005 ، وبالنسبة لوفيات الأطفال فقد تراجعت من58.1لكل1000 سنة1989 إلى 29.7لكل1000 سنة2005،و هي مؤشرات لتحسن صحة الأم والطفل في الجزائر.

ولكن هذا يبقى غير كاف، تبعا للقدرات الموجودة والاحتياجات التي يعبر عنها يوميا في السوق وخاصة في نظر التحديات التي تنتظرها في آفاق سنوات2015- 2020

ودون المبالغة في تقديم الإحصائيات المفسرة، نشير إلى انه تحقق في الجزائر سنة2000[1] ما يلي، والدلالة واضحة:

1- السكان:تزايد وتضاعف السكان في الجزائر وفق وتيرة+1.9"% سنويا، وقد تضاعف السكان منذ1975 ، وسيصل سكان الجزائر سنة2000 حوالي :31.3 مليون نسمة؛ بينما سيبلغ العدد سنة2015 حوالي41.2مليون نسمة، وهنا لا بد من دق ناقوس الخطر لمواجهة هذه الزيادة، علما أن سكان اسبانيا لنفس الفترة يبلغ حوالي39.4مليون نسمة بينما سيصبح عام2015 حوالي38.5 مليون نسمة، أي أن هناك تراجعا، مع أن الموارد في الجزائر تكفي لتخطيط محكم لمواجهة الظاهرة من خلال الاستثمار والتدريب والتكوين والرعاية الصحية وغيرها من العمليات المرافقة لهذا النوع من التعبئة الإستراتيجية لمواجهة المستقبل؛

2- الدخل الفردي:لوحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخامP.I.B بالدولارات الثابتة لسنة1995 كان:1460دولار سنة1975 ليرتفع ببطء إلى حدود1521دولار للفرد الواحد سنة1998 ، بمعنى بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكليP.A.S ، دون مراعاة من يصلهم الدعم أو هذا النصيب من السكان، وإذا ما قارنا ذلك بدولتي المغرب وتونس لنفس الفترة، نجد أن: في المغرب من956دولار سنة1975 مقابل 1388دولار سنة1998 ، وفي تونس وبنفس الترتيب:1373دولار و2283دولار، بينما تشير الإحصائيات انه في جنوب إفريقيا :4574دولار مقابل3918دولار سنة1998 ، فهل يمكن الإقرار بان هذه البلاد أكثر ثراء من الجزائر؟ أم أن الأمر لا يعدو تكيفا والوقائع الاقتصادية والحراك الاجتماعي المتابع بعناية سياسية رشيدة؛ وللمجتمع المغاربي والجزائري

Maamar,Boudersa; Le F.M.I ,ce monstre de Paris,Editions:Révolution Africaine,Alger,Septembre 1994,p.p166-167

[1] **Samir,Gharbi** ; Balises, revue jeune Afrique l'intelligent,du19 au25decembre2000,41eme année,no2084,p96I.

على وجه- الخصوص فطرة المجتمع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي كمبدأ أولي والإستراتيجية الغذائية كنظرة تعكس المبدأ السامي في التحرر والانعتاق من مساومات الأقطاب الكبيرة، وكذلك تحسين المداخيل على مستوى المجتمعات القروية. وفي الحياة العملية، إذا ما أخذنا بالأمور الفطرية للإنسان الجزائري وتعلقه بدينه ومقومات قوته الذاتية والروح، علينا الرجوع إلى استغلال الأرض وفق نقط بؤرية متعددة مثل: تجسيد المساقاة والمزارعة والمغارسة[2]، بدل ترك

[2] لمزيد من الاطلاع يراجع:(د.جبر محمود الفضيلات، المساقاة والمزارعة والمغارسة، دار عمار، عمان، 1993) فالمساقاة تتمثل في استعمال رجل رجلا في نخل أو كرم يقوم بإصلاحهما ليكون له سهم معلوم من غلتهما، وقال القاضي عياض- رحمه الله: إنها مشتقة من السقي للثمرة لأنه معظم عملها واصل منفعتها. وقيل لان أهل الحجاز أكثر حاجة شجرهم إلى السقي لأنهم يستقون من الآبار فسميت بذلك(ص9) أما المزارعة وقد قال الطحاوي المزارعة كالمضاربة فانه يراد بها العقد الذي يجري بين رب المال والعامل لا حقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب لا منهما. تسمى عندهم المخابرة والمحاقلة وتسميها أهل العراق القراح وعند المالكية: فانه حسب ابن جزي فان المزارعة تعني الشركة في الزرع . بينما قال ابن عرفة إن المزارعة تعني الشركة في الحرث(ص32) كما أن المغارسة وحسب ما ذكره الرصاص التونسي في كتاب الحدود: فان المغارسة تعني عقد على تعمير ارض بشجر بقدر معلوم كالإجارة أو الجعالة، وعن ابن جزي رحمه الله فالمغارسة هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا. وكما جاء في جوهر الإكليل فان المغارسة تعني العقد على غرس شجر في ارض بعوض معلوم(ص53- نفس المرجع). إذن هذه السلوكيات الحميدة التي لا تعمل بأي استغلال هي مظهر من مظاهر حضارتنا العربية الإسلامية، وكنا نعتقد فيما مضى انه مجرد فطرة وعادة حميدة مستحبية في نفسية الجزائريين.وكانت فكرة الأستاذ الدكتور محمد يونس مستمدة من حديث الرسول ونصيحته لذلك المتسول الذي تقدم للرسول صلعم أو ما يعرف بمسالة جمع الحطب وبيعه في السوق وقصة هذا الباحث المتخرج من ارقي الجامعات الأمريكية ومن المؤكد أن تلك النظريات التي درسها في أمريكا لم تكن المنطلق الفعلي لهذه الفكرة والرجل بلا ريب متأثر بالقصة السابقة فلما رأى تلك النساء وما يتعرضن له من ابتزاز من قبل المضاربين والمرابين عند ذلك مباشرة قفزت إلى ذهن الرجل فكرة واخرج من جيبه 850ثاكس وقام بمنح هذا المبلغ الذي يعادل ال30 دولار تقريبا الى42 امرأة من بين أكثر النسوة فقرا. لقد كان هذه القروض أو القروض المصغرة كافية لهاته المعيلات أن تقوم كل واحدة منهن باقتناء دجاجة ثم العيش على ما تبيضه كل واحدة منهن وهذا ما كان يعني أن كل واحدة من النساء باتت تملك مصدر دخل يومي تحققه من خلال بيعها البيض. لقد كان الهدف الحقيقي من هذا التصرف أن البروفيسور أراد أن تعرف هذه النسوة معنى الدورة الاقتصادية ونشاط السوق وحتى التفكير في إبداع نشاطات أخرى بناء على هذا الاستثمار البسيط جدا. وبنك قرامين بنك استطاع عام2006 إقراض ما يفوق ال5ملايير دولار لما يزيد عن11 مليون إنسان، 94% منهم نساء أما نسبة سداد الديون فهي على عكس ما هو منسوب للأستاذ المؤسس في بادئ الأمر فهي تتجاوز ال97% من مجموع القروض الممنوحة بمعنى أن نسبة سداد الدين تكاد تكون مطلقة. وهناك ما يعرف بالقرارات ال16 ومنذ1984 وتتمثل في المبادئ التالية:الانضباط، الوحدة، الشجاعة، الدأب، رفض الظلم للنفس أو للآخرين، التعاون، وبخاصة التعاون ونجاحه في أوقات الشدة، كما تخص القرارات على الخصوص على الالتزام بنظافة البيئة والأطفال والحرص على ب والحرص على مبادئ المصلحة العامة، استعمال المياه النظيفة أو تطهير المياه، استعمال المراحيض، الحرص على الطعام الصحي المتمثل في الخضراوات، إدخال التمرينات الرياضية في اجتماعات المراكز، كما تخص على تعليم الأبناء وتكوين أسرة صغيرة، إصلاح المسكن الخرب أو السعي لبناء مسكن جديد، وتتضمن القرارات كذلك حثا على تنمية الموارد من خلال الزراعة والاستثمارات المشتركة وعلى تقليل النفقات. وتتضمن القرارات كذلك نهيا عن عادة اجتماعية مرذولة وهي ما يعرف بالدوريDowry وهو مبلغ من

الأرض عرضة لنزعة صراع العقار والعشائر من جهة وللتصحر والانجراف من جانب آخر. والمعلوم انه قد توجهت أنظار الأمة إلى استغلال الأراضي الزراعية ووضعت الدول الإمكانيات الهائلة في استغلال الأراضي سواء عن طريق القروض أو عن طريق تقسيم الأراضي او الهبات، ولعل برنامج الدعم الفلاحي الطموح في الجزائر بإمكان منفذيه الاستفادة من هذه التوجيهات الصادقة والمعبرة بحق عن الطرح الإنساني والمادي.

3- مؤشر التنمية البشرية: يقدر اعتياديا ب:1 كحد أقصى، وإذا ما زاوجنا مؤشرات الدخل والصحة والتربية فان هذا المؤشرI.D.H قد تزايد بواقع34% منذ سنة1975، وقد كان هذا المؤشر سنة1975 حوالي0.508 بينما ارتفع ليصل الى0.683 سنة1998 ، وفي تونس كان سنة1975 حوالي0.511 ليصل سنة1998 حوالي0.703 وفي المغرب من0.426 الى0.589 لنفس الفترة(تجدر الإشارة إلى التحسن الملحوظ للجزائر في هذا المجال منذ هذه الفترة تبعا لبرامج طموحة في التنمية البشرية)؛

4- أوزان الإنفاق العمومي: تؤخذ سنة 1998(سنة مرجعية) وتقاس كنسبة من الناتج الداخلي الخام. فالنفقات العمومية للصحة في الجزائر بلغت3.3% من الناتج الداخلي الخام ،وهي دون تلك المخصصة للقوات المسلحة 3.9"%.أما في المغرب فنجد انه قد خصص6.6 " %للصحة والتربية مقابل4.1"% للقوات المسلحة، أما الجزائر فبلغ المؤشر حوالي8.4% للصحة والتربية و3.9 "% بالنسبة للقوات المسلحة، وقد بلغت في تونس10.7% للصحة والتربية و1.8% للقوات المسلحة، وهذه مؤشرات ايجابية لبلدان المغرب العربي الثلاث في مجال الاقتراب من الواقعية في سبيل التحكم في النفقات وترشيدها.

5- الإنتاج الوطني الخامP.N.B والديون الخارجية: (1998 بمليار دولار) : بلغ الإنتاج الوطني الخام للجزائر حوالي46.4ملياردولار مقابل30.7مليارديولاركديون خارجية للعام1998 ، بينما كان الإنتاج الوطني الإجمالي في جنوب إفريقيا حوالي136.9مليارديولار مقابل24.7مليارديولار ديون خارجية، وهذا لنفس الفترة، وفي تونس بلغ الانتاج19.2مليارديولار مقابل11.1مليارديولار كديون

المال تدفعه المرأة في بنغلاديش للرجل الذي سيتزوجها ، وهو شبيه بالمهر، وكل تلك الأمور السابق ذكرها ليست من شان ما تعارف الناس عليه من بنوك بل هو من صميم عمل المؤسسات والحركات الاجتماعية. لكن رغم نجاح التجربة في بنغلاديش وبعض البلاد الأخرى، إلا أن تطبيقها في بلاد أخرى لم تكن بنفس الأهمية، فقد دلت دراسة أجريت في الريف الأردني يقطنها مسلمون ومسيحيون على أن نسبة العائد على الاستثمارR.O.I كانت ضئيلة جدا حيث شكلت نسبة مقدارها حوالي0.075% عام1990 ونسبة مقدارها 0.08% عام1989 وهذه الأرقام تشير بوضوح إلى عدم الجدوى الاقتصادية للبنك- رغم مرور أكثر من14 سنة على تأسيسه في ظل وجود بدائل استثمارية مختلفة بمردود اعلي. وان نسبة السداد المرتفعة لم تكن نتيجة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المنفذة؛ إنما جاءت نتيجة الضغوطات الناتجة عن تشكيل المجموعات المختلفة للمقترضين والذين يكفلون سداد القروض بصرف النظر عن نتيجة المشروع التي يشترطها البنك قبل الموافقة على إعطاء القرض لأي فرد كان.

خارجية ، في حين ان المغرب بلغ المؤشران:34.4مليارددولار مقابل20.7مليارددولار... لوحظ أن الجزائر أكثر مديونية بواقع66% من الPNB سنويا ، مقابل18% لإفريقيا الجنوبية و60% بالنسبة للمغرب (يلاحظ إذن التحسن الواضح حاليا أي سنة ، 2007 ، إذ تمكنت الجزائر من تسديد غالبية ديونها الخارجية)

6- وزن المبادلات والخدمات:(تتخذ سنة 1998 كأساس ،و بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام) فقد بلغت المبادلات في الجزائر46.7% مقابل40.6% للخدمات ،وفي تونس يلاحظ88 % للمبادلات و59.1 % للخدمات ، وأخيرا في المغرب44.1 %مقابل51.4 % بالنسبة للخدمات... يتجلى الأمر من خلال أن هناك إشارة واضحة لانفتاح ضروري ولكنه غير كاف للجزائر خاصة ، ويبدو ذلك إذا ما لاحظنا أن: الخدمات تمثل حوالي40.6"% من الناتج الداخلي الخام وان المبادلات(واردات- صادرات) بحوالي46.7 %

دلت المعالم والمؤشرات لنفس السنة(سنة2000) أن هناك حوالي12مليون جزائري يعيشون بأقل من7500دج- اي100دولار ، وهو ما يمثل 38%من السكان ، بينما هذا المعدل في تونس يصل إلى اقل من6% ، كما أن البطالة وصلت حدود 30% من العمال النشيطين؛ أي ما يكافئ :2.4مليون،بينما في المغرب يصل هذا المعدل 20 ، مقابل15 % في تونس.(كل ما ذكر لا يعدو أن يكون نسبيا مقارنة بإيران التي تنتج أربعة أضعاف أكثر من البترول)....والوقائع الراهنة تعكس الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر في مجال التقليص والاختزال من النسب سابقة الذكر.

والجزائر حققت قدرات حيث أن دخلها لكل ساكن قد ارتفع ب2 % لكل سنة منذ1978 للوصول الى1550دولار ، أما ما يخص الخاص إيران،فقد انخفض إلى النصف أي إلى حوالي770دولار.

لكن الجزائر بادرت منذ خروجها من برنامج التعديل الهيكلي(1994- 1998) إلى تبني برنامج للإنعاش الاقتصاد ودعم النمو ، مستغلة الظروف المناخية والسوق البترولية .وكانت البرامج جد طموحة ،إذ تراجعت المعطيات السابقة إلى ابعد حد ، وتحقق النمو ولو على حساب قطاعات أخرى، المهم أن البلاد بدأت تعيش بحبوحة مالية ، ولكن هذا يبقى غير كاف ؛ تبعا للقدرات الموجودة والاحتياجات التي يعبر عنها يوميا في السوق وخاصة في نظر التحديات التي تنتظرها في آفاق سنوات2015- 2020 ، مع تحفظنا على بعض الأرقام المبالغ فيها أحيانا.

هذه هي مجموعة من المساءلات التي يمكن أن تضاف إلى إشكالية مداخلتنا هذه، دون أن نكون مجبرين على اعتبار المعطيات وكأنها شاملة ومستفذة وباستيعاب كلي.

وتبقى الجزائر دوما شامخة بفعل تضامن أبنائها ، ولم يكن أبدا هناك يأس، فان بعد العسر يسرا ، والأرقام الآتي ذكرها خير دليل على الانطلاقة الواعية ، رغم بعض الترددات من البعض والطموح من البعض الآخر.

جدول رقم1 :المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق(1999- 2003)

بيان عام	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام/مليار $	48.1	54.4	54.8	55.9	66.6
الدخل الفردي/$	1.627	1.790	1.775	1.783	2.093
معدل النمو %	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8
معدل التضخم%	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59
معدل البطالة%	-	28.89	27.3	-	23.7
ديون خارجية/مليار $	28.315	25.261	22.571	22.642	23.353
الصادرات/مليار $	12.542	21.718	19.177	18.832	24.639
الواردات/مليار $	9.730	9.635	10.424	12.007	13.008
سعر الصرف د.ج/ $	66.64	75.29	77.26	79.69	77.37
احتياطي الصرف/مليار $	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الإحصائيات الرسمية*

مخطط رقم 1 : الناتج الداخلي الخام و الدخل الفردي للجزائر

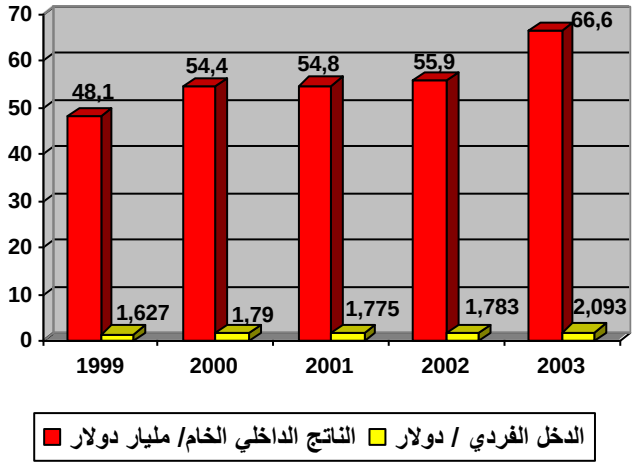

* الإحصائيات الرسمية، مصدرها: تقارير الصندوق النقدي الدولي، البنك العالمي، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي- الجزائر، ونشير إلى ذلك؛ رغم بعض الاختلافات في القيم المقدمة.

مخطط رقم 2: معدلا النمو و البطالة بـ %

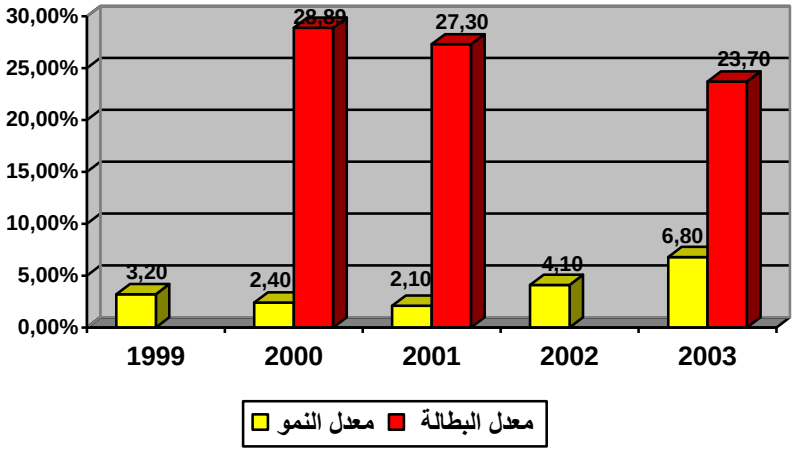

رسم بياني رقم1: تطور معدل التضخم في الجزائر بـ %

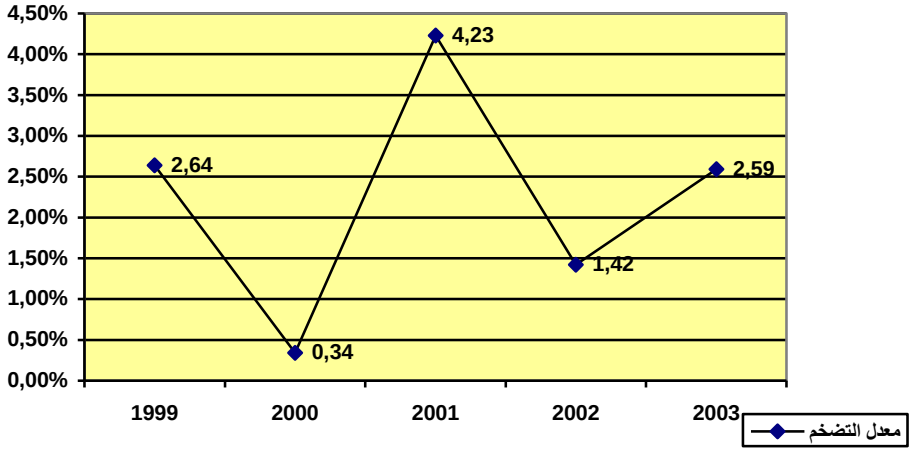

رسم بياني رقم 2: تطور الديون الخارجية/ مليار دولار

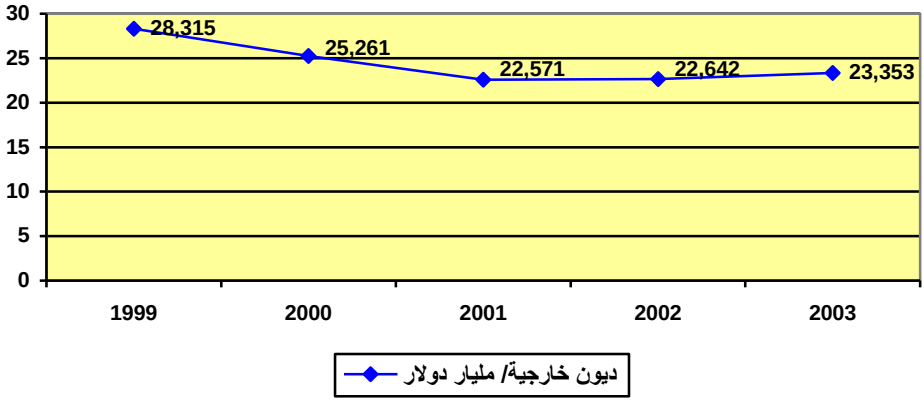

مخطط رقم 3: تطور الصادرات و الواردات/ مليار دولار

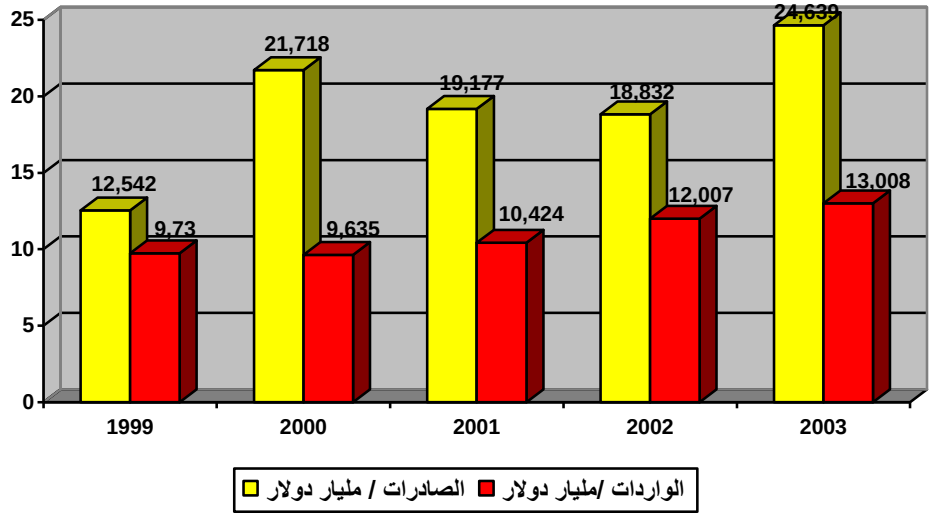

رسم بياني رقم 3: تطور صرف الدينار/ دولار

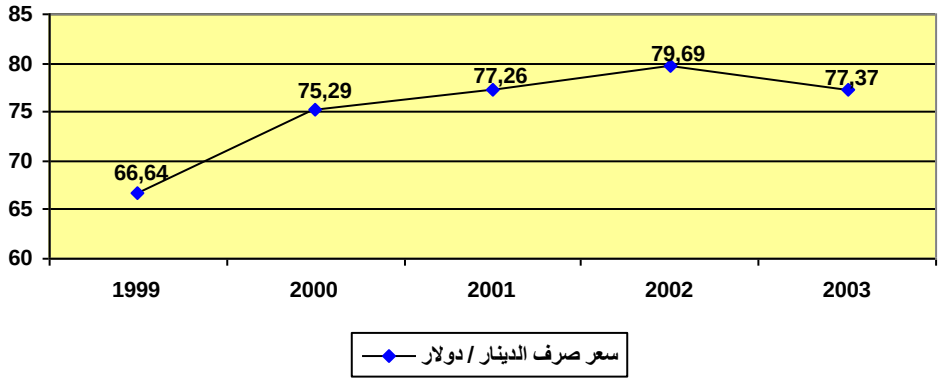

رسم بياني رقم 4: تطور احتياطي الصرف / مليار دولار

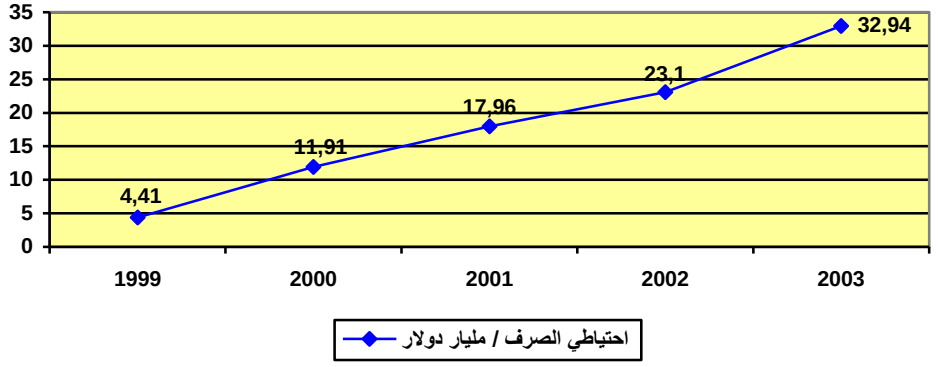

ولإعطاء نظرة تفاؤلية عن هذه المؤشرات، نقدم تعبيرا بيانيا مبسطا عن ذلك، لتسهيل القراءة المختزلة، مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات كانت نتاج الانعكاسات الايجابية للمتغيرات الخارجية المعروفة، وليس الحكم الراشد الداخلي.

الحكم الراشد واستشراف مستقبل الجزائر والبلاد النامية

بعد هذه المقاربات المستقاة من واقع الجزائر والبلاد النامية من جهة، ومن جهة أخرى صيرورات العالم المعاصر، يجدر بنا التساؤل، وطرح العديد من الفرضيات - ليس لاستباق الزمن- ولكن للاستفادة من البعد الاستشرافي، ومنها الآتي ذكره:

1- التخفيض العالمي للفقر والبطالة- حالة المغرب العربي والجزائر، فان نقطة الانعطاف ستكون موضوعة على أساس مدى اعتماد الجزائر على التنافسية في النشاط السياحي، هل لها دور مهم يجب أن تلعبه، ما هو ، لماذا، وكيف؟

1- 1- لصالح من يؤول تزايد التنافسية ، طالما أن هناك عددا مضيقا شيئا فشيئا يجني ثماره؟

1- 2- ما هي حقيقة مضمون هذه التنافسية وكيف هي متبعة؟ من هم ضحاياها؟

1- 3- ما هو دور التنافسية في نطاق الكارتلات.....الخ

1- 4- من هم المستفيدون الحاليون من زيادة الإنتاجية؟

1- 5- نحو البحث عن تعظيم الربح بإجراءات إنسانية

2- الكفاح ضد وضعية سوء الحاكمية أو تفشي الرشوة ، أو سوء الرشادة في محيط للعولمة، كيف يتم حصر اللامسؤوليات ومحاربة اللاعقلانيات؟

❖ نحو جهد التخفيض التدريجي للرشوة والأشكال المعاصرة للرق والعبودية والاستعمار وكذلك الجنات الضريبية

❖ نحو عالم اقل لا مساواة MOINS INEGAL

3- تصور وتعريف سياسة اقتصادية للتضامن، هل يمكن تصورها؟و هل يمكن إدراكها بعقلانية؟

❖ من خلال حالة الجزائر خاصة والمغرب العربي عموما ، هل توجد خطوة مشتركة واجبة الإتباع؟

*هل يجب المرور عبر إعادة تعريف للاقتصاد السياسي لغاية الوصول أولا بأول إلى إدراك حقيقي، أو هل يتعلق الأمر بمراجعة طريقة تدريسه الحالية؟

4- فرصة خلق مرصد للعولمة على مستويات دولية ووطنية، هل يمكن القيام بها؟ ما هي آفاق المستقبل؟

❖هل يمكن بناء نظام تضامن عالمي فعال؟ اقتصاد للطاقة خال من الأنانية ،هل هذا ممكن؟

كانت هذه هي التساؤلات التي تسمح لنا بايجاد تفكير علمي مفتوح لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع الجزائري- بالخصوص- والعالم النامي بصفة عامة.

خلاصة

وخلاصة هذه الورقة تقودنا إلى القول أن: العولمة كالشر الذي لا بد منه، وخير في حدود- أصالة الشعوب. وان أفكار فريدمان حول حتمية العولمة وركوب السيارة لكزاس لكل السائرين في ركب العولمة فهي محض خيال خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التي فتحت أبوابها ونوافذها لقوى العولمة فلم تزدد إلا فقرا على فقر وتخلفا ومديونية ومشكلات مستعصية. ويجب القيام باستهداف آلياتها للوصول إلى استيعاب كلي لمضامينها وأهدافها وسبل التكيف معها ، من خلال خلق آلية التضامن الوطني والإقليمي والمحلي، فالأكيد أن العولمة تخلق صدامات بمثابة تصادم الكتل، وينتج عن ذلك الكثير، ومع ذلك فهي تؤدي إلى خلق أحداث événements ، والأحداث تخلق تضاريسا تجمع عند التصادم ما بين التاريخ والجغرافيا وظروف المكان والزمان تكون نتاج الصدام المتعدد والممتد بفضل الفعل الفاعل في الكتلة والأصيلة فيها وأيضا الناجمة عن توقعات هذا الصدام اللصيق بها والمرتبطة بتباين هذه التوقعات بفضل اختلاف زوايا الرؤية واختلاف المصالح واختلاف درجة الانتماءات والو لاءات، وهكذا حق القول أن: التاريخ هو الجغرافيا المتحركة، والجغرافيا هي التاريخ الساكن. بالرجوع دوما إلى منابع فكرنا الأصيل ومعرفة قدراتنا الذاتية وكيفية استغلالها - وفق منطق الحكم الراشد الأليف. الاغتراف من هذه المنابع والعبقريات، تقودنا كذلك إلى التفكير الجدي في تلك الإشكالية المتعلقة بتحديد نموذج التنمية أو التحديث Model of modernisation وقد سبق أن اشرنا إلى انه على عكس زعم أنصار الصياغة الغربية

للمجتمعاتWesternization أو الصياغة الماركسية للمجتمعات فان هناك عدة مسارات ونماذج للتحديث وتكمن المشكلة لدى المجتمعات وأمام الصفوات السياسية عند قيام كل مجتمع بتحديد النموذج التحديثي المناسب والذي يتناسب مع الواقع الاجتماعي والديني والثقافي والتاريخي للمجتمع في إطار نسق العلاقات الدولية المعاصرة وقد جاءت العديد من تجارب التحديث على أساس تطبيق النموذج الغربي في بعض الدول النامية مخيبة للآمال فالتجربة الغربية في التحديث تجربة فريدة حيث سارت متغيرات النمو السكاني وتم تطلعات والنمو التكنولوجي والنمو الاقتصادي وعمليات التحضر بشكل متناسق بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات النامية المعاصرة التي تعاني من عدم اتساق او تصارع هذه المتغيرات الإستراتيجية ومن بين الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام الجزائر مثلا: التحديد الدقيق للمنهج الذي يتوجب تبنيه واعتماده في سبيل خلق التنمية المستديمة، ويتعين أن يتغلب العقل والحكمة على التمييز والإقصاء، ولا يجب أن تشكل عولمة الاقتصاد ذريعة للجماعات الريعية أن تفرض ليبيرالية علمانية غير إنسانية، تطيح بمصالح البلد والشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا. ولا بد من مراعاة الخصوصيات القطرية. وكعود على بدء ،لا بد من التركيز كخطوة أولية على تنشيط بناء المغرب العربي أولا، والعالم العربي، ومن ثم العمل مع باقي التكتلات الأخرى في متجه ولوج العولمة بمنهج أكثر إنسانية وحيويةولنا في تراثنا الفكري الجزائري- ودون شوفينية- ما يمكن أن يكون دربا استشرافيا **لمجابهة هذه العولمة الطاغية، وهذا من خلال ما ذكره: الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم[1]، سنة1975، قبل ظهور الأحادية ب15 سنة- تقريبا- حين قال بإرادة رجل محنك وخبير :**

" الأصالة ليست الجمود في المكان، والجمود في الزمان، والتقوقع حول النفس، والانغلاق عن الغير، والتوقف عن السير، والتخلف عن الركب العالمي، بل هي الزحف إلى الأمام والبروز إلى فوق،

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم- رحمة الله عليه، فيلسوف ومفكر جزائري بارز، من رجالات الحركة الوطنية الجزائرية، صاحب حجة لا مثيل لها في الإقناع بالدليل والبرهان. ، متحكم في عديد اللغات الأوروبية والشرقية، شغل مناصب سامية في الدولة الجزائرية، فكان المستشار النشيط برئاسة الجمهورية الجزائرية، كما شغل منصب وزير للتعليم الأصلي والشؤون الدينية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، فأعطى لمعاهد التعليم الأصلي(L'enseignement Originel) دفعا و بصمات حضارية وجعلها تنافس ثانويات واكماليات التعليم العام، ويعود له الفضل في إقرار وترسيم بكالوريا التعليم الأصلي (Baccalauréat de l'enseignement Originel) في الجزائر المستقلة وكذا مؤتمرات التعرف على الفكر الإسلامي، كما بلور رفقة رعيل من رفاقه إستراتيجية جد متميزة في نشر اللغة العربية وتعميم التعريب الفعال.

وردت العبارة الاستشرافية لتحدي الواقع المعيش، في:(مولود قاسم، نايت بلقاسم:أنية وأصالة، مجلة الثقافة، السنة الخامسة، العدد29، رمضان- شزال1395ه الموافق أكتوبر- نزفمبر1975، الجزائر، ص58) . كان الشيخ الرئيس عبد الحميد بن باديس- رحمة الله عليه، يردد: كن ابن عصرك؛

والضرب بالمنكبين، ورفع الراية عالية لتنبئ عن الوجود المتميز المزاحم...." فما أروع هذا الابتسار والاستشراف، الذي ينم عن بعد النظر والفطنة والذكاء...بل والبصيرة الحكيمة.

كما سبقة العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس[2] إلى ذلك قائلا دون مواربة:"لا يمكن أن ينفع أي احد نفسه. ولا أمته. ولا البشرية. مادام مهملا، مشتتا، لا يهديه علم، ولا يمتته خلق، ولا يجمعه شعور بنفسه، ولا بمقوماته. ولا بروابطه."

ويستطرد الشيخ الرئيس قائلا ومعللا الضرورات لبناء المجتمع المتجانس والمتكامل- دون التراخي والتكاسل: "إنما ينفع المجتمع الإنساني، ويؤثر في سيره، من كان من الشعوب قد شعر بنفسه، فنظر إلى ماضيه، وحاله، ومستقبله، فاخذ الأصول الثابتة من الماضي، وأصلح من شانه في الحال، ومد يده لبناء المستقبل يتناول من زمنه وأمم عصره ما يصلح لبنائه، معرضا عما لا حاجة له به، أو ما لا يناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصلحته"

مما سبق فان أزمة الجزائر بداية ونهاية: أزمة في الضمير؛ لقد زرعنا الآلام وحصدنا الأحزان، عمدا أو عن حسن نية. وقديما قيل:" من يشرب الريح لا تشبعه الشمس"

"***Qui boit le vent, le soleil ne le rassassie point***"[3]

بعض مراجع الدراسة

1- مولود قاسم، نايت بلقاسم: ***أصالية أم انفصالية***. ج1، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1400ه/1980

2- مولود قاسم، نايت بلقاسم: ***أنية وأصالة***. مجلة الثقافة، السنة الخامسة، العدد29، الجزائر، رمضان- شوال1395ه - أكتوبر- نوفمبر1975

3- تقارير: الصندوق النقدي الدولي (عدة نشريات)

4- تقارير: البنك الدولي (عدة نشريات)

5- تقارير: المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، الجزائر (عدة نشريات)

6- إحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر (عدة نشريات)

7- محي الدين، عميمور: ***أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى***ط3، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000

8-Samir,Gharbi: ***Balises***. Revue,Jeune Afrique L'intelligent, No 2084, 41eme année Paris,du19 au25Decembre 2000

9- Lies, Mairi: ***Faut-il fermer l'université*** ? E.N.A.L ,Alger,1994

---

[1] انظر المزيد في: مولود قاسم، نايت بلقاسم، أصالية أم انفصالية، الجزء الأول، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1400ه/1980، الجزائر، ص9

[2]-Voir: Mohamed Aziz, Lahbabi : **Rôle du penseur a travers les ages, et particulièrement aujourd'hui, dans sa nation et a l'égard de l'humanité, de ses problèmes de l'heure et ses perspectives d'avenir**, Revue: **El Assala**, Alger,1974,p27

10-A..Henni: Ajustement,L'économie parallèle et contre-societe.Revue naqd,revue d'études et de critique sociale,no7-reajustement structurel et systèmes politiques. Alger,1994

11- محمد، بن بوزيان ،الطاهر زياني ،نصر الدين الشريف، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر.:- مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، عدد01، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان ،2002

12- انظر شبكة الانترنيت:: Abderrazak,Ben Habib; M,Benbouziane, T.Ziani : ***Marche de change informel et mesalignement: le cas Du Dinar Algérien***

13-:الأخضر عزي: ***آثار برنامج التعديل الهيكلي وظاهرة الفقر في ولاية المسيلة" دراسة اقتصادية اجتماعية***" . الملتقى الوطني الأول حول ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- 3- 4- 5 ديسمبر.2006

14-جون كينيث جالبريث: ،***تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر***. ترجمة احمد فؤاد بلبع، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ايلول2000

15- زلوم عبد الحي: ***نذر العولمة***.المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1999.

16- محمد، بجاوي: ***من اجل نظام اقتصادي دولي جديد***. تعريب د.جمال مرسي، ابن عمار الصغير، مراجعة عبد الكريم بن حبيب، نشر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1980، واليونسكو Unesco، 1980

17- كمال، توفيق حطاب: ***رؤية إسلامية نحو العولمة***.مجلة إسلامية المعرفة، السنة التاسعة، العدد35، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان ، الأردن، 1425ه- شتاء2004

18- سعيد بومنجل، الأخضر أبو علاء، عزي: ***العولمة بين الأمركة وتحديات التضامن العالمي***، المرصد الأكاديمي للدراسات الإعلامية وتواصل الثقافات، فيينا، النمسا، العدد87/2007، 2007/02/01، تاريخ الزيارة:2007/08/02

19- جبر محمود الفضيلات: ***إلساقاة والمزارعة والمغارسة***، ط1 ،دار عمار، عمان، 1414ه/1993

20- في سياق الحديث عن عبقريات الجزائريين في الميدان الصناعي وقدراتهم الذهنية- حتى في الحقبة الاستدمارية ،يذكر المؤرخ الجزائري المعروف احمد توفيق المدني، في مرجعه الثمين: ❖**كتاب الجزائر**❖ (الصادر في غرة محرم1350ه، أي حوالي سنة1930م عن المطبعة العربية بالعاصمة، والطبعة الثانية سنة1984 عن المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر). وفي نطاق المقارنة مع الأوروبيين آنذاك ، أن هناك مثالا يحتذى به :

" يجب علينا أن نذكر هنا ، بكل إعجاب المعمل الوطني الجسيم الذي أسسه واستثمره الوطني النابغ السيد الزواي الحاج لصنع كل أنواع الطيب والعطورات الشرقية الخلابة- ذات الشذى الساحر والصابون الطاهر المعطر، الذي فاق بجودته كل الأنواع الموجودة. وقد كان السيد الزواي الحاج يحاول أن يزاحم صناعة أوروبا بصناعته الوطنية الشرقية ويفوز عليها؛ فتمكن من ذلك بفضل مهارته- التي لا تقف عند حد وأصبح معمله بالعاصمة يعد من اكبر المعامل وأجسمها لا في القطر الجزائري وحده؛ بل في بلاد الشمال الإفريقي كله. وقد امتاز بالإتقان الغريب، إذ جمع رقة الغرب إلى جمال الشرق واخذ يقدم أنواعا مختلفة من العطورات العربية الطاهرة النقية في أبدع حلة أخرجتها الصناعة الأوروبية ؛ حتى رأينا الكثير من الأوروبيين يعملون إلى تقليده واستعمال أساليبه. وقد قابل المسلمون في قطر الجزائر والأقطار الأخرى بحمية كبرى ما تخرجه معامل السيد الزواي واقبلوا عليها إقبالا جعل المعمل يضاعف جهود ويزيد نتاجه حتى أصبح في رأسماله وإنتاجه اكبر معمل وطني إسلامي بهذه الأقطار. ووجب على سائر أبناء الوطن أن يقتدوا به- بمثل هذه المشاريع الكبرى التي تعود بكل خير وبركة على القائمين بها وعلى الوطن المفدى... "

تجدر الإشارة إلى بقاء هذا المصنع للعطور الشرقية إلى يومنا هذا (2007) ولا تزال زجاجة العطر تحمل في أسفلها تسمية صاحب هذا المصنع منقوشة بالحروف المغاربية، فلماذا لم تدنس العولمة هذه العبقرية، أليس للتراث والتاريخ معنى؟ وفي

نفس السياق يذكر احد علماء الاستشراف بالجزائر- سليم قلالة، بعد حوالي60 سنة من هذه الواقعة السعيدة، في ص42 من كتابه المشار إليه آنفا: "سيتخرج من جامعاتنا اختصاصيون في جميع فروع العلوم والتكنولوجيا، ولكنهم لن يكونوا أكثر من متعلمين قادرين على فك ورقة(كيفية الاستعمال Mode d'emploi) التي سترسل لنا مع كل آلة من هذه الآلات وسيقفون وراء كل واحدة يحركونها- حقيقة بأنفسهم- ولكنها تشتغل بالطريقة التي صنعها بها الآخرون وتستخدم المعلومات التي أعطاها إياها الآخرون، أي أنها تصبح البديل لعقولهم في بلداننا ويصبح علماؤنا نحن البديل لخدمة هذه العقول يلبون حاجاتها ويسهرون على سلامتها لتفكر لهم وتوجه أعمالهم تماما كما يفعل الخادم الذي يرعى سيده" هذا هو الاستعمال الذكي للتغلغل الصناعي والفكري من منطق استمرار الهيمنة بكل صورها المرئية والخفية والشبحية. وقد تجسدت هذه الأطروحة من خلال الشراكة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الأشكال من الاختراق الصناعي والتجاري، بمثابة صورة من صور سلبيات العولمة. ولا يتوقف عالم الاستشراف عند هذا الحد؛ بل يعيد بالدرجة الأولى هذا التقبل من واقع مشاكل التكوين في منظومتنا التربوية وبخاصة جامعتنا، وباقي جامعات العالم النامي، وهذا لعمري يعود إلى غياب الإبداع المحلي وتفجير القدرات العلمية الذاتية المطعمة بالمحلية في مظهر مجاراة العولمة والتكيف الايجابي معها، لذا فهو يستدرك ما ذكر آنفا ب:"إذا صح هذا فلن تخرج جامعاتنا إذن سوى أدوات لآلات يصنعها الغرب يكونون الوسيلة الأولى لعودة الاستعمار ما بعد الجديد الذي لا يستولي على أرضك ولا على ثرواتك ولا على عقلك بل بالعكس ذلك تماما يدعك في أرضك تملك ثرواتك ويدعوك لتثقيف وتعليم عقلك ولكن إلى درجة القدرة على فهم ما ينتج له والقدرة على السهر لسلامته والاستمرار في العمل به وبتعبير ابسط إلى الدرجة التي تحتاجها وسائله لأداء وظيفتها الاستعمارية لأنها لا يمكن أن تشغل في ظل مجتمع جاهل(ص42) وللاستدلال على أنانية الغرب والعولمة وأدواتها، وما يمكن القبول به وتحسينه وفق القاعدة الفطرية للإنسان: من سار على الدرب وصل، فانه يستقرئ المستقبل وضرورة الاعتماد على لبنة الطريق الصحيح من المنظور الحقيقي للمجتمع محل الدراسة، وبإمكانه القيام بذلك؛ بدل المحاكاة غير المتوازنة :" إن الغرب ليس على استعداد لتقديم ذرة مما يملك إلا إذا اخذ مقابلها أضعافا مضاعفة وفوق ذلك وهو الأخطر يجعلنا غير قادرين على أن نملك بأنفسنا ما قدمه لنا..سواء في حقول الإنتاج المادي أو الفكري " فالعولمة ليست إلا تطويرا لمسميات متعددة دون انسنة أو وفاق عالمي وكوني، والمسالة لا تعدو مزايدات وهمية وشبحية، تزرع اليأس والانهزامية في نفسية الإنسان وتفقده الثقة بنفسه. ولعل الفقرة الأكثر إثارة في هذا الموضوع، لما يذكر وبصفة المتحدي الواعي بإمكانيات الفطرة الإنسانية ما يلي:" ومرة أخرى تأكد لنا أن كل ما كان أوهاما في أوهام.لان انجاز الجزائري الأضعف والأقل جودة والأغلى هو في الحقيقة الأفضل لأنه أول خطوة في الطريق السليم طريقنا نحن لا طريقهم!" انظر: المزيد في ص144. إن الاستشهاد بآراء وأفكار الأحياء من أبناء الجزائر لا يقل أهمية علمية من الاعتماد السائد والمتمثل في الاستدلال بالأموات- كما يقال.

21-محمد سليم، قلالة، ***التغريب في الفكر والسياسة والاقتصاد***، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990

22- Boualem,Tafiani, ***les assurances en Algérie*** "Etude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement" ,O.P.U,Alger, 1988

23-Voir: Mohamed Aziz, Lahbabi : ***Rôle du penseur a travers les ages, et particulièrement aujourd'hui, dans sa nation et a l'égard de l'humanité, de ses problèmes de l'heure et ses perspectives d'avenir***, Revue: **El Assala**, Alger,1974

24-انظر: إسحاق احمد فرحان، **مواقف وآراء سياسية- في قضايا وطنية وعربية وإسلامية**،ج2، ، ط2، دار الفرقان، عمان، 1421ه/2000م

25- الأخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد- إسقاط على التجربة الجزائرية**- مجلة دراسات إستراتيجية، . دورية فصلية تهتم بالدراسات الإستراتيجية والمستقبلية الجزائر، العدد الأول، جانفي2006، ص.ص9- 10

26- Maamar,Boudersa: ***Le F.M.I ,ce monstre de Paris*** ,Editions:Révolution Africaine,Alger,Septembre 1994,p.p166-167

27 - حسن بن حسين المهنا، **الاقتصاد الأخضر**، مجلة الفيصل، الرياض- السعودية، العدد254، ذو الحجة، 1416ه، ابريل 1996 ص.ص59- 60

28- انظر المزيد في: جريدة الخبر الجزائرية، العدد2913، بتاريخ13 ربيع الثاني1412ه الموافق ل2000/07/15، ص02

29-Yunus,Mohammed,**Grammen Bank: organization and operations**, Grammen bank, annual report .Bangladesh- Dhaka,1990

30- في الوقت الذي كنا نستشهد بالفكر البادیسي وتفوقه على المدارس الغربية والشرقية، كان الهمز واللمز من نصيبنا، ليس من أنصار المدارس التغريبية؛ لكن من.....، وما أثلج صدرنا أننا وجدنا الباحث الفرنسي**Pairault;Thierry** مسئول مركز الدراسات حول الصين المعاصرة والحديثة- من جامعة فرنسية يقدم بحثه تحت عنوان:" **الصين: كونفوشيوس في نجدة العولمة**"(ترجمة)، مما يبين الأهمية الواقعية للتراث في تجنب نذر هذه العولمة، وعلى مائدة القهوة تناقشنا معه وشرحنا له جزيئات من أفكار: **مالك بن نبي وعبد الحميد بن باديس وعبد المجيد مزيان**، فاتضح أن الرجل مندهش لهذا الإمكانيات الفكرية لأبناء الجزائر، وكان يريد المزيد، لدرجة أن الباحث التركي كمال **توجن Kamil;Tugen** من جامعة **Dokuz Eylul** بأزمير- تركيا، تكرم بتقديم ورقته حول القطاع الفلاحي التركي في عملية العولمة و أجرى مقاربة بين هذا القطاع في كل من تركيا والجزائر و كان يريد المزيد عن تراث الشيخ ابن باديس ولما أبلغناه انه كتب مقالة حول كمال أتاتورك باني العلمانية في تركيا- حوالي الثلاثينيات من القرن العشرين، ألح كثيرا على ضرورة قراءة هذا المقال مهما كان الأمر. أين فعالية الترجمة في الجزائر إذن؟ ولم يقتصر الدور على العالم التركي؛ بل وجدنا الباحث البلجيكي **Dupriez; Pierre**(حاصل على دكتوراة في القانون منذ سنة1959 من الجامعة الكاثوليكية بلوفان بلجيكا ودكتوراة في العلوم الاقتصادية سنة1970 من نفس الجامعة وعلى دكتوراة فخرية من رومانيا)، فكان أن اختار عنوان مداخلته" **قراءة ثقافية للتنمية والعولمة: في إطار البحث عما يمكن أن يكون معنى لعالم الغد**" (ترجمة)وقد حلل نظام القيم التي تعبر عن التنمية والعولمة، وكذا الميل في ثقافة تبرز مكانة العالمية والكونية، وكذلك تحويل نظام القيم من العصرنة في خدمة الإنسان المتطور في القرن الواحد والعشرين.ليتساءل في الأخير عن كيف نبني ثقافة لعالم الغد وهي الثقافة التي يكون لها معنى**sens** وهذا للإنسانية- مع احترام التنوع الثقافي في أي ثقافة نتعلم أكثر من ثقافة تدرس.

31-APS, PRESSE, Le ministre de la santé parle, octobre 2006

32-BENDER Peter, cité par El-Watan, août 2006

33-BOLEAT Mark,Deputy Secretary General, The Building Societies Association, Grande Bretagne- « Le financement du logement dans les PVD »- Colloque sur la mobilisation de l'épargne des ménages organisé à Paris du 28 au 30 mai 1984 par la Caisse des dépôts et consignations, le Centre national des caisses d'épargne et de prévoyance et Swedish bank association- édition des Actes du colloque par Denis Kessler et pierre –Antoine Ullmo, Ed. Economica-1985-p188

34-BOUMENDJEL, Le modèle de consommation à travers les besoins exprimés -Revue Etudes sociologiques –ISS –Annaba –N°6 –Novembre 1999. Pages 139 à 159 + Article sur

la presse : A propos d'un modèle de consommation emballé" – El–Watan, Alger, quotidien du 20 septembre 1992 –p7.
35-EL-WATAN, août 2006
36-LAMBERT DENIS-CLAIR: Quel ajustement du commerce international ? – in « Ajustement et développement »- éditions de L'Harmattan -1993
37-LE CALAME - hebdo indépendant de la Mauritanie – N° 200 du lundi 20-10-1997 –p4
38-RAPPORT DE LA BANQUE MONDIALE sur les Perspectives économiques mondiales pour 2006
39-RAPPORT ECONOMIQUE SUR L'AFRIQUE 2004 - in Leopold Chendjou – Lutte contre la pauvreté : la libéralisation économique, pas une panacée – Le Messager (Douala) du 1er Octobre 2004 –Internet : http://fr.allafrica.com/stories/200410010510.html
40-RESOLUTION 50/107 de l'AG-ONU : 1996-2006 : Décennie des Nations Unies pour l'élimination de la pauvreté
41-SARKOZY Nicolas, le relais français de l'idéologie de Bush – © *Syti.ne t, 2004* – Site : http://www.syti.net/AxeBushSarkozy.html
42-SITE INTERNET "Nouveau millénaire, Défis libertaires", 2005
43-STIGLITZ Joseph E. – Quand le capitalisme perd la tête – éditions Fayard 2003

العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية
إستراتيجيات شراكة أم توظيف

د/عبد الوهاب بن خليف

جامعة الجزائر

مرّ أكثر من عقد من الزمن على مؤتمر برشلونة (1995) [1] الذي أسّس لمرحلة جديدة للعلاقات الأورو ـ متوسطية، التي كانت من أهم أهدافها المتوخاة هي بناء علاقات مميزة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية تكون قاعدتها الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والتنسيق والتشاور الأمني، وإمكانية إنشاء حلف أوروبي ـ متوسطي على الأقل في المدى المتوسط [2].

إن الكثير من هذه الأهداف المختلفة التي سعى إلى تحقيقها الطرفان ، لم تتجسد في الواقع ، لاسيما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث تراجعت واردات دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي 50.6٪ في عام 1995 ، أي العام الذي بدأت فيه الشراكة الأورو ـ متوسطية إلى 45.9٪ في عام 2003. في حين انخفضت صادرات دول الجنوب إلى الاتحاد الأوروبي من 48.1٪ في عام 1995 إلى 46.1٪ في عام 2003 [3].

استثنت دول الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا مشاركة ليبيا في مؤتمر برشلونة (1995)، أسس للشراكة الأورو متوسطية، بحجة أنها تخضع لعقوبات دولية بسبب أزمة لوكربي ، بالرغم من

---

[1]- احتوت الشراكة الأورو ـ متوسطية على ثلاثة مستويات اقتصادية واجتماعية . – الشراكة السياسية والأمنية: تهدف إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة والعنف وحل النزاعات بالطرق السلمية والسيطرة على التسلح والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، المخدرات والجريمة المنظّمة . ـ الشراكة الاقتصادية والمالية : تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار وصولا إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية ـ متوسطية في حدود 2010 على الأقل . – الشراكة الاجتماعية ، الثقافية والانسانية : وتعتني بتشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

[2]- محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، في " العلاقات العربية ـ الأوروبية حاضرها ومستقبلها (أعمال المؤتمر الدولي الخامس). بروكسل : مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ، 1997، 9-11- 1997 ، ص 126.

[3]- محمد مطاوع، أوروبا...من برشلونة إلى سياسة الجزائر الجوار. السياسة الدولية ، العدد 163، يناير 2006، ص 39.

أنها ـ أي ليبيا ـ تربطها علاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لاسيما فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا.

فقد وصلت صادرات هذه الدول إلى ليبيا إلى حوالي 50٪ من مجموع الواردات الليبية من الخارج في عام 1994 ، في حين وصلت الصادرات الليبية باتجاه هذه الدول إلى 70 ٪ [4]. وقد استمر هذا التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وليبيا في نفس المستوى إلى غاية 2007 ومرشّح للتطور أكثر قد يصل إلى توقيع إتفاقية شراكة متوسطة على غرار باقي الدول المتوسطية ، خاصة بعد عودتها إلى المجتمع الدولي.

وقد لعبت فرنسا وألمانيا دورا كبيرا في استبعاد ليبيا عن هذه الشراكة ، وذلك لحيلولة دون حدوث تغلغل أمريكي محتمل في المشاريع الأوروبية المتوسطية ، خاصة وان الأوروبيين يفضلون الفصل بين " مشاريع الأطلسية " ومشاريع الشراكة الأوروبية". وآنت عودة ليبيا قوية إلى المجتمع الدولي من خلال فتح الأسواق الليبية للاستثمارات الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما دفع الأوروبيين إلى تغيير سياستهم تجاه الدولة المتوسطية.

كذلك، لم نسجل مزايا اقتصادية كبيرة بالنسبة لشعوب دول الجنوب من هذه الشراكة ، لأن الفرق الشاسع بين الدخل الفردي في الشمال والجنوب لم يتغير ويكاد يبقى ثابتا ما بين 1994 إلى غاية 2004، بحيث متوسط الدخل في الجنوب يعادل 18٪ فقط من الدخل الفردي في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأوروبية تزايدت بعشر مرات ما بين 1995 والسنوات الأولى من الألفية الثالثة.

لكن هذه الزيادة تركّزت في بعض الدول المتوسطية على حساب دول أخرى، زيادة على كل ذلك، فإن دول الشمال تلقى تسهيلات للوصول إلى الأسواق الجنوبية إن أرادات ذلك ، لكن الدول الجنوبية تجد صعوبات جمّة في اختراق الأسواق داخل الاتحاد الأوروبي ، وذلك لعدة عوامل مختلفة منها: ان المفاوضات تمّت على أساس فردي، عكس الدول الأوروبية ، التي كانت تتفاوض ككتلة واحدة في إطار الاتحاد الأوروبي، وكذا عدم تحرير السع الزراعية ، وفرض بعض الدول الأوروبية لقيود فنية وغير جمركية بهدف حماية إنتاجها المحلي.

وهو الشيء الذي لا ينطبق على دو ل الجنوب ، بحيث تتعرض منتوجاتها المحلية إلى المنافسة الشديدة من قبل السلع الأوروبية، وزيادة على كل ذلك ، فإن الكثير من هذه الاستثمارات الصناعية وغيرها ، وينطبق هذا الأمر على الجزائر، التي أخذت حصة الأسد من استثماراتها الأجنبية.

---

[4]- علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 229.

ويعني البحر المتوسط (LA Méditerranée) في الثقافة الأنجلوساكسونية (Anglo - saxonne) الشرق الأوسط (Middle East) ، الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى 700 مليون نسمة في حدود 2010. ويزخر بثقافات متنوعة من الناحية الشمالية أوروبية ببعدها الديني المسيحي، ومن الناحية الجنوبية عربية ببعدها الحضاري الإسلامي ، وبالتالي فهي عرضة في الكثير من الحيان إلى صراعات دينية ، إثنية، اقتصادية وسياسية. كما تتمتع هذه الرقعة الجغرافية على موارد هامة تبرز الإستراتيجية الأوروبية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المجال المتوسطي والحيلولة دون وقوع حروب أو نزاعات إقليمية [5].

أقرّ الطرفان الشمالي والجنوبي، أثناء القمة الأورو ـ متوسطية المنعقدة في 27 و2005/11/28، أي مرور عشر سنوات على مؤتمر برشلونة (1995) [6]، بان هذه الشراكة لم تحقق النتائج المرجوة منها، وبالتالي البحث عن بدائل جديدة تكون أكثر فاعلية وفائدة بالنسبة للطرفين.

وكان الاتحاد الأوروبي ، قد طرح لأول مرة خلال انعقاد المجلس الأوروبي في كوبنهاغن (Copenhague) في ديسمبر 2002، مبادرة جديدة تعرف باسم " سياسة حسن الجوار" لدول الاتحاد الأوروبي مع دول شرق أوروبا مثل أوكرانيا،مولدوفيا،بيلاروسيا[7]وحتى روسيا من الجهة الشرقية ودول المتوسط من الجهة الجنوبية. وقد تم تغيير آليات التعامل مع هذه الدول، مثل استبدال " برنامج ميدا" (programme MEDA) بآلية جديدة هي " الجوار الأوروبي وأداة الشراكة" (voisinage européen et instrument de partenariat) ، التي تشرف بصفة دورية على تنفيذ خطط العمل المتفق عليها بين الطرفين في إطار " اتفاقيات الشراكة والتعاون " (accords de partenariat et de coopération) التي تربط الاتحاد الأوروبي وباقي الدول من شرق أوروبا وجنوب المتوسط.

مثلث المساعدات الأوروبية في إطار " برنامج ميدا " (programme MEDA) لدول المغرب العربي في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2002 اهتمام أوروبيا متزيدا بهذه المنطقة مقارنو بالولايات المتحدة من 1996 – 1999 إلى دول عربية متوسطية عبر برنامج " ميدا " إلى ما يقارب 640 مليون " يورو " . وشلمت هذه المساعدات قطاعات مختلفة ، مثل الإصلاحات الهيكلية ، دعم القطاع

---

5 -Christian – charles FALZONE, regardes d'un officier sur la méditerranée. Défense nationale février 2006 ,pp .93-94

6 – تمّ توقيع اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتونس (1995) ، إسرائيل (1995)، السلطة الفلسطينية (1995) المغرب (1996)، الأردن (1997)، وقد دخلت الاتفاقيات حيز التنفيذ . وتمّ التوصل إلى إقامة إتحاد جمركي مع تركيا في عام 1996. كما ستدخل اتفاقيات أخرى الموقعة مع الجزائر ، لبنان وسوريا حيز التنفيذ في أقرب الآجال.

7 نفس المرجع ، ص 40.

الخاص والمشاريع الإقليمية والتنمية الاقتصادية[8] هناك جدولان يعبران عن الفرق الشاسع في المساعدات بين الطرفين المخصصة لهذه المنطقة:

	المخصصات	المدفوعات	المخصصات /المدفوعات (٪)
الجزائر	204.2	47	15.46
تونس	685.9	342.4	49.9
المغرب	103.8	310.5	29.9
مصر	776.7	309.7	39.88
الأردن	381	253	66.5
لبنان	194	39.6	20.42
سوريا	181	10.7	5.9
فلسطين	307.7	228.0	74.1
المجموع الكلي	4843.6	1959.8	40.46

جدول توضيحي لمخصصات ومدفوعات الاتحاد الأوروبي في إطار " برنامج ميدا " (meda) (1995 – 2002)[9]

2- **الجدول الثاني (المساعدات المالية والعسكرية بالمليون دولار)**

	مساعدات مالية	مساعدات عسكرية	الإجمالي	٪
الجزائر	00	0.12	0.12	00
مصر	693	1298	1991	38.57
إسرائيل	838	1976	2814	54.1
الأردن	151.5	76	227.5	44.1
لبنان	36	0.5	36.5	071
المغرب	13.2	3.5	16.7	03.2
فلسطين	70.5	00	70.5	1.37
تونس	00	4.5	4.5	0.09
تركيا	00	1.7	1.7	0.03
سوريا	00	00	00	00
المجموع	1802.2	3360.32	5162.52	100

جدول توضيحي للمساعدات الأمريكية لمنطقة المتوسط في عام 2001 (بالمليون دولار)[10]:

[8] -The annuel report the meda programme 1999, commission of the European cpmmunities, 20 December 2000, p. 04.
[9] -The annuel report the meda programme 1999, commission of the European , Brussels,20 December 2000, p. 04.
[10] -Congressional budget justication for foreign operations, 2002.

نلاحظ الجدول الثاني المتعلق بالمساعدات الأمريكية المخصصة لدول حوض المتوسط ، مقارنة بمساعدات الأوروبي في إطار " برنامج ميدا " (MEDA)، فإن الأرقان تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مبالغ إلى إسرائيل والدول التي تربطها علاقات رسمية وهي الأردن ومصر.

وتسعى فرنسا دورا بارزا في إقناع الدول الأوروبية بضرورة بناء علاقات حوار سياسي واقتصادي وامني مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ، من منطلق أنها تمثل عمقا إستراتيجيا لدول الاتحاد الأوروبي في الجهة الجنوبية، لاسيما الدول المغاربية منها.

وكانت بعض الدول الشمال الأوروبي خاصة ، تعقد بأن الجنوب يشكل مصدرا من بين المصادر المحتملة لتهديد السلم والأمن العالميين ، إذ ينبغ هذا الخوف من أن العديد من دول الجنوب ه مسرحا لبؤر التوتر والأزمات الداخلية ، حيث تعرف هذه الدول ظاهرة التسلح المرتفعة ، التي توصلت إلى إمتلاك نظم الأسلحة المتطورة مثل دبابات القتال الرئيسية أ 1- أيه 2 والمقاتلات " أف 15" و " أف 16" والصواريخ المضادة للسفن " اكسوسيت " والصواريخ أرض ـ ارض والغواصات التقليدية المتقدمة، وكذا تبني الكثير من هذه الدول (الهند باكستان ، العراق سابقا، إيران ، كوريا الشمالية...) برامج فضائية ، نووية ، كيميائية وبيولوجية [11].

على العكس من فرنسا ، فإن ألمانيا لم تكن متحمسة لهذه العلاقات ، لأنها كانت تولي أهمية خاصة للعلاقات مع دول أوروبا الوسطى والشرقية من خلال فتح المجال لانضمام دول جديدة ، لأن ألمانيا كانت و لاتزال تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي. فقد كانت فرنسا، التي تعتبر نفسها الناطق الرسمي باسم دول المتوسط الجنوبية والتي تربطها علاقات قوية مع هذه الدول، الدولة الأوروبية الأولى التي تبنّت مبادرة " الشراكة الأورو ـ متوسطية [12]، حيث طالبت أن يكون للاتحاد الأوروبي دور اكبر في السياسة الأوروبية المتوسطية التي هي امتداد للسياسة الفرنسية المتوسطية[13].

لو قمنا بتحليل العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية والعربية تحديدا، بمنطق الربح والخسارة، خاصة وأن هناك تركيزا أوروبا خلال العقود الثلاثة الماضية ، لاسيما خلال التأكيد على أهمية التعاون الأورو ـ متوسطي في إطار مسار برشلونة والحفاظ على المكاسب التي تحققت على أساسه [14]،

---

[11] التقرير الاستراتيجي العربي 1992 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 1993 ، ص 79.

[12] طرح الرئيس الفرنسي جاك شيراك الأول مرة خلال خطابه بالدار البيضاء المغربية عام 1995، فكرة ضرورة إبرام عقد للأمن بين دول ضفتي البحر المتوسط.

13 MELANIE MORISSE – SCHILBACH , l'Europe et la question algérienne paris : presses universitaires de France , 1999, p.99.

[14] التقرير الاستراتيجي العربي 2003- 2004 ، القاهرة : مركز السياسة والاستراتيجية ، 2004، ص 158.

نستخلص أن هذه العلاقات لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب ، ولن تصل إلى نتائج اقتصادية وسياسية متوازية في ظل الانقسامات العربية الحالية في مواجهة التكتل الأوروبي.

وكان موقف فرنسا الرسمي وبروز الاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي في الخطاب الفرنسي لأول مرة في منتصب التسعينات بخصوص السياسة المحتلة للاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية ، حيث عبر هذا الموقف، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (JACQUES CHIRAC) ، الذي أكد على ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي دور سياسي فاعل قادر على مواجهة الهيمنة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط . فأوروبا التي نجحت في تحطيم جدار برلين الذي كان حاجزا بين أوروبا الشرقية والغربية ، عليها أن تقيم جسرا بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية[15].

ويمثل الزوج الفرنسي ـ الألماني مرجعية لدول أوروبا ولدول المتوسط وحتى لدول العالم، حيث اقترح الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (JACQUES CHIRAC) ، خلال زيارته الجزائر في مارس 2003، " إمكانية بلورة اتفاقية صداقة وشراكة متميزة بين فرنسا والجزائر، متمنيا أن يقيم هذين البلدين علاقات وثيقة تكون مماثلة للعلاقات بين فرنسا وألمانيا التي بقيت وفقا لاتفاقية الإليزي في 1963 [16] .

وقد شكلت المنطقة الجنوبية من البحر المتوسط منطقة تنافس وجذب كبيرين بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بقيادة خاصة فرنسا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية [17]من جهة أخرى ، حيث تطور العملية التكاملية الأوروبية خلال العقد الأخير قد أثار انزعاج وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تنظر على أنه تصاعد للنفوذ الإقليمي الأوروبي على حساب التواجد الأمريكي في أوروبا وخارجها.[18]

كما كان التغلغل الصيني في الأسواق الإفريقية ارتفاع المبادلات التجارية الصينية ـ الإفريقية خلال السنوات القليلة الماضية مقابل تراجع الميزان التجاري بين الطرفين الأوروبي والإفريقي في الفترة الممتدة من 2000- 2007، قد أثار تخوفات الدول الأوروبية . فقد وصلت نسبة المبادلات التجارية الصينية الإفريقية في عام 2005 إلى 72٪ من الصادرات الإفريقية ووصلت إلى قيمة أربعين (40) مليار دولار لنفس السنة. كما ضاعفت الصين نسبة حصتها من التجارة العالمية من 3.2 ٪ في عام

---

15 - محمد صالح المسفر ، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية ، المرجع السابق ، ص 138.

16 WOLFRAM VOGEL , le couple franco-allemand : un modèle pour les autre ? , une esquisse de recherches, l'Allemagne d'aujourd'hui, n° hors série , mai 2006 , p.83.

17 - في خطاب له بولاية شيكاغو في مارس 1975 ، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون : " الحوار الأوروبي ـ العربي يشكل مؤامرة من جانب أوروبا ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

18 -نادين بيكودو، العلاقات الأوروبية ـ العربية 1945 – 1991 ، في " الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003، تحرير وفاء سعد الشربيني، 2005، ص 70.

2005 إلى 6.1٪ في عام 2005 [19]. هذه المنافسة الصينية في القارة الإفريقية أقلق الاتحاد الأوروبي أقلق الاتحاد الأوروبي ، لاسيما الدول الفاعلة منه كفرنسا ، التي الكثير من الدول الإفريقية خاصة العربية منها عمقا إستراتيجيا تقليديا لها.

أصبح الهدف الأول بالنسبة لواشنطن التحرك والاهتمام بشكل فعّال بمنطقة شمال إفريقيا ، التي تمثل منطقة حيوية جيو ـ إستراتيجية للمصالح الأمريكية ، لاسيما بعد إقرار الاتحاد الأوروبي المنعقد في عام 1992 ، " شراكة أورو ـ مغاربية "، وبالتالي فإن هذه المنطقة تحوّلت، بداية من العشرية الأولى للألفية الثالثة ، إلى منطقة جذب وتنافس ، خاصة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية . أما من الناحية الاستراتيجية ، تسعى واشنطن إلى حد من النفوذ الأوروبي في المنطقة، وذلك من خلال استعمال منظمة حلف الناتو كأرضية لتنسيق الحوار والتشاور الإستراتيجيين مع دول المغرب العربي [20].

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيد مشروع الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي ، بإزالة الحواجز بينها وبين دول المغرب العربي الثلاث، الجزائر ، تونس والمغرب ، وذلك بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر تضمن تدفق الاستثمارات والسلع بين الجانبين.

ويمثل الجدول الآتي الأهمية" الاقتصادية والتجارية التي تكتسبها الجزائر بالنسبة للاقتصاد العالمي [21]

المناطق الاقتصادية	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الاتحاد الأوروبي	10097	17396	11255	25593
منظمة التعاون والنمو الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي)	3071	11054	1056	14963
دول أوروبية أخرى	1097	91	1058	15
أمريكا اللاتينية	1166	1902	1249	3124
آسيا	1952	683	2506	1218
أستراليا	56	-	31	-
دول عربية	525	521	387	612
دول المغرب العربي	169	407	217	418
دول إفريقية	175	29	148	49
المجموع	18308	32083	20357	46001

[19] -Le jeune africain , hors – série, n° 15 , l'état de l'afrique 2007.p.64.
[20] - Nicole grimaud, quelle politique américaine pour le Maghreb ? , in « euro – méditirranée 1995 – 1999 , premier bilan du partenariat ». paris : publisud – fondation méditerranéenne d'études stratégiques- stramed, 2001.pp.238-239.
[21] -Direction générale des douanes , in collections statistique – (1992- 2005) , série e, statistiques économiques, n°130.alger : office national des statistiques, 2006,p.12.

جدول توضيحي لتطور التبادلات التجارية بين الجزائر دول العالم (بالمليون دولار أمريكي).

يتبين من خلال هذا الجدول المناطق الاقتصادية المفضلة بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج ، بحيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي (15 دولة) على حصة الأسد من الصادرات والواردات: بلغت واردات الجزائر القادمة من دول الاتحاد الأوروبي في عام 2005، قيمة 55.30٪ ، في حين وصلت واردات الجزائر في عام 2004، نسبة 55.20٪ ، إذ من بين 20.40 مليار من حجم الجزائرية من الخارج ، فإن قيمة 11.30 مليار دولار تمّ استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي[22].

كما يمثل الجدول التالي تطور النسب المئوية (٪) للواردات والصادرات للبضائع من وإلى الاتحاد الأوروبي:

1- الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي [23].

	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي- الجزائر	٪59.5	٪55.3	٪57.4	٪53.4

2- الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي [24]:

	2001	2002	2003	2004
الجزائر – الاتحاد الأوروبي	٪63.8	٪63.9	٪59.0	٪54.6

من ناحية أخرى، تبنّى حلف الناتو مبادرات جديدة للحوار والتعاون وتعزيز الثقة مع دول خارج إطار مسؤولياته في أوروبا، حيث تمّ الإعلان عن مبادرة الحوار المتوسطي في عام 1995، مع سبع دول متوسطية هي: الجزائر ، المغرب تونس، موريتانيا، مصر، الأردن وإسرائيل.

كان الهدف من وراء هذه المبادرة هو إقامة علاقات سياسية وأمنية بين الحلف والدول المذكورة لتطور الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط. ويشمل هذا التعاون مشاركة الدول المعنية في مدرسة الناتو في " أوبر أميرجو" (Ecole de l'otan) الواقعة بألمانيا ، وكذا كلية الدفاع التابعة للناتو في روما (institut de défense de l'otan) [25] . وقد تأثرت هذه العلاقة بأحداث الحادي

[22] - Collections Statistiques (2006),OP .CIT,P.12

[23] -Office national des statistiques (Algérie) , Evolution des échanges de marchandises de 1992-2004,collections statistiques, série e : statistiques économiques, n° 124 , octobre 2005,p.18.

[24] -Office national des statistiques (Algérie) , op.cit,p.84.

[25] - التقرير الاستراتيجي العربي 2004- 2005، القاهرة : مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005، ص 129.

عشر من سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد وغيرها من الأعمال الإرهابية، حيث أصبح بحكم هذه الشراكة والتعاون ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

عرفت فرنسا وألمانيا بروز ظاهرة اليمين المتطرف ذي النزعة الشوفينية التي تكن العداء للجاليات الأجنبية المقيمة في هذه الدول، بالإضافة إلى النظرة السلبية التي تحملها ضد المشروع التكاملي الأوروبي، الشيء الذي أثّر سلبا على الكثير من الدول الأوروبية مثل فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا، الدنمارك ، السويد ، النرويج ، النمسا ...وغيرها.

فلو أخذنا فرنسا كنموذج لذلك ، فإنها تعاني من هذه الظاهرة التي تحتضن فوق أرضيها نسبة كبيرة من الجالية الإسلامية من دول جنوبية أربعة ملايين منها هي من أصول مغاربية ، أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من أصل جزائري ، وهنا تبرز ظاهرة التطرق عند " جون ماري لوبان " (Jean-marie le pen)، زعيم الجبهة الوطنية الذي كاد أن يحدث المفاجأة عندما مرّ للدور رفقة الرئيس الفرنسي الرئيس الفرنسي السابق " جاك شيراك " (JACQUES CHIRAC) في الانتخابات الرئاسة لعام 2002 [26].

ومثّلت ومازالت تمثل معاهدة برشلونة أهمية كبيرة للعلاقات الأورو ـ متوسطية ، من منطلق أنها أسست لمرحلة جديدة من توجه العمل الجماعي الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في إطار رؤية إستراتيجية أوروبية شاملة بأبعادها المختلفة السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية والأمنية ، التي تسعى إلى تعميق الإحساس والوعي المتوسطي في مختلف الدول المتوسطية.

ونتيجة لذلك،فإن مستقبل العلاقات الأورو ـ متوسطية ، التي تسعى إلى تحقيقها دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط على حد سواء وهي أن تكون أوروبا قاطرة المتوسط سياسيا ، إستراتيجيا ، اقتصاديا وثقافيا، ولن يتجسد ذلك إلا بالتركيز في بداية الأمر على دول المغرب العربي التي تمثل البوابّة الرئيسة للوطن العربي من جهة ، والقارة الإفريقية من جهة أخرى.

إن الرصيد الثقافي واللغوي الفرنسي الذي تزخر به دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر بحكم طول مدة الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد سيكون عملا مهما في تحقيق التقارب بين الضفتين من منطلق الاعتماد المتبادل في المصالح والامتيازات وليس فكرة التبعية الثقافية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال [27].

لكن، أثبتت التجارب أن نجاح عملية البناء التكاملي السياسي يمر عبر تهيئة إطار عام تتوعي يشمل الثقافة والاقتصاد ... وهو ما يمكن أن ينطبق على التجربة الأوروبية التي تتجاذبها عوامل

---

[26] - التقرير الإستراتيجي العربي 1992، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1993، ص 76.

[27] -Tassadit yacine , L'Europe , locomotive de la Méditerranée, in revue panoramiques, n° 41 , 3 ème trimestre, OP.CIT, pp.170-171

كثيرة مختلفة مرتبطة بالثقافة المختلفة كاللاتينية في غرب أوروبا ، الجرمانية في وسط أوروبا في المرتبة الأولى طبعا تأتي المسيحية باختلاف مذاهبها الكاثوليكية والبروتستانتية في غرب ووسط أوروبا الغربية بوجود جالية كبيرة في دول مختلفة على رأسها فرنسا وبريطانيا ثم إسبانيا ... أما انتشار الإسلام في شرق أوروبا فيشمل دول كثيرة في منطقة أوراسيا [28] .

إن الفشل في عدم التوفيق بين مختلف العوامل التي ذكرنا سابقا ستكون له انعكاسات سلبية على أي مشروع تكاملي بما فيه المشروع التكاملي الأوروبي، ونتذكر في هذا المجال الأزمة اليوغسلافية التي كانت أسبابها المباشرة دينية وعرقية ، فلو أحسن الأوروبيون التعاطي مع هذه الأزمة بطريقة موضوعية وعادلة بين الأطراف المتنازعة الصرب، الكروات والمسلمون، الإحتراف بمتناقضات الهوية المتوسطية باختلافاتها الدينية، الثقافية، التاريخية وحتى الإقتصادية ، ولما وصلت الأزمة اليوغسلافية إلى هذا المستوى من التردي، التي مازالت آثاره الكارثية إلى غاية اليوم .[29]

وقد شهدت دول أوروبا الجنوبية موجة واسعة من الهجرة لا سيما من قبل دول المغرب العربي، الجزائر، المغرب وتونس، حيث كانت أكثر كثافة خلال الحقبة الإستعمارية ومباشرة بعد الاستقلال. فالجوانب التاريخية، الحضرية والطبيعية ، بالإضافة إلى القرب الجغرافي عوامل مشجعة لظاهرة الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله [30] .

العلاقات الفرنسية مع دول المغرب، وتحديدا مع الجزائر، تحكمها ثلاثة قضايا رئيسية [31]: القضية الأولى مرتبطة بالجانب السياسي ببعده التاريخي، الذي مازال يشكل عائقا أمام الدولتين الجزائر وفرنسا هذه الأخيرة التي مازالت تتبنى فكرة أن الاحتلال الفرنسي للجزائر هو مشروع حضاري ، وهو الشيء الذي يتعارض مع مبادئ الحركة الوطنية الجزائرية.

أما القضية الثانية فهي مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الثنائية بين البلدين. في حين القضية الثالثة تتعلق تدفق الهجرة المغاربية نحو الشمال خاصة فرنسا . هذه الأخيرة وجدت نفسها بين خيارين إما إبقاء الحدود مع دول المغرب العربي مفتوحة وإما أن تغلقها، لتختار الخيار الثاني وهو غلق الحدود مع

---

[28] - Engard MORIN , penser la méditerranée et méditerranéiser la pensée in « la méditerranée : modernité plurielle », sous direction de josé vidal – BENEYTO et Gérard De PUYMEGE. Paris : publisud,200,p.12

[29]- Ibid , p13.

[30] -ABDELMADJID BENNACEUR, le contexte politique de l'émigration algérienne en France , in « le nouvel espace migratoire franco-algérien : des données et des homme », sous la direction de Mohamed khandriche et autres, 1999,p.29

[31] -Benjamin stora, assumer le sud, in revue « panoramiques : marier le Maghreb à l'union européenne « , dirigée par Michel serceau, Halim CHERRGHI et Agnés Guy, n°41 , 3éme trimestre , 1999,p.47

هذه الدول لا سيما الجزائر لأسباب أمنية مرتبطة بظاهرة الإرهاب وما قد تشكله من خطر لهذه الدول وفي مقدمتها فرنسا بحكم القرب الجغرافي.

إن المفارقة الديمغرافية والاقتصادية الموجودة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط لا تبعث على الارتياح والتفاؤل، من منطلق أن الدول المتوسطية التي كان يبلغ عدد سكانها من عام 1985 ما يقارب 360 مليون موزعة بالتساوي بين دول الشمال والجنوب ، أما في عام 2000 فقد وصل العدد إلى 450 مليون نسمة، ومن المنتظر أن يصل إلى 6000 مليون نسمة 2/3 من هذا العدد على 3/1 من الشمال .

من الناحية الاقتصادية، فإن الدول الأوربية المتوسطية فرنسا ـ إسبانيا، إيطاليا تتحكم لوحدها بنسبة 15٪ من التجارة العالمية. بالمقابل ، فإن كل الدول المتبقية مجتمعة تتراوح بين 3٪ و4٪ ، أي في أحسن الأحوال لا تتجاوز 4٪ . وينطبق الأمر كذلك على دول المغرب العربي الجزائر، المغرب، تونس، التي بلغت واردات وصادرات كل دولة من هذه الدول ما بين 70٪ و75٪ ما الاتحاد الأوروبي، في حين لا تمثل إلا 3٪ أو 4٪ من مبادلاتها التجارية مع باقي الدول العالم [32].

ولو أخذنا دول المغرب العربي في تعاملاتها مع دول السوق الأوروبية (CEE) قبل جانفي 1993 ، أي بعد دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ وتتحول هذه السوق إلى الاتحاد الأوروبي (union européenne) فإن المرحلة الأولى من بداية الاستقلال هذه الدول إلى غاية 1980، التي تميز فيها الانتاج ، الاستثمار الاستهلاك والمبادلات، بنسب نمو مرضية حيث تم تسجيل مستوى نمو المتوسط السنوي 5.6٪ و6.3٪ فيما يخص الصناعة .

في حين وصل مستوى الاستثمار إلى 10٪ ، وذلك بالنسبة للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة الممتدة من 1970 – 1980 . بدأ يتغير هذا المشهد من عام 1980 ، حيث لم يتجاوز الانتاج الداخلي الخام إلى مستوى 3.1٪ بين عامي 1980- 1990. ووصل إلى 1.7 ٪ بين 1990 و1995 ، ونفس الشيء ينطبق على مستوى الإستثمار ، الذي وصل في نفس الفترة في المغرب 2.5- ٪ والجزائر 4.7- ٪ وتونس 1.4٪ [33].

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة المبادلات التجارية (الواردات من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر (بالمليون دولار أمريكي):

---

[32] -Paul balta , la globalité méditerranéenne, in « la méditerranée : modernité plurielle », sous direction josé VIDAL – BENYTO et Gérard de PUYMEGE , op.cit, p.59

[33] -Abdelkader sid ahmed , prepectives pour un partenariat euro- maghrébin , in « revue panomariques , sous le titre : marier le maghreb à l'union européenne ?, dirigé par michel serceau, halim cherchi et agnés Guy . paris : Editions- Eddif, 1999, p.91.

1- الواردات من فرنسا وألمانيا نحو الجزائر [34].

	2001	2002	2003	2004
فرنسا	185152.6	214969.3	250264.4	295538.2
ألمانيا	60963.3	67989.3	68070.2	86332.6

2- الصادرات الجزائرية نحو فرنسا وألمانيا [35]

	2001	2002	2003	2004
فرنسا	223678.7	203876.5	238838.1	280513.6
ألمانيا	14211.2	34970.8	21296.7	19408.6

ونستنتج من هذين الجدولين أن فرنسا تأتي في المرتبة الثانية بعد إيطاليا من حيث الصادرات الجزائرية إلى الخارج ، في حين تتأرجح ألمانيا بين المرتبة السادسة والثامنة. أما من حيث الواردات الخارجية نحو الجزائر، فغن هذه الأخيرة تأتي في المرتبة الأولى ، في حين تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة بعد كل من فرنسا وإيطاليا ، وبالتالي تعزز هذه الأرقام الاستراتيجية الفرنسية المعتمدة تجاه دول جنوب المتوسط وعلى رأسها دول المغرب العربي والجزائر على وجه الخصوص.

بالمقابل ، فإن ألمانيا التي تركز في تعاملاتها التجارية بالدرجة الأولى مع دول أوروبا الشرقية، فإنها كثفت ، خلال السنوات القليلة الماضية أي ما بين 2001 إلى غاية 2007، من تعاملاتها التجارية مع دول الجنوب من حوض المتوسط .

لكن تتخوف دول الضفة الجنوبية للمتوسط، لا سيما دول المغرب العربي ، من أن عملية التوسيع التي عرفها الاتحاد الأوروبي في الفتح ماي 2004، بانظام عشر دول جديدة من أوروبا الشرقية ، ستكون لها انعكاسات سلبية على التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، وبالتالي على سياساتها الاقتصادية ، من منطلق أن بعض الغموض مازال يكتنف سياسة تعاون الاتحاد الأوروبي مع شركائه الجدد.

إن دول الجنوب لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب أوروبية يجعلها تستفيد من فرص الاستثمارات الأوروبية ، لا سيما ما يتعلق بضعف الاستثمارات التبعية الاقتصاية للخارج والعجز التجاري الكبير تجاه الاتحاد الأوروبي ، زيادة على أن مجموع الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي بالنسبة لأوروبا الشرقية تصل إلى 27 مليار " يورو"، في حين لا تتجاوز 5 مليار " يورو" بالنسبة لدول المغرب العربي . وإذا كانت إقتصاديات الأعضاء الجدد لا تشكل تهديداً في المدى القصير على صادرات دول المغرب

[34] -Office national des statistiques (Algérie), Evolutions des échanges de marchandises de 1992 à 2004, op.cit,p.20

[35] -Office national des statistiques (Algérie), Evolutions des échanges de marchandises de 1992 à 2004, op.cit,p.86.

العربي نحو الاتحاد الأوروبي، فإن القدرات الفلاحية والصناعية للدول شرق أوروبا غير المستغلة حد الآن ، ستكون مصدر منافسة عند استغلالها مستقبلا بالنسبة للمنتوجات المغاربية [36].

أما فيما يخص انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري تحديدا ، فإن الحالة المالية للجزائر قد تحسنت كثيرا منذ بداية الألفية الثالثة مقارنة بعقد التسعينات من القرن الماضي، حيث انتعش القطاع الخاص ، لاسيما في المجال الصناعي وحقق نمواً يصل إلى 4.5 ٪ في عام 2001 [37]. تم خفض مستوى المديونية إلى أقل من 5 مليار دولار في عام 2006، بعدما كانت قبل عام 2000 أكثر من 30 مليار دولار، بالإضافة إلى تخفيض نسبة التضخم إلى أقل من 5 ٪في عام 2006 وغيرها من المؤشرات الإيجابية ، لكن الأكيد أن الشراكة الأورو ـ متوسطية ستكون في صالح الاتحاد الأوروبي على حساب الاقتصاد الجزائري ، لأن هذا الأخير يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات التي تفوق 96 مليار دولار، وبالتالي فهو معرض لهزات وتأثيرات سلبية إذا ما ترجعت أسعار النفط العالمية ، على غرار ما حدث في عام 1986 وما انجر عن ذلك من أزمة اقتصادية حادة.

تميّزت فترة التسعينيات وتحديدا بداية من 1992 بتراجع واضح للسياسة الفرنسية ، لاسيما أثناء فترة حكم الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران (FRANÇOIS MITERAND) تجاه الجزائر من خلال اتخاذ موقف سلبي من الأزمة الجزائرية ووصفها رسميا وإعلاميا بأنها " حرب أهلية".

استمرت هذه السياسة إلى غاية 1995 ، التي تميزت أيضا بتقليص المساعدات المالية المقدمة إلى الجزائر ، التي بلغت ستة مليارات فرنك فرنسي ، في حين رفعت السلطات الفرنسية من قيمة المساعدات المالية لتونس والمغرب . وكانت أول زيارة رسمية لمسؤول الدبلوماسية الفرنسية ، في 1996/07/30 ، التي جاءت في أعقاب مبادرة برشلونة في منتصف التسعينات لبعث العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية من جديد من خلال تعزيز الحوار والتعاون السياسي من جهة ، وعودة الحضور الاقتصادي الفرنسي في الجزائر [38].

إذا أرادت فرنسا وألمانيا ان تبقيا صاحبة القرار السياسي الأوروبي، فإنها مطالبة بتوظيف كل طاقاتها للوصول إلى إدراج شرق أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وكل إفريقيا إذا أمكن ذلك داخل المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي ، من حين فإن فرنسا امتداد سياسي وعمق إستراتيجي نحو

---

[36] -OTHMANE BEKENNICHE , le coopération entre l'union européenne et L'ALGERIE : l'association. Alger : office des publications universitaire, 2006,pp.136-164.

[37] -Ibid, p164.

[38] -MELANIE MORSSE – schilbach , L'EUROPE et la question Op.Cit, P.101.

دول شرق أوروبا ، في حين فإن فرنسا امتداد سياسي وثقافي باتجاه دول جنوب المتوسط وعلى رأسها دول المغرب العربي الجزائر، المغرب وتونس [39]

ذلك ، فإن فرنسا ودول جنوب أوروبا اللاتينية ، لاسيما إيطاليا وإسبانيا ، قد كثفت من مجموعتها السياسية والدبلوماسية لتحقيق وحدة دول المغرب العربي، لتكون أكثر قربا ونفعا للطرفين ، لكن تبقى مجهودات هذه الدول ناقصة ما لم تعترف هذه الدول بأخطائها وأطماعها الاستعمارية ، لا سيما فرنسا التي مازالت تمجد الاحتلال الفرنسي لجزائر وتعتبره سلوكا حضريا طبقا للقانون الذي تبنّاه مجلس الشيوخ الفرنسي في 2005/02/23.

إن السياسة الفرنسية حالت دون الوصول إلى التوقع على اتفاقية فرنسا والجزائر . إن سياسة فرنسا المغاربية والعربية وحتى في إطار الأورو ـ مغاربية لا تقوم على أسس متينة ما دامت لا تأخذ بعين الاعتبار الجزائر40 التي تظل رقما صعبا لا يمكن تجاوزه في معادلة علاقات دول الشمال والجنوب[41].

جاءت العودة الفرنسية للجزائر التي مهد لها الحوار السياسي الثنائي بين البلدين الذي أسس لعلاقات ذات بعدين ، العلاقات الثنائية الجزائرية ـ الفرنسية من جهة، والعلاقات الموسعة في إطار الاتحاد الأوروبي ، وذلك وفقا لمقاربة برشلونة الهادفة إلى فتح المجال لاتفاقيات شراكة مع كافة الدول المتوسطية . ونشير هنا إلى الدر الفاعل الذي قامت به فرنسا من أجل إقناع الأوروبيين ، لاسيما ألمانيا للوصول إلى علاقات جزائرية ـ أوروبية بأبعاد سياسية ، اقتصادية ، أمنية وثقافية.

إن السياسة المتوسطية المتجددة المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب في إطارها العام إلى خلق منطقة للتبادل التجاري الحر بين هذه الدول ودول الاتحاد . هذه السياسة وإن تكن ذات فائدة اقتصادية من خلال منافسة حرة داخل الفضاء الاقتصادي المتوسطي والاستفادة من التجارب الاقتصادية الأوروبية المختلفة ، فإنها بالمقابل قد تضر ببعض اقتصاديات دول الجنوب، التي لا تستطيع التكيف مع هذه المنافسة الأوروبية ، لا سيما الغبية منها . كما أن التشاور والتنسيق بين

---

[39] Pieerre Biarnes, oui à une union douaniére , mais pas plus …,in revue panoramiques , sous le titre : marier le Maghreb à l'union européenne ?, dirigé par Michel SERCEAU et autres. Paris : Eddif Editions, n° 41, 1999 , p.133.

[40] إن تواجد الجالية المغاربية ، الذي يتزايد مع مرور الوقت ، في دول أوروبية مثل: فرنسا ، بلجيكا، هولندا وحتى ألمانيا ، حيث أصبح يمثل عنصرا في المعادلة السياسية الأوروبية ، لاسيما أثناء الاستحقاقات السياسية في فرنسا.

[41] Michel JOBERT, aménager le voisinage , in vue panoramiques Op.Cit, P.135

دول الجنوب والشمال وهذه الأخيرة ودول أوروبا شرقية حول إنتهاج سياسة أوروبية متوازنة مع قضية الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي[42].

بدأ الوضع الاقتصادي في الجزائر يتحسن بداية من 1966، وذلك بعدما قدم صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) تقييما وصف فيه الحالة الاقتصادية للجزائر " بأنها مرضية" ، حيث اعتبرها " تلميذا نموذجا" (élève modèle) . وأن نسبة نمو الانتاج الداخلي الخام قد انتقلت من 4 ٪ في 1996 على 5٪ في 1997. وان نسبة التضخم قد قلصت إلى 16.5٪ في عام 1997. جاء هذا التحسن في حالة الاقتصاد الجزائري في بداية النصف الثاني من عشرية التسعينات من القرن الماضي ، بالرغم من العزلة الدولية شبه المطلقة المفروضة على الجزائر من قبل الدول الغربية وحتى من قبل الكثير من الدول العربية[43].

من الناحية الجيو ـ إستراتيجية ، أصبحت العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية في مجال الطاقة ضعيفة مقارنة بشركائها الأوروبيين ، الأمريكيين والكنديين. هذا الفراغ الإستراتيجي الذي نتج عن تخلي فرنسا عن شمال إفريقيا ، لا سيما الجزائر، بحجة حالة الاضطراب السياسي والتدهور الأمني، قد فسح المجال للشركات الإسبانية والإيطالية والأمريكية والكندية للاستثمار في مجال الطاقة والمحروقات في الجزائر .

دفعت هذه الوضعية الجديدة في الجزائر بوزير الخارجية الفرنسية حينها بالقول بأن " فرنسا تتمنى تعزيز وجودها في منطقة ذات الاكتشافات المغربية، التي جذبت إليها أكبر الشركات البترولية الأنجلو ـ ساكسونية . أما من الناحية التجارية، فإن فرنسا ستسعى إلى تعزيز ورفع مبادلاتها التجارية مع الجزائر[44].

[42] -CATHRINE WIHTOL DE WENDEN , faut-il ouvrir les frontières ? paris : presse de sciences politiques,1999,p.33
[43] -Ibid, p.103
[44] -Le monde diplomatique , septembre 1996.

متابعات وقراءات

- **دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار**
  الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

تقرير . مركز البصيرة

- **الرئيس الأمريكي القادم تصور استشرافي لسياساته**

كورت كامبل - ميشيل فلورنوى
مركز الأمن الأمريكي الجديد

- **ما السبب الذي قد يجعل الولايات المتحدة لا تهاجم إيران؟**

أندرو إكسام (دايلي ستار . بيروت)
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

- **لا طريق وسط : تحديات إستراتيجيات الخروج من العراق**

فريدريك كاغان
تقرير لمجموعة التخطيط العراقي

- **مخاطر الردع**

جيمس روبنز
مجلس السياسة الخارجية الأمريكية :آذار 2007

- **بلاك ووتر أمريكا...**
  قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق

ترجمة وتحرير : إياد ونوس

دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار

الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

تقرير. مركز البصيرة

من بين الأطراف المؤثرة في تركيبة السياسية الخارجية الأمريكية، يعد دور مراكز الأبحاث الأهم والأكثر فعالية، حيث رسمت هذه المراكز سياسات التدخل الأمريكي في الخارج طوال المائة عام المنصرمة.[45]

ريتشارد هاس، مدير السياسات والتخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية سابقا، مدير مجلس العلاقات الخارجية حاليا.

تعد أمريكا مهد المجتمع الأكثر ضجيجا بالنقاش السياسي، حيث يعلو ضجيج الآراء المتناقضة والمختلفة حول كيفية إدارة شؤون البلاد.[46]

جايمس ماكغان، مدير معهد أبحاث السياسة الخراجية، ومؤلف كتابي "مراكز الأبحاث والمجتمع المدني"و "مراكز الأبحاث، السياسات والسياسات العامة"

بفعل تعدد قضايا القرار السياسي وتشعب مهام الدولة الحديثة، وخصوصا الدول التي تمتلك سياسة خارجية فاعلة، وتعتبر نفسها معنية بشكل جاد بما يحصل خارج حدودها بحيث تؤثر وتتاثر فيه.. فقد لجأت تلك الدول إلى إتاحة المجال لمراكز الدراسات والأبحاث برفدها بالتحليلات والإستشارات والتوصيات التي تمثل نتيجة عمل الخبراء في الميادين المختلفة الواقعة محل اهتمام القيادة، بحيث تحول بعض تلك المراكز في بعض الفترات إلى وزارة خارجية في الظل، تمارس دورا وتأثيرا كبيرين. ويعتبر ريتشارد هامس أن "مراكز الدراسات تقوم بسد الفجوة بين النطاق الأكاديمي من جهة، وبين مؤسسات الحكومة من جهة أخرى. ففي الجامعات يتم القيام بالأبحاث بخلفية نظرية ومنهجية بعيدا عن المشكلات السياسية اليومية. أما في داخل الأجهزة الحكومية، يغرق الموظفون في المتطلبات اليومية لصناعة السياسات، بما يصعّب عليهم العودة خطوة إلى الوراء للأخذ بعين الإعتبار المشهد الواسع للسياسة الأمريكية. فتقوم المراكز بدور سد الفجوة بين الفكر

45 - Hass, Richard/ Think Tanks and U.S Foreign Policy : An Policy-Makers Perspective/ U.S State Dep/ Nov.2002/P5.
46 - McGann, James/ Development of Think Tanks and its Role/ State Dep/Feb28, 2006.

والتطبيق"[47]، ويؤكد على أن "الأفكار المطروحة من قبل مراكز الدراسات تقوم بدور بناء مفاهيم جديدة للمصالح الأمريكية القومية، التأثير في ترتيب الأولويات، توفير خرائط الطريق اللازمة لتنفيذ السياسات، تحريك التحالفات والبيروقراطية، وبناء تصميم جديد للمؤسسات المتهاوية"[48]. ويحاول هاس رسم تحديد دقيق لوظائف مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية فيلخصها في خمس أساسية :

1- تنشر الأفكار وأنماط التفكير الجديدة بين صانعي السياسات
2- توفر الخبراء للعمل في الأجهزة الحكومية والكونغرس.
3- تفعل الحوار السياسي بين صانعي السياسات.
4- تثقف الشعب الأمريكي حول ما يحصل في العالم الخارجي .
5- توفر إتجاها ثالثا بين الحزبين المتنافسين[49].

ولا بد من الإشارة إلى أن المرتكزات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بخصائص مميزة عن مثيلاتها في العالم، فعلى صعيد الحجم "يوجد في الولايات المتحدة 2000 منظمة منخرطة في عمليات التحليل السياسي مقابل 2500 منظمة مماثلة في العالم ككل"[50]، أما على صعيد التأثير فيشير أبلسون إلى أنه و" في حين أصبحت مراكز الدراسات ظاهرة عالمية في السنوات الأخيرة، غير أن مراكز الدراسات الأمريكية تتميز عن مثيلاتها في الدول الأخرى بقدرتها على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة السياسات، ويتوجه صانعي السياسات الأمريكية نحو تلك المراكز لاستشارتها في مختلف القضايا"[51]، أما في ما يخص العلاقات البنيوية بين مراكز الدراسات والأجهزة الحكومية فيعتبر هاس أن " الباب الدوار بين المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية والذي يتيح تبادل الخبرات والخبراء بينهما، فهو يعد خاصية مميزة للسياسة الأمريكية وأحد مصادر قوتها. ففي البلاد الأخرى نجد فصى حادا بين الموظفين الحكوميين وبين المحللين المستقلين، لكن ذلك غير موجود في الولايات المتحدة"[52]، أما على صعيد التمويل فيقول أبلسون : "بعيدا عن نموذج المنظمات المختلفة، لا يتم تقييم نجاح مراكز الدراسات عبر إنتاجها المالي، بل بمقدار تأثيرها في صناعة السياسات والرأي العام"[53]، ويضيف مفصلا : "من بين

47 - Hass..P5
48 - Hass..p6.
49 - Hass..p5
50 - Abelson, Donald/Think Tanks and US Foreign poliy : an historical perspective/US State Dep/ Nov.2002/p9
51 - Abelson..p9
52 - Hass..p7.
53 - Abelson..p11

الـ 2000 مركـز في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، هنـاك 25٪ بالمئـة منهـا فقـط تعتـبر مسـتقلة وحرة"[54].

أما الأسباب البنيوية لتنامي تلك الظاهرة بشكل لا نظير له في الولايات المتحدة فيحاول أبلون حصرها في ثلاثة أسباب قائلا : " إن التمركز العالي الكثافة في النظام السياسي الأمريكي، مضافا إلى فقدان الإنتماء الملزم إلى الأحزاب السياسية، وتوفر التمويل الهائل من قبل المؤسسات الدعائية، كل ذلك قد تقاطع لإنتاج هذه الشبكة المترامية من مراكز الدراسات في الربع القرن الأخير"[55]، ويشير آبلسون إلى أربعة أجيال تشكل المسار التاريخي لتشكل شبكة مراكز الأبحاث الأمريكية، ويعرفها بالتالي :

1- الجيل الأول : مراكز الدراسات كمؤسسات سياسية بحثية.

2- الجيل الثاني : نشوء المراكز المتعاقدة مع الدولة.

3- الجيل الثالث : صعود نجم المراكز كمؤسسات تقدم الاستشارة.

4- الجيل الرابع : نشوء المراكز بفعل الإرث الفكري للشخصيات التاريخية في السياسة الأمريكية.[56]

وقد لجأت تلك المراكز ، وسعيا خلف توسيع مدى تاثيرها ليشمل النخب والرأي العام ووسائل الإعلام المعاصرة المختلفة والمتنوعة، إلى نشر جزء كبير من إنتاجها الفكري والسياسي، مع الإبقاء على جزء آخر تحت درجة السرية، قد يكشف لاحقا. وبفضل ذلك المسار غدا لمراكز الدراسات دور كبير في بناء الرأي النخبوي وغير النخبوي وبالتالي شكلت قوة ضغط كبير وفعالة في توجيه القرار. ويعتبر هاس أن ثمة حاجة جوهرية لاندفاع تلك المؤسسات البحثية نحو الإعلام للإستفادة منه كطريق لتحقيق أكبر مجال ممكن للتأثير فيقول : "لم يكن من السهل جذب انتباه صانعي السياسات المشغولين دائما والمغرقين أصلا في سيل المعلومات. ولتخطي تلك العقبة احتاجت مراكز الدراسات إلى النفاذ في القنوات العديدة للإعلام والاعتماد على استراتيجيات تسويقية لأطروحاتها من قبيل : نشر المقالات والكتب والأبحاث المتزامنة مع طرح القضايا، الظهور بشكل دوري على قنوات التلفزة، الكتابة في صفحات الرأي، والظهور في المقابلات الصحفية، وإنتاج أوراق بحثية سهلة القراءة وأوراق العمل، وإنشاء مواقع الإنترنت، وكذلك تقديم المحاضرات العلمية أمام لجان وأعضاء الكونغرس بما يشكل مدخلا هاما للتأثير في صناعة السياسات"[57].

54 - Abelson..p11
55 - Abelson..p9
56 - Abelson..p10
57 - Hass..p6.

بنيويا، تتشكل هذه المراكز بفعل سعي قوى الضغط وتجمعات المصالح نحو منهجة تأثيرها في السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وتحصل هذه المراكز على دعم مالي من قبل الدولة بشكل منظم، ولا تستطيع هذه المراكز تحصيل تمويلها من خلال بيع منتجاتها إلا بشكل جزئي لا يكاد يذكر. ويشير البروفيسور في جامعة وسترن أونتاريو دوتالد آبلسون إلى أنه وبالرغم من بعض الفوارق الأساسية بين مراكز الدراسات وتجمعات المصالح فإن التمييز بين خصائص كل منهما قد أصبح غير مجديا مع مرور الوقت"[58].

إذن، مراكز الدراسات بنية مركبة من تقاطع حاجات المؤسسة البيروقراطية الرسمية مع مصالح القطاعات الإجتماعية والفكرية والإقتصادية والأيديولوجية في المجتمع، ولذلك فإن تقييم ما يصدر عنها يحتاج إلى مجموعة من المحددات التي تأخذ بعين الإعتبار ذلك التركيب، وكذلك ما يفرض نفسه مع معايير بنيوية ترتبط بقدرات كل مركز على حدة.

58 - Abelson..p9-11

الرئيس الأمريكي القادم
تصور استشرافي لسياساته

بقلم كورت كامبل – ميشيل فلورنوى؛ مركز الأمن الأمريكي الجديد

تواجه الولايات المتحدة قائمة متنامية ومخيفة من التحديات الاستراتيجية : قلب الإنحدار والحاصل في مكانة أميركا العالمية؛ حماية أمريكا ومصالحها وحلفائها من الهجمات الإرهابية؛ تطوير إستراتيجية طويلة المدى وأكثر فعالية ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين؛ ضبط الإنتشار النووي؛ العثور على طريقة مسؤولة للخروج من العراق في حين المحافظة على نفوذ أمريكي في المنطقة كلها؛ التجلد والصبر في أفغانستان؛ التعامل بحكمة مع التغيير المناخي العالمي؛ العمل بإتجاه أمن أكبر بمجال الطاقة؛ إعادة بناء قوات الأمة المسلحة؛ إستعادة الوضع المالي الطبيعي للبلاد؛ إستعادة ثقة الشعب بكل أساليب عمل الحكومة، وهذا غيض من فيض. فالرئيس المقبل للولايات المتحدة، بصرف النظر عن حزبه السياسي، أو حزبها، أو وجهة نظره العالمية المحددة، سيواجه مجموعة قاسية وواضحة من التحديات العالمية والتي تتحدى التصوير السهل أو المعالجة.

وبالقدر الذي تعتبر فيه هذه التحديات مروعة ومخيفة، فإن محاسبة صادقة ستكشف أيضا التوجهات الإيجابية والمكاسب القوية التي لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بها في مجال العلاقات الدولية. فالقوات الواقعة تحت ضغط هائل، برهنت عن قوة مقاومة وعن مرونة، بحيث أنها سوف تستمر بخدمة البلاد بشكل جيد في السنوات المقبلة. وكانت إدارة بوش قد ركزت، وهي محقة بذلك، على طبيعة الأخطار الطويلة الأمد التي يشكلها الراديكاليون الإسلاميون. فمن خلال اليقظة والحذر والعمل الشاق، وفرت أميركا على نفسها شر الهجمات منذ 09/11 وأطلق الرئيس جورج بوش شراكة إستراتيجية كبرى مع الهند، ثاني أكبر ديمقراطية عالمية. أما العلاقات مع اليابان فقوية، كما أنّ العلاقات مع الصين مستقرة نسبيا. وكانت هناك مبادرات هامة وجديدة هدفت إلى التخفيف من آلام الفقر العالمي وما نشأ عنه من إنتشار للأيدز. وبرهن الرئيس أيضا عن قيادة حقيقية في محاولته تشكيل مقاربة حزبية (ثنائية) شاملة بخصوص إصلاح قانون الهجرة.

إنّ الإرث الأمني الوطني للرئيس المقبل هو ، بالواقع، خليط معقد من التحديات والخيارات، وفي المقالة، نستكشف، وبعمق 9 عناصر أولية لهذا الإرث : كلفة حرب العراق؛ التمدد العسكري المبالغ فيه؛ الإستثار الإستراتيجي؛ الإرباك؛ الإلهاء والمشاغلة؛ الإستخفاف بسيادة القانون؛ تنعيم القوة

والحلفاء المبعدين؛ التحرر الشعبي من الوهم؛ المديونية المالية؛ حكومة منقسمة وخائفة؛ وعهد أميركا المستمر والقادر.

إنّ تولي وإدارة هذا الإرث يجب أن يكون المهمة الأولية لي شخص يحتل ذلك المكتب الوحيد القابع في الجناح الغربي من البيت الأبيض. فالرهانات هالية، وسيكون تحديد الطريق إلى الأمام بما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي الشغل الشاغل للرئيس المقبل والرؤساء الآخرين من بعده. وبسبب هذا الإرث المخيف، سيكون لدى رئيس الولايات المتحدة عدد من الخيارات المفرطة الصعوبة، ومع ذلك الحاسمة حتما، لصنع مخطط حول طريق أمريكا الجديد إلى الأمام في العالم. إذ على الرئيس المقبل أن يسعى لاستعادة المصداقية والسلطة الأخلاقية الأمريكية، إعادة تعريف القيادة الأمريكية ما بعد حقبتي الحرب الباردة و 9/11 وإعطاء إشارة للشعب الأمريكي والعالم بأن تصحيحا أساسيا للمسار بدأ يحصل. وهذا لن يتطلب فقط خطابا جديدا، وغنما سيتطلب أفعالا، وهو الأمم بكثير.

وسيكون من الإلزامي بالنسبة للرئيس المقبل أن يبرهن، باكرا وبوضوح، بأنّ الولايات المتحدة تعتنق إستراتيجية أمنية وطنية جديدة، وبأنها تتبنى مقاربة جديدة لإستثمار قوتها في العالم – مقاربة قوية، براغماتية وذات مبادئ. ويجب أن تكون مقاربة كهذه متأصلة في القيم التي أسّست على أساسها الجمهورية، مع الأخذ بالحساب التغييرات الأساسية في المحيط الأمني الوطني، وتكون قادرة على الفوز بدعم الشعب الأمريكي والمحافظة عليه.

وسيكون على الرئيس إقناع الشعب الأمريكي وممثليه في الكونغرس برفض الدوافع والرغبات الإنعزالية الجديدة (سياسة وطنية قائمة على رفض إقامة العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأخرى) التي قد يشعرون بها نتيجة العراق لاعتناق صيغة أذكى وأكثر إنتقائية للشراكة. فتاريخ أمتنا وقتها - الإقتصادية، العسكرية والثقافية - تعطي الولايات المتحدة دورا فريدا في العالم. فهي كانت، وستظل، القائد البارز في المجتمع الدولي، ونحن لا نستطيع حماية مصالحنا أو تطويرها في عالم متعولم إن لم نستمر بالعمل بذلك الدور.

لكن مع هذا الدور الفريد تأتيّ المسؤوليات العظيمة والكبرى، فالكيفية التي سنستثمر بها قوتنا ونفوذنا ستعزز، أو ستقوض، سلطتنا الأخلاقية.

وللتحرك قدما، هناك 6 مبادئ يجب أن توجّه الإستراتيجية الأمنية الوطنية الأمريكية الجديدة، وهي :

- يجب أن تكون الإستراتيجية الأمريكية مبنية على أساس البراغماتية بدلا من الإيديولوجية.
- يجب أن تكون مسألة الشراكة الأمريكية أذكى واكثر إنتقائية.
- يجب أن تلعب الولايات المتحدة وفق القوانين، بأن تكون مثالا يُحتذى باحترام سيادة القانون.
- يعتبر الحلفاء والشركاء أساسيين أكثر من السابق بسبب طبيعة التحديات التي نواجهها.

- القوة العسكرية ضرورية، لكنها ليست كافية للتعامل مع تحديات القرن 21؛ فالمشاكل المعقدة تتطلب حلولا تندمج فيها كل وسائل قوتنا الوطنية.
- على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة بالمناطق الشديدة الأهمية حول العالم.

أما هذه المبادئ فيجب أن تؤدي إلى أفعال صلبة. وفي حين أنّ على الرئيس المقبل التعامل، في النهاية، مع سلسلة كاملة من التحديات الموروثة، بدءا من الانتشار النووي وصولا إلى التغير المناخي، فإنّ هناك 10 خطوات عليه، أو عليها - إتخاذها مبكرا للمحافظة على مصداقية نفوذ، وقوة أمريكا، وهي :

1) الإنتقال إلى خارج العراق :

إنّ الطريقة الوحيدة للبدء بالحد من الأضرار الإستثنائية التي تسببت بها حرب العراق للمصداقية الأمريكية وإستعادة الوضع السابق، وهي البدء بإنهاء التورط الأمريكي في الحرب. إلا أن على الولايات المتحدة أن تنتبه جدا إلى مسألة تجنب حصول إنسحاب متهور يمكن أن ينتهي بكارثة أكبر، حتى بالنسبة للعراق والشرق الأوسط الكبير، غذ على الولايات المتحدة أن تتبنى إستراتيجية جديدة والبدء بإنتقال ممرحل مُعيّر بطريقة تحمي مصالحها الأكثر جوهرية - لا ملاذات آمنة للقاعدة، لا حرب إقليمية، ولا إبادة جماعية - في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الوجود العسكري الأمريكي على مدى السنوات القليلة المقبلة.

2) إستراتيجية أمريكية مراجعة بدقة ومطورة للنزاع الطويل ضد متطرفي العنف :

الإستيعاب بأن النضال ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين بصفته "حربا على الإرهاب" كان سيء التوجيه ومضرا بمكانة أمريكا الدولية. وفي حين أن هذا التطرف العنيف حقيقي ويجب الإنكباب عليه كأولوية أولى، فإنّ إطار الحرب على الإرهاب ليس مثمرا. إن إعادة فهم وتاطير الإستراتيجية الأمريكية بالحرب على الإرهاب باكرا في الفترة المقبلة يجب أن يكون أولوية أولى للرئيس المقبل.

3) تجديد نشاط عملية سلام الشرق الأوسط :

لدى الولايات المتحدة دور أساسي، ضروري وفريد لتلعبه في رعاية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فبسبب مركزية هذه القضية لخلق استقرار وسلام دائم في منطقة شديدة الأهمية كهذه وصدى ذلك في العالم الإسلامي الكبير، من الملزم أن ترتفع عملية السلام، مرة أخرى، إلى مستوى الأولوية الأولى للرئيس المقبل.

4) التأكيد على الإلتزام الأمريكي بسيادة القانون وفرضه بقوة :

على الرئيس المقبل القيام بعدد من الأعمال الصلبة ليبرهن عن الالتزام الأمريكي المتجدد بسيادة القانون. وعلى الولايات المتحدة، تحديدا، ان تقوم بما يلي : إغلاق مراكز الاعتقال في القاعدة

البحرية الأمريكية في غوانتانامو/ كوبا؛ التخلي عن ممارسة الأداء الإستثنائي؛ الإلتزام ببنود جنيف الأربعة في سياق ما يُدعى بالحرب على الإرهاب؛ البدء ببرنامج منهجي بخصوص جلب الإرهابيين المشتبه بهم وإخضاعهم إلى أنظمة قانونية أمريكية ووطنية أخرى شاملة قدر الإمكان؛ والعمل مع الكونغرس، حيثما يكون الأمر ضروريا، لضمان طرق ملائمة وأكثر شرعية لإحتجاز وإستجواب الإرهابيين المشتبه بهم، في حين لا يزال يكون مسموحا لهم بالبقاء ضمن النظام القانوني ، وإنعقاد المجتمع الدولي للإنكباب على أي نقص وقصور في النظام القانوني الدولي وتصحيحه.

5) رفض الحرب الوقائية:

لأجل المحافظة على المصداقية الأمريكية، على الرئيس المقبل أن يعاني لكي يقلب الانطباع السائد بأن الولايات المتحدة ستقوم بإستخدام القوة على اساس أحادي، وغالبا إستباقي، من دون تقيّد وإلتزام بالقانون الدولي. وفي حين أن عليه، أو عليها، المحافظة، بالتأكيد، على الحق التقليدي بإتخاذ عمل إستباقي في حالة الدفاع عن النفس، فمن الملزم أن يوضح الرئيس المقبل بأن الولايات المتحدة تزمع ممارسة هذا الحق فقط في الظروف القصوى، مثل مواجهة هجوم وشيك.

6) تحديد مجموعة أولويات إستراتيجية أوسع ومواصلة العمل عليها

منذ عملية العراق، والولايات المتحدة تعاني من حالة قصوى من قصر النظر الاستراتيجي، فالحرب في العراق غطت، على الدوام على كل قضية أخرى ذات معنى إستراتيجي لمصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. إذ يجب الشروع بجهد مخطط ومنجز على نحو جماعي لضمان أن تنال التحديات الهامة، لكن المهملة، تركيزا وإهتمام وموارد من مستوى أعلى.

7) إنعاش التحالفات والشراكات الأمريكية وإحياء المؤسسات الدولية:

تسببت مقاربة إدارة بوش : "أنت إما معنا أو ضدنا" بخصوص العلاقات الدولية في بداية أحداث 11 أيلول بخسارة جدية لنا لعدد من علاقاتنا الثنائية. فقد جعلت عددا من حلفاء أمريكا يتساؤلون عما إذا كانت المصالح المشتركة، مفاهيم التهديد، والإستراتيجيات التي حددت علاقاتهم مع الولايات المتحدة لعقود عديدة، لا تزال موجودة. وعلى الرئيس المقبل أن يواجه هذه القضية المستقبلية مع كل حليف من حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين والإثبات، مرة أخرة، بأنّ أمريكا مستعدة للعمل مع الأصدقاء والحلفاء لتعزيز المصالح العالية.

8) الإستعداد مسبقا لإستخدام القوة الناعمة الأمريكية :

على الرئيس المقبل أن يتحمل ويقاسي لكي يقلب الإنطباع السائد بأن الولايات المتحدة ليست حساسة تجاه المشاكل التي تحدد الحياة اليومية لأكثرية شعوب العالم : الفقر، المرض، الحاجة للمياه النظيفة، التآكل البيئي، شح الفرص الإقتصادية، النقص الحاصل بالمشاركة السياسية في مجتمعات هذه الشعوب.

وللولايات المتحدة مصلحة بالإنكباب على هذه الظروف، ليس فقط لأن ذلك هو الأمر الصحيح الواجب القيام به، وبأن القيام بذلك سيحسن، بالتأكيد، صورة أمريكا في الخراج، وإنما لأنّ هذه الأمور هي الظروف نفسها التي تؤدي إلى إرتفاع حالة اللاإستقرار والصراع ولذلك، على الرئيس المقبل أن يكون سباقا وأكثر إستعداد لإستخدام الوسائل اللاعسكرية، كالمساعدات الإنسانية، مساعدات التطوير لتخفيض حالة الفقر، وبناء القدرات الإقتصادية ، وكذلك برامج المجتمع المدني الأمر يعزز الديمقراطية والحكم الجيد.

9) المحافظة على مجموعة القواعد المالية الضابطة :

على إمتداد السنوات العديدة الماضية، كانت الحكومة الفيدرالية تستدين على حساب مستقبل البلد. فالعجز المالي الفيدرالي قد بدأ لتوه بالهبوط من المستويات القياسية، كما تزايدت نسبة الإقتراض من المصادر الخراجية بشكل لافت، أما الحل لهذه المشاكل، فستكون حبوبا صعبة البلع، لكنها حيوية للعافية الإقتصادية المستقبلية البلاد. إذ سيكون على الرئيس المقبل، بالعمل مع الكونغرس، التراجع عن أجزاء من إقتطاعات بوش الضريبية، على الأقل، والبحث عن الموازنة في مجالات حيث يمكن التخلص من الإنفاق المفرط.

إن القيام بذلك سيمهد الطريق، وبشكل كبير، أمام إعتمادنا على الإستقراض الخارجي المفرط، تعزيز الدولار، والتخفيف من العجز المالي الفيدرالي في العملية.

10) إنعاش الجيش الأمريكي وضمان إستخدامه الحكيم :

على الرئيس المقبل أن يعطي الأولوية للإنكباب على الضغوطات التي أدت إلى أن تصبح "كل قوة التطوع" قريبة من نقطة الإنهيار. وسيتطلب إنعاش الجيش، أيضا تكييفه ليُلبي تحديات مستقبلية. ولأنّ جيش اليوم هو أقرب ما يكون للقتال بحسب خطط حروب كبرى ضد جيوش تقليدية، فإنّ عليه الخضوع لبعض التغييرات الهامة ليكون مستعدا بالكامل لتلبية تحديات المستقبل اللامنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، ولأن التشكيك المحلي والداخلي حول إستخدام القوة العسكرية في بداية حرب العراق سيجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للرئيس المقبل إستخدام الجيش الأمريكي كأداة للسياسة الأمريكية، فإنّ على الرئيس المقبل أن يعزز العمل على حوار واسع مع الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا حول الوقت المناسب - أو غير المناسب - لإستخدام القوة في المحيط الأمني الجديد.

أما الإنكباب على هذا الإرث فلن يتطلب اقل من إعادة تأطير أساسية للدور الأمريكي في العالم، وتطوير مقاربة أكثر إندماجا بكثير للأمن الوطني، وهي المقاربة التي تحسن تدبير كل وسائل قوتنا الوطنية وتوظفها بالكل. وسيكون الرئيس المقبل بحاجة لإستعادة الثقة الشعبية والدولية بقدرة الولايات المتحدة على إستخدام قوتها بطرق حكيمة، مسؤولة، ولأجل الخير العام.

وسيكون هو ، أو هي، بحاجة لأن يبرهن عن تقدير متجدد لضرورة التحالفات، الشراكات، والإئتلاف للإنكباب على معالجة المشاكل العالمية والتهديدات الأممية، وهذا الأمر سيتطلب إستراتيجية أمنية وطنية أكثر إندماجا، تستخدم، وبالكامل، وسائل غير عسكرية تكدس فوقها الغبار في السنوات الأخيرة؛ مثل ديبلوماسية متعددة الأطراف، العقيدة الإقتصادية (القدرة على الإقناع)، والقيمة المسؤولة عن القانون الوطني والدولي. وربما يكون الأمر الأكثر نتيجة الذي يمكن للرئيس القيام به هو إتخاذ خطوات صلبة وظاهرة للعيان للبدء بإستعادة المصداقية الأمريكية في الخارج.

في وجه الجماهير المتشككة في الوطن وما وراء البحار، والأمة والكونغرس المنقسمين بعمق، والحلفاء القلقين والمتحررين من الأوهام وكذلك الخصوم والأعداء الأشرار المتوحشين والمتمسكين بوجهة نظرهم، سيكون التخطيط لهذا الطريق الجديد لأمريكا إلى الأمام، على الأرجح، التحدي الأكثر صعوبة وإزعاجا وإستهلاكا للوقت الذي سيواجهه الرئيس، كما سيكون الأكثر أهمية. فهو سيحدد على الأرجح مكانه (الرئيس)، أو مكانها، في التاريخ، أما الأهم، فهو كيف سيدير، أو تديرون الإرث الذي سيحدد في جزء كبير منه ما إذا كان الأمن والنفوذ الأمريكي سيزداد ويتعاظم، أم أنه سيتضاءل ويتناقص أكثر حتى في السنوات المقبلة.

ما السبب الذي قد يجعل الولايات المتحدة لا تهاجم إيران ؟

✍ بقلم أندرو إكسام (دايلي ستار – بيروت): معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

بحلول ربيع 1951 ، كان الجيش الأمركي وحلفاء الولايات المتحدة في وضع صعب بخصوص شبه الجزيرة الكورية. فمع دفعها لجيش كوريا الشمالية وصولا إلى نهر "يالو" في العام 1950 ، عبرت الوحدات العسكرية الصينية الحدود وقامت بهجوم مضاد مكثف ووحشي، مما أدى إلى إرجاع الأمريكيين، تقريبا ، إلى الحدود التي كانت موجودة عندما بدأت الحرب الكورية قبل عامين من ذلك التاريخ.

ومن جانبه، إنتقد القائد الأمريكي، الجنرال دوغلاس ماك آرثر، بأسلوب جارح، فشل السياسيين في واشنطن في توسيع القتال ليمتد إلى الصينيين الموجودين في "مانشوريا"، بإستخدام الأسلحة النووية إذا دعت الضرورة. وقد يكون البعض قد توقع تطابق موقف المؤسسة العسكرية الأمريكية - جنودها وافراد المارينز العالقين في حرب رهيبة مهلكة مع الصينيين في كوريا - مع موقف ماك آرثر العدواني الحربي.

إلا أن رئيس هيئة الأركان المشتركة عمر برادلي، بدلا من ذلك، قاوم بقوة الحرب مع الصين قائلا للكونغرس : " إنّ هذه الإستراتيجية ستورطنا في حرب خاطئة، في المكان الخطأ، في الزمن الخطأ ومع العدو الخطأ". أما ماك آرثر، الذي كان قد أُعفي من إلتزاماته قبل شهر من ذلك، فقد عاد إلى الولايات المتحدة. وحد الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بحكمة، من الحرب ضد كوريا.

أما اليوم، ومع مقتل الجنود وأفراد المارينز الأمريكيين في العراق بسبب المتفجرات الإيرانية الموجودة بين أيدي ميليشيات مدعومة إيرانيا ، هناك أصوات في واشنطن تدعو إلى مواجهة عسكرية مع إيران. وهذه الدعوة ليست في واشنطن فقط : ففي إسرائيل، لبنان وبعض الدول الخليجية، يضغط بعض المسؤولين، بشكل مشابه، لكي تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد إيران، حيث أن عملا كهذا قد يخدم أهدافهم الخاصة. ولا يأخذ بالإعتبار أحد من هؤلاء، على كل حال، كيف يمكن للجيش الأمريكي، كمؤسسة، أن يقاوم تحركات يمكن أن تقود إلى عمل كهذا. فعلى سبيل المثال، كان الأميرال وليان فالون، القائد الجديد للقيادة الوسطى الأمريكية، قد رفض الدعوات لإرسال مجموعة حاملة طائرات ثالثة إلى الخليج كرسالة إلى الإيرانيين. " لن تحصل حربا ضد إيران أمام ناظري"، قال فالون.

دعونا نضع جانبا الفضائل النسبية لضربة ما ضد الإيرانيين، لماذا يمكن للجيش الأمريكي أن يقاوم عملا كهذا ؟ أولا، خذوا بالإعتبار حقيقة أن الولايات المتحدة لديها في هذه اللحظة 162000 جندي في العراق، 30000 في الكويت، 4500 في البحرين و 3300 في قطر، هذا عدا مجموعتي حاملات الطائرات الحربية في الخليج أو الـ 8500 جندي على أرض أفغانستان .

ففي حال حدوث ضربة أمريكية أو إسرائيلية ضد مواقع إيران النووية، على سبيل المثال، فإنّ الجنود الأمريكيين الموجودين في العراق، الخليج وأفغانستان سوف يكونوا في خطر أكبر مما هم فيه الآن أصلا، حيث سيكونوا عرضة لهجوم إيراني مضاد أو حملة إرهابية برعاية إيرانية، وهو الأرجح.

ثانيا : يوجد هناك شعور هائل بالذنب بين أوساط كبار ضباط الآلوية الأمريكيين لما يعتبرونه فشلا بالتصدي للقيادة المدنية في إندفاعها للحرب ضد العراق في العام 2002 و 2003. حيث أنّ مقدارا كبيرا من الإنقسام الحالي الموجود بين جنرالات أمريكا وضباط الأولوية الأمريكيين الأدنى رتبة يمكن إختصاره بشعور الضباط بأنّ الجنرالات الأعلى رتبة منهم قد أذعنوا، وإلى حد كبير، إلى كل ما كان يقوله وزير الدفاع دونالك رامسفيلد في سباقه للحرب العراقية. فتهمة التخاذل هي ما يؤذي جنرالات أمريكا، خاصة وأنها تأتي من قادة وضباط برتبة ملازم أثبتوا أنفسهم في ساحة الحرب العراقية.

ثالثا: يشكك ضباط الجيش المحترفين الآن وأكثر من أي وقت مضى منذ بداية الحرب العراقية، بنماذج مراكز الدراسات ذات نظريات عن مدى سهولة إمكانية تحقيق إنتصارات عسكرية. فكما قال لي، مؤخرا، أحد ضباط الجيش الأمريكيين العاملين في الخدمة : "إذا سمعت محاميا واحدا آخر لا يملك خبرة عسكرية يشرح لي كيف يمكن لقوة جوية وحدها أن تقوم بهذا العمل، حقا، في هذا الوقت، فإنّي سأقتله".

لكن كيف يقاوم الجيش الأمريكي، أو كيف بإمكانه أن يقاوم، قرارا لصناع السياسة المدنيين؟ ففي النظام الدستوري الأمريكي، يقع الجيش النظامي تحت السيطرة المدنية وهو عرضة لقرارات يتخذها السياسيون المنتخبون والمعنيون من قبلهم.

لكن هذا الأمر لا يأخذ بالإعتبار أنّ وزارة الدفاع هي الوزارة الأكبر والأكثر تعقيدا في الحكومة الأمريكية. فبيروقراطيا، يُعتبر البنتاغون عثمانيا تقريبا بالنسبة لمستواه وتعقيده. فالنظام يعتمد على آلاف الضباط العسكريين من ذوي المستوى المتوسط والبيروقراطيين المدنيين، وإذا ما قرر قلة من البيروقراطيين المصممين إبطاء السير نحو الحرب، فبإمكانهم أن يفعلوا ذلك. إذ بإمكان الموظفين في البنتاغون الإصرار على وجوب تعبئة كل إستمارة من الإستمارات في ثلاث نسخ متطابقة بحيث تتم المصادقة على كل تفويض من قبل الكونغرس، ووضع حد لأولئك المحرضين

على الحرب بورقة عمل لا تستلزم سوى جهودا مصممة، فقط، لكشفها عن طريق التحقيق والبحث الدقيق.

أما الأمر الثاني الذي بإمكان هؤلاء الضباط العسكريون والبيروقراطيون القيام به، فهو تسريب المعلومات إلى الصحافة إذا ما بدأت الإدارة بإتخاذ خطوات سرية بإتجاه عمل عسكري ما. فقبل حرب العراق، نادرا ما كان الضباط يحتكون بالصحافيين. لكن بفضل العلاقات الشخصية التي تطورت بين الصحافيين والجيش في العراق وأفغانستان، فإنّ كل فرد الجيش الأمريكي أو المارينز من المستوى المتوسط لديه إسم أو رقما لهاتف صحفي واحد على الأقل.

وأخيرا، ليس من الصعب بأنّ التصور بأنّ يقوم ضباط الجيش العاملين بالخدمة بالاستقالة بدلا من التصديق على مغامرة عسكرية في الشرق الأوسط سيئة التخطيط. فالإستقالات البارزة إلى جانب التسريبات إلى الصحافة، لن تؤدي سوى إلى تغذية المعارضة المحلية القوية أصلا ضد الحرب مع إيران.

أما في النهاية، فلا تزال موافقة الجيش الأمريكي على المضي إلى الحرب ضد إيران ممكنة. إذ أيّد تشارلز دونلاب، المايجور جنرال في سلاح الجو الأمريكي. وهو إستراتيجي محترم. قصف إيران للفوز بالحرب في العراق. بالإضافة إلى أن ضباط سلاح الجو، عموما، متحمسون لإمكانية إستخدام سلاح الجو أكثر بكثير من ضباط الجيش والمارينز. إلا أنّ الأمر الهام هو أن على أولئك الراغبين بإقناع الولايات المتحدة بإتخاذ عمل عسكري ما ضد إيران أن يقنعوا الجيش أولا. لكن في ضوء تطورات الأمريكي في الخليج، وحوله، والصعوبات المستمرة في العراق، فإنّ تسويق هذا الأمر سيكون صعبا.

لا طريق وسط : تحديات إستراتيجيات الخروج من العراق

بقلم فريدريك كاغان: تقرير لمجموعة التخطيط العراقي
في معهد المشروع الأمريكي (AEI)

ملخص تنفيذي :

في حين يحتد الجدل حول الإستراتيجية الأمريكية في العراق، يسعى عدد من المعارضين لمقاربة مكافحة التمرد الحالية لإيجاد طريق وسط بين الإستراتيجية التي وضع تصميمها ويوقم بتنفيذها الجنرال دايفيد بترايوس وبين إنسحاب تام من العراق يدركون بأنه سيضر، بشكل خطير، بالمصالح الأمنية والقومية الأمريكية. ويعود البحث عن هذا الطريق الوسط إلى تقرير مجموعة دراسات العراق، التي عرضت إلى أنّ التدريب وبذل جهود ديبلوماسية موسعة يمكن أن يسمحا بالقيام بتخفيض مهم في عدد القوات القتالية الأمريكية في العراق، في الوقت الذي لا يزال يقدم فرصة لإمكانية حصول نجاح جرئي على القل. وفي حزيران، نشر مركز الأمن الأمريكي الجديد (CNAS) تقريرا بعنوان "الإنتقال الممرحل : الطريق المسؤول إلى الأمام والخروج من العراق"، والذي يعتبر المجهود الأكثر تفصيلا حتى الآن لوصف ما الذي يمكن أن تبدو عليه إستراتيجية عسكرية وسطى.

إنّ أهمية الجدل الدائر حول الإستراتيجية الأمريكية في العراق، وتحديدا أهمية التفكير في تحديات الإنتقال من إستراتيجية مكافحة التمرد إلى مهمة إستشارية في العراق، قادت مجموعة التخطيط العراقي في معهد المشروع الأمريكي (AEI) إلى إجراء تقييم مفصل لتقرير CNAS، وبشكل أعم، مواصلة الجهود للعثور على إستراتيجية تعتمد على جهود التدريب الموسعة للسماح بتنفيذ إنسحاب سريع لمعظم الوحدات القتالية الأمريكية من العراق، وقد توصل هذا التقييم إلى التالي :

- من الممكن تصميم هيكلية قوة مؤلفة من حوالي 60000 جندي يمكنها حماية نفسها، كما يقترح عرض CNAS.
- من الممكن، على الأرجح، القيام بسحب 18 لواءً أمريكيا بحلول كانون الثاني 2009 من وجهة تقنية لوجستية، كما يوصى إقتراح CNAS.

وفي كل الأحوال :

- هناك تباين أساسي وجوهري في فرضيات CNAS بشأن المحيط الأمني الذي ستحدث فيه عملية الإنتقال؛ وللعلم : يفترض التقرير وجود بيئة أمنية لطيفة وغير خطرة بحيث

يمكن لعملية الإنتقال أن تحدث فيها، في حين يبرر التقرير، في نفس الوقت، التغيير الحاصل في الإستراتيجية على أنه رد على الوضع الأمني المتدهور داخل العراق.

- إنّ تنفيذ الإستراتيجية الجديدة الموصى بها في تقرير CNAS سيتطلب، وبشكل هام، وضع التقرير مخططا لوجود أكثر من 60000 جندي، كحد أعلى، لعدد مستويات القوات الأمريكية في العراق.
- يجب مد القوات الأمريكية في العراق بموارد هامة مكملة من سلاح الجو تكون منتشرة على إمتداد منطقة الشرق الأوسط.

أما الأمور الأكثر خطورة فهي :

- أنّ الألوية القتالية الباقية التي يقترح تقرير cnas تركها في العراق بصفتها "قوات تفاعل سريع" (QRFs)، لا يمكنها أداء المهمات المطلوبة منها التي يعرضها التقرير.
- أنّ الجهود الإستشارية الموسعة يمكن أن تتسبب بإجهاد وإرهاق للقوات البرية الأمريكية ولن تحقق الأهداف المرغوبة والمطلوبة.
- أن قدرات القوى الأمنية العراقية ستنخفض بشكل هام وبارز خلال معظم الفترة الإنتقالية، برغم الزيادة الحاصلة في الوجود الإستشاري.
- أنّ المهمة الإستشارية، كما هي مقترحة في الهيكلة الأمنية الحالية، يمكن أن تُعرّض المستشارين الأمريكيين إلى خطر الخطف والإغتيالات هو أكبر من الذي تواجهه القوات الأمريكية حاليا في العراق بكثير.

بالإضافة إلى ذلك :

- لا يقدم تقرير CNAS أي دليل لدعم تأكيده وثقته بأنّ الحدود الزمنية الموضوعة للإنسحاب ستعمل على تحفيز الحكومة العراقية للقيام بخطوات ضرورية نحو التسوية، كما يتجاهل التقرير دليلا بارزا على حصول العكس.
- لا يقدم التقرير أي دليل لدعم فكرته بأنه عندما تعمل القوات الأمريكية، تحديدا، على تخفيض مستواها في العراق، فإنّ مجهودا ديبلوماسيا موسعا ما سوف يقود جيران العراق للعب دور أكثر إيجابية، كما يتجاهل التقرير كثيرا من الدلائل على حصول العكس.
- إن الإستراتيجية المقترحة لا تأخذ بالإعتبار السيطرة الحالية لمنظمة القاعدة في العراق أو طبيعة تلك المنظمة، ولذلك فإنّ هذه الإستراتيجية ستثبت عدم فعاليتها في منع الإرهابيين من ترسيخ قواعدهم في العراق خلال، أو بعد، الإنسحاب الأمريكي.
- لا يأخذ تقرير cnas بالإعتبار أنشطة المليشيات الشيعة المتطرفة في أي تفصيل من التفاصيل، ولا يقدم خطة مقبولة للتحكم والسيطرة على تلك المليشيات أو الحد من التدخل الإيراني في العراق.

- إن النتائج الأكثر ترجيحا لإستراتيجية cnas في العراق هي العنف المتزايد، إنهيار القوى الأمنية العراقي، وفي النهاية إنهيار الحكومة العراقية يعقبه إنهيار أية إرادة أمريكية باقية للإستمرار بالنضل هناك. ما يؤدي إلى إنسحاب متهور كان التقرير قد خطط لمنع حصوله.

إنّ تحديات تطوير إستراتيجية رشيدة ومُحكمة للإنتقال من إستراتيجية مكافحة التمرد الحالية إلى دور إستشاري هي تحديات واقعية. ويقدم تقرير cnas خدمة عن طريق الإضاءة على هذه المشكلة، إلا أن التقرير، وكمعظم الإستراتيجيات الوسط، يخطئ في تقدير الشروط التي يمكن أن تسمح بحصول إنتقال ناجح كهذا : وذلك عندما "تم تأسيس إستراتيجية ألأمن الأساسي". وبدلا من ذلك، يعرض التقرير إلى أن إنتقالا فوريا إلى دور إستشاري. وهي آمال الحزبين في الكونغرس بصرف النظر عن الوضع الأمني في العراق. سيتيح للولايات المتحدة سحب معظم قواتها القتالية من دون المساومة على مصالحها. إنّ هذا الإستنتاج خاطئ.إنّ هذا الإستنتاج خاطئ.

وفي هذه اللحظة، تعتبر الخيارات الموجود أمام أمريكا قاسية وشديدة الوضوح: الإستمرار بإستراتيجية مكافحة التمرد الحالية بشيء يشبه المستوى الحالي للقوات في العراق إلى حين تسمح الظروف، بالفعل، بالانتقال إلى دور إستشاري، أو الإنسحاب والتخلي عن العراق وحصول التطهير الطائفي وعمليات الإنتقام لإرهابي القاعدة.

ؤلقد حدث درس وفحص لنجاحات الإستراتيجية الحالية على مدى الأشهر الثماني الماضية وأهمية النجاح في العراق، إذن الخيار واضح.

مخاطر الردع

✍بقلم جيمس روبنز: مجلس السياسة الخارجية الأمريكية: آذار 2007.

(في حين لا يزال هناك أمل بأنّ إيران لن تقوم بتطوير أسلحة نووية، إلا أن الأمر الأكثر إحتمالا هو أن تصبح إيران النووية حقيقة واقعة في المستقبل القريب لذلك، من المفيد البدء بالتفتيش عن نماذج إستراتيجية للتمكن من إخضاع خطر الأسلحة النووية إذا ما طورتها إيران فعلا، ولدراسة المخاطر التي قد يواجهها العالم المتحضر، تماما).

هناك رأي قوي متجسد يقول بأنّ الأسلحة النووية تساهم بالإستقرار الدولي من خلال قوة الردع. فنتائج حرب نووية، بحسب ما يقول النقاش، مميتة لدرجة أنّ مجرد التهديد بصراع نووي يُعتبر كافيا لثني صناع القرار عن السعي لحل خلافاتهم من خلال إستخدام القوة. وكان التوازن النووي الأمريكي ـ السوفياتي حالة نموذجية بهذا الخصوص. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هذا النموذج مطبّقا على ظروف أخرى، كالتوازن الإستراتيجي بين الهند وباكستان. أما بخصوص إيران، فإنّ التشابه الجزئي يؤكد أنّ القوة النووية المساوية في الحجم والمقابلة للترسانة النووية الإسرائيلية سيُضاف إلى مسألة الإستقرار الكامل للمنطقة.

أما القوة النووية الإيرانية فستكون، بشكل بديل، أكثر من متطابقة مع تلك التي للولايات المتحدة، والتي من المفترض أنها قد تستعمل للرد على أي إستخدام للأسلحة النووية من جانب الإيرانيين. أما النتيجة النهائية، فلن تكون عبارة عن أي تحول بارز في المنطقة أو توازن توتر مفيد. وقد تمّ إيجاز وجهة النظر اللطيفة "المسترجعة للحرب الباردة" كما يلي :

هل بإمكان الولايات المتحدة التعايش مع إيران مسلحة نوويا ؟

يعتقد عدد من الخبراء، بسبب التفوق الإستراتيجي الأمريكي، بأن من غير المرجح قيام النظام الإيراني بإستخدام قدرته النووية علناً إلا إذا واجه ما قد يعتبره تهديدا وشيكا وطاغيا. إنّ إيران، بحصولها على أسلحة نووية، قد تتشجع لتصبح أكثر إصرارا على مواقفها في المنطقة، إلا أنّ القدرات التقليدية الأمريكية المتفوقة والشراكة الأمريكية الإقليمية المعززة قد يردع إيران على الأرجح، من القيام بأي عمل مؤذٍ مهم، كإغلاق مضيق هرمز أو مهاجمة القوات الأمريكية مباشرة. فالولايات المتحدة تملك خيارات الحرب القصيرة التي يمكن توظيفها لردع إيران من أن

تصبح مسلحة نوويا، وثني دول أخرى أيضا عن ذلك أيضا. وهذا يتضمن طمأنة الحلفاء والأصدقاء في المنطقة، تعزيز الدفاعات الفعالة والسلبية، تطوير قدرات الرد الاستباقي والسريع، وتعزيز حوافز الحد من الانتشار النووي وأنشطة مكافحة الإنتشار.

ومن الواضح أنّ هذا النقاش يعلق آمالا كبرى على جميع الأفرقاء الذين يوافقون على فكرة الإستقرار كمفهوم، وكذلك على فعالية الديبلوماسية. إلا أنّ أولئك الذين يحتجون بأن الترسانة النووية الإيرانية قد تكون ذات قيمة عملانية ضئيلة، عليهم أولا أن يتوجهوا إلى الحقيقة البسيطة بأنّ إيران تسعى بنشاط للحصول على قدرة كهذه.

إن النظام الإيراني يتولى إنشاء ترسانة نووية كما يكرس مستوى أساسي من موارده وثرواته ويجري مقايضة كبرى من رأسماله السياسي للمثابرة بإتجاه ذلك المسعى. فقوة الردع النووي تتخطى الفرضية الأساسية بأنّ البلدان لن توظف الأسلحة النووية بسبب خوفها من ضربة مضادة، كما أنّ جوانب عدة شديدة الأهمية لنموذج الردع النووي التقليدي غير حاضرة بما يتعلق بإيران. بالإضافة إلى أنّ المرء عندما يدرس النزاع بما يتعدى الحد النهائي لسلة الأفكار المتقاربة، فإنه يكتشف بأنّ الردع النووي، حتى عندما يكون فعالا، يمكنه أن يثير صراعا على مستويات أخرى، وأن بإمكانه في الواقع أن يشكل قوة عدم إستقرار.

متطلبات الردع:

إنّ نموذج الردع النووي أثناء حقبة الحرب الباردة والكلاسيكية إفترض وجود عدد من المتطلبات تتخطى بلدين يمتلكان أسلحة نووية وفي حين القوائم تختلف من محلل إلى آخر، فإنّ معظمها يتضمن التالي:

1) على كلا الفريقين، أو الأفرقاء، في المعادلة النووية أن يكونوا "ممثلين منطقيين"، وهو ما يعني أنّ عليهم أن يكونوا قادرين على فهم التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، وتقدير أمور أخرى(خاصة المحافظة على الحياة)، وأن يكونوا قادرين على رؤية النتيجة الهدامة للنزاع النووي.

2) على الفريقين أو الجميع إمتلاك القدرة على القيام بضربة ثانية، ما يعني القدرة على إستيعاب الضربة الأولى لعدو وإطلاق هجمات مضادة مدمرة.

3) على كل الأفرقاء أن يكونوا على معرفة تامة بحجم، تركيبة وقدرات قوات العدو النووية.

4) على كل الأفرقاء إمتلاك وسائل إتصالات مفتوحة ودائمة، خاصة في أوقات الأزمة.

5) على جميع الأفرقاء القبول بنموذج الردع، وكذلك بحق الآخر بالوجود كدولة ذات سيادة.

إنّ كل عنصر من هذه العناصر جدير، بدوره، بالدرس.

المنطق :

إن فرضية "المثل المنطقي" تعتبر شديدة الأهمية بالنسبة لنموذج الردع، إذ على كل الأفرقاء أن يمتلكوا الثقة بأنّ صناع القرار الأعداء هم أشخاص منطقيون، مدفوعون بنفس نماذج الهواجس والرغبة بالمحافظة على السلام والحياة الإنسانية. ويسعى الفاعلون المنطقيون، بالأساس، إلى توسيع فرص الإستمرارية والبقاء. أما الأنظمة التي كانت قد أظهرت ميلا لسلوك عشوائي لا يمكن التكهن به، فلا تناسب النموذج كثيرا، في الواقع، قد لا يمكن ردعها لأنها لا تدرك بالكامل التهديد الذي تواجهه - أو أسوأ من ذلك حتى - قد لا تهتم بالعواقب.

وفي حالة إيران، فإنّ مصطلح "المنطقي" قد يكون خطأ بالتسمية. فالكلمة تستبطن فهم العلاقات بين الوسائل والنهايات وكذلك معرفة الأعمال والعواقب. أما بخصوص الردع، فإنّ الفرضية تقول بأنّ الشخص المنطقي لن يخاطر بالقيام بتدمير معين، خلال مثابرة لتحقيق أهدافه الأمنية الوطنية لأن النتيجة قد تكون معاكسة - ليست أمنية وإنما إبادة.

وعلى كل حال، من المحتمل أن يكون كلاهما منطقيا مع الإحتفاظ بمجموعة طروحات منفصلة بالكامل حول طبيعة ذلك الواقع والعواقب المميتة. بمعنى آخر، قد يعتقد المرء بأنّ هناك مصالح أكبر من المحافظة على الحياة. إنّ ظاهرة الإرهاب الإنتحاري هي إحدى القضايا المطروحة؛ فالفجر الإنتحاري لا يمكنه الإستفادة من نشاط العنف الذي يرتكبه / أو ترتكبه، على الأقل هنا على الأرض فالبعض كان قد قرر بان الموت أفضل من الحياة بظل بعض اشكال القمع ويرى آخرون كطريقة لتحقيق السمعة والإحترام، الأمر الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه بأي طريقة أخرى. كما لا يزال آخرون يسعون إلى الجزاء في الحياة الآخرة المفترضة، أي الأبدية في الجنة مقابل لحظة القساوة الموجودة على كوكب الأرض.

أما إذا كان بالإمكان رفع مفهوم الإنتحار، لمواصلة الأهداف السياسية، إلى مستوى وطني، فهو ما علينا أن ننتظر لنراه، وعلى كل حال، هناك سبب للإعتقاد بأنّ أعضاء القيادة الإيرانية الأسايسيين متعاطفين مع فكرة "المهدوية"، ما يعني الإيمان بالإمام المختفي، أي المهدي الذي يؤمن كثيرون بأنه المخلّص الإسلامي المنتظر، وبذل الجهود للتحضير لعودته.

وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، نفسه، قد صرح بأنّ مهمة الثورة الإسلامية الأساسية هي تعبيد الطريق لعودة ظهور الإمام الثاني عشر، أي المهدي، كما أنّ اولئك المتمسكين بهذا الإعتقاد يتكهنون بزمن الفوضى والعنف، أي دمار العالم الوشيك، الذي سيعمل كمحفز يعجل بعودة المهدي. وفي حين يجادل البعض إن كان بإمكان العمل البشري، أم لا ، تسريع هذا الحدث، فإنّ هذا المعتقد الإيماني منتشر بين أفراد القيادة الإيرانية وهو ما يجب أن يتوقف عنده صناع السياسة قليلا. فالممثل المنطقي الواقع تحت تأثير فكرة المهدوية قد يرى، بالفعل، الصراع

النووي بمثابة خيار مقبول، وحتى مفيد، إذا ما كان سيسرع زمن خلاص البشرية. وهذا ليس اساسا صلبا لإطار عمل ردع نووي.

قدرة القيام بالضربة الثانية.

إنّ القدرة على القيام بالضربة الثانية هو العنصر المركزي المتماسك لمبدأ التدمير المؤكد المتبادل (MAD). فهو ما يجعل الدمار أمرا أكيدا، لأنه ليس بإمكان أي فريق نزع سلاح الفريق الآخر تماما بهجوم مفاجئ وصاعق. (إنه تدمير "متبادل" عندما يمتلك كلا الجانبين هذه القدرة الأساسية لنموذج الإستقرار). إنّ تطوير ونشر قدرة الضربة الثانية الحقيقية يتطلب سنوات من العمل على أنظمة السلاح، الإستراتيجيات، التدريب وجوانب أخرى للتجهيزات النووية.

وفي حالة الشرق الأوسط، فإنّ هذا قد يتطلب أن يأخذ أي فريق من أفرقاء نموذج الردع على عاتقه القيام بدعم وزيادة التسلح الهائل للحصول، وببساطة على القدرة لردع حرب نووية، كم أنّ سباق التسلح هذا، بدوره، قد يحث على الأرجح على الإنتشار النووي إلى بلدان أخرى في المنطقة، مما سيضاعف حالات الغموض والإلتباس. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي بلد، يقبل بإطار عمل مبدأ التدمير المؤكد المتبادل (MAD)، أن ينشر دفاعات صواريخ بالستية، لأنّ أعلى مستوى من الإستقرار يعتبر أمرا متحققا عندما تكون جميع البلدان دون دفاعات، وهو ما يجعل قدرة العدو على القيام بالضربة الثانية أمرا معقولا أكثر.

كان هذا هو المنطق الإستراتيجي الذي تم التوصل إليه في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عام 1972 (ABM). وعلى كل حال، من المشكوك فيه إعتناق مبدأ تأثيرات اللادفاع المسببة للإستقرار، بسرعة، في منطقة على فوهة بركان.

الشفافية :

إن الشفافية ضرورية لردع نووي فعال. فكل فريق يجب أن يمتلك معلومات، قدر الإمكان، عن قدرات العدو النووية لفهم مخاطر القيام بعمل ما بشكل مناسب. فمن دون هذه المعرفة تحديدا، فإنّ قوة ردع العدو قد تفتقر للمصداقية، وهذا بنفسه عامل عدم إستقرار. فكل الإفرقاء يجب أن يكونوا على ثقة بأنّ ترسانتهم ستكون قادرة على الصمود إزاء أي شربة للعدو، وفي نفس الوقت لن تكون قادرة على تدمير قوة العدو، بشكل كامل، إذا إستخدمت بشكل هجومي. وللحصول على هذا المستوى من الضمان، هناك حاجة للتوصل إلى معاهدات أو أشكال أخرى من الإتفاقيات تحد من عدد ونوع القوة التي قد يضعها كل فريق قيد العمل والتنفيذ. كما أنّ هناك حاجة لوضع أنظمة تفتيش وإثبات لكي يشعر كل فريق بالثقة بأنّ الحدود المتفق عليها هي حدود مراقبة. ومن المستبعد جدا أن يكون بالإمكان وضع هذا النوع من الهيكلية المعقدة في حالة إيران؛ إن بناء إطار عمل شفاف سيكون أمرا صعبا، تحديدا من بلدين لا يرتبطان بعلاقات ديبلوماسية مع بعضهما البعض.

كما أنه ، حتى أثناء الحرب الباردة، كانت أنظمة الإثبات قد ابتت أنها مثيرة للجدل وصعبة التنفيذ بالقوة. أما هذه المشاكل، فقد تكون أضخم بكثير في الشرق الأوسط.

الإتصالات :

ولكي تكون قوة الردع فعالة، يجب أن يكون جميع الأفرقاء قادرين على التواصل بوضوح، بصراحة ومن دون إنقطاع، خلال أوقات الأزمة. وهذا الأمر شديد الأهمية لبناء نوع من العلاقة على أساسي الثقة المتبادلة والعاطفة، مما يقلل من مخاطر سوء الفهم إلى الحد الأدنى، ويعمل على تجنب نشوء حرب عرضية. فخلال الحرب الباردة، كانت أكثر الدلالات الجديرة بالملاحظة بخصوص هذا المطلب هو "الخط الساخن" المؤسسة بين البيت الأبيض والكرملين في بداية أزمة الصواريخ الكوبية. كما يجب تأسيس آليات تواصل وبروتوكولات في الشرق الأوسط، وهو مشروع قد يتصادم مع نفس القضايا والحدود كهيكلية الشفافية.

القبول بالوضع القائم :

وفوق كل ذلك، فإنّ نموذج الردع النووي متأصل في مبدأ القبول بوجود العدو. فتوجه الوضع القائم لا يسعى إلى إجراء تحولات تعديلية للنظام، ليس من خلال إستخدام القوة النووية على الأقل. فالنموذج يدرك أيضا بأنّ نشر التغيير بوسائل أخرى قد يؤدي إلى قوى عدم إستقرار على المستوى النووي، مما يؤدي إلى حرب نووية.

وحتى الآن، لا يوجد سبب للإعتقاد بأنّ إيران تقبل بوجود إسرائيل أو تحترم وجود الولايات المتحدة أو بلدان أخرى. فإيران دولة ثورية ضمنيا تقوم بإلقاء خطب سياسية صريحة عن التحول الراديكالي. فإيران المسلحة نوويا قد لا تقوم بإستباق (من حيث الزمان والمكان) هذا الوضع التعديلي القديم، خصوصا أنها ستكون قادرة بشكل أفضل على مواصلة أهدافها بالتحول الإقليمي...

ثنائية القطب :

وحتى لو تطابقت الشروط المذكورة آنفا والقضية الإيرانية، فإنّ نموذج الردع النووي الكلاسيكي يفترض وجود نظام دولي ذي قطبين (أو إقليمي في هذه الحالة). وخلال الحرب الباردة، كان هذا إفتراضيا منطقيا - إن لم يكن مناسبا تماما. وبالتأكيد، كانت الهيمنة والقوة موجودتان لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولذلك، فقد تجاهل معظم الترسانات النووية الفرنسية، البريطانية، والصينية. أما سبب هذا التجاهل، فكان واضحا : إتجهت القوى الأقل (قوة) لتعقيد النماذج، في حين أنّ نظام القطبين صنع نظرية اللعبة الموضوعية الأكثر فهما وملائمة.

على كل حال، إنّ الوضع الإستراتيجي ما بعد عالم الحرب الباردة هو وضع أكثر تعقيدا. فالمعادلة النووية في الشرق الأوسط لن تكون، وبوضوح، محدودة بإيران وإسرائيل. فالولايات المتحدة

هي شريك محتمل باي أزمة نووية في المنطقة، كما قد يصبح أفرقاء آخرين متورطين ما إن يبدأ سيناريو نووي ما بالإنتشار - سواء إيراني - إسرائيلي أو غيره. فروسيا، على سبيل المثال، قد يكون لديها مصلحة في السعي لصنع توازن مع القوات الأمريكية لمنع القوات الأمريكية من التدخل. أما الصين، القلقة بشأن الوصول إلى موارد الطاقة، فقد تسعى أيضا لإستخدام الضغط النووي، كما أن من المنطقي الشك بأن تصبح الهند، باكستان، كوريا الشمالية أو الدول النووية ألأوروبية متورطة أيضا إذا ما تصاعدت الأزمة.

ولا تحتاج أي دولة من هذه الدول إلى إستخدام أسلحتها، فعليا، للتأثير على التوازن النووي، إنما عليها فقط إظهار ميلا حقيقيا للقيام بذلك. وبذلك، قد يكون من المتوقع لعملية تطوير الأسلحة النووية في إيرا، منطقيا، أن تحث على جهود أبحاث وتطوير (نووي) مشابهة في الدول المجاورة، تحديدا، العربية السعودية. وبالكاد تكون مصادفة قيام ست دول عربية، في تشرين الثاني 2006، ووسط الهواجس الدولية المتنامية حول برامج إيران النووية، بالإعلان أنها قد تقوم ببرامج أبحاث نووية.

وبإختصار، سيكون خطأً خطيرا من جانب المخططين الإستراتيجيين القيام بتخفيض المعادلة النووية في الشرق الأوسط إلى نظام ثنائي القطب يكون مفهوما أكثر، أو الإفتراض بأن القوى المحركة للتنافس الأمريكي - السوفياتي ملائمة عالميا لبلدان وظروف أخرى.

ويأتي التركيز على الرد من قصور آخر أيضا. فهو يقلل من أهمية الفكرة بأنّ إيران قد تكون فعلا تسعى للحصول على ترسانة نووية تجعلها قادرة على شن حرب نووية والفوز بها، تحديدا ضد إسرائيل. فإذا ما كانت طهران تعتقد أن بإمكانها إمتلاك القدرة على القيام بالضربة الأولى الفعلية ضد القدس؛ مما يعني أنّ يعني أنّ بإمكانها تدمير قدرات إسرائيل النووية كلياً بهجوم واحد كبير، فإن المنطق الضروري لإستراتيجية نووية يفترض إطلاق ما يُعرف بهجوم "صاعقة من السماء" (المفاجئ).

وهنا قد يستشهد المشككون بوجود المظلة النووية الأمريكية، وإمكانية أن تثأر واشنطن ضد أي هجوم إيراني كهذا. إلا أنّ هذا منطق موضع تساؤل حول الأساس الذي سيوضع عليه نموذج الردع. ومن المحتمل أن لا تختار الولايات المتحدة الرد إذا ما تمثل الأمر لها أمرا واقعيا، حيث أنّ الولايات المتحدة لن يمكنها القيام بشيء لإستعادة ما دمره الإيرانيون. كما أنّ المضي بالحرب لن يكون خاليا من المخاطر. فصناع القرار الأمريكي سيكون عليهم وزن المكاسب المختلطة للقيام بصربة نووية ضد طهران، التي ستؤدي، بشكل محتمل، إلى ملايين الضحايا المدنيين بالإضافة إلى ضد خطر هجوم نووي إنتقامي إيراني ضد مراكز أمريكية آهلة بالسكان : "هل يستحق المر مقايضة نيويورك بطهران لإحقاق العدالة بشأن القدس؟" هل ستعرض الولايات المتحدة حياة ملايين الأمريكيين للخطر كرمي لحليفها المنهزم؟ قد يكون الجواب نعم، لكن سيكون هناك أصوات

معارضة قوية. كما أن الحقيقة الفعلية هي أن صناع السياسة الأمريكيين سيكون عليهم أخذ تساؤلات كهذه بالحسبان. المثال عن الردع الفاعل.

الردع عبر نطاق الصراع :

تتجدد المناقشات حول القدرة النووية لإيران وتتركز على تاثيرا هذه القدرة على نهايات نطاق الصراع، مما يعني إحتمال نشوء حرب نووية وفرض الردع والرد النووي. فالردع النووي له وقع على كل مستويات الصراع : النووية، التقليدية، وغير التقليدية. وسواء كان بالإمكان، بنجاح، ردع إيران أم لا عن توظيفها أسلحة نووية في حرب، فقد يكون للقوة النووية الإرانية الحضارة تعقيدات حاسمة بالنسبة للأمن الوطني الداخلي، تحديدا منطقة الشرق الأوسط.

فالردع على المستوى النووي يمنع نموذجا واحدا من الصراع، لكنه يصنع، على الأرجح، صراعا آخرا باشكال مختلفة. فقد تكون قوة الردع، خلال الحرب الباردة، قد نالت مصداقية بمنعها مواجهة على المستوى النووي، إلا أن الفترة كانت فترة سلم تحديدا. فالصراعات في فييتنام، أفغانستان، التدخل السوفياتي في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، الغزو الأمريكي لغرينادا (الدولة العميلة للسوفيات)، وعدد من الحروب البديلة ونزاعات حرب العصابات والشبكات الإرهابية الدولية برعاية السوفيات، كلها تشهد على مستوى العنف المتدني بالنسبة لما قد يحصل عند الإنتشار النووي تحت المظلة النووية.

وكان صناع القرار الأمريكيون والسوفيات قد يعوا أيضا إلى تجنب تصعيد النزاعات المحلية "كانت الحرب في فييتنام حالة كلاسيكية. فالولايات المتحدة، الأكثر قوة من فييتنام الضمالية والقادرة على هزيمة العميل الشيوعي عسكريا من دون اللجوء إلى أسلحة نووية، إختارت تحددي أسلوبها بحيث أن الحرب كانت دائرة من دون أن يكون هناك هواجس تصعيد قد تشمل، بشكل محتمل ، جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، أو إتجاه القيادة ربما نحو رد نووي.

ولم تسع واشنطن، بحسم، إلى هزيمة هانوي، لأنّ خطر القيام بمجهود كهذا قد يقود إلى حرب عامة في جنوب رشق يسيا، وربما في أوروبا حتى. أما في الحالة الأخيرة (أوروبا)، فربما تكون مترافقة بنتائج نووية. وكانت الولايات المتحدة، في النهاية، مستعدة للقبول بالهزيمة في فييتنام بدل المخاطرة بالتصعيد. فالإستعدادات لتكبد هزائم محلية بدلا من المخاطرة بعواقب صراع نووي، تُعتبر ديناميكية قوية تؤثر، بشكل متفاوت، على قوى نووية اضعف وأكثر تلونا وتغييرا.

وبناء عليه، ورغم هيمنة القوة النووية والتقليدية الأمريكية عالميا، فإنّ الولايات المتحدة يمكن أن تنهزم عندما تواجه بعدو مصمّم قادر على إنزال الأذى والتسبب بعنف بمستويات تجدها الولايات المتحدة غير مقبولة أو متعارضة مع أهدافها المطلوبة. وهذا يحدد أحد الأسباب التي تعتبر فيها إيران

الأسلحة النووية شيئًا قيما : جعل إمتداد الصراع قادرا على البقاء بمستوى منخفض بإدخال عنصر الخوف من التصعيد.

ولأن كل الفاعلين الذين يمتلكون أسلحة نووية قد يعتبرون أنفسهم في وضع آمن من التصعيد بإتجاه حرب شاملة، لإغن بإمكانهم أن يحاربوا على مستويات أدنى مع حصانة نسبية.

كما قد يكون لدى الولايات المتحدة خيارات أقل لمواصلة سياسة تغيير النظام في إيران، بما أنه من غير الحكمة وضع القيادة الإيرانية الحالية في وضع تكون فيه على شفير الهاوية ولا شيء لديها لتخسره بإطلاقها ضربة نووية، أو تكون في وضع يفقد فيه النظام السيطرة على رؤوسه النووية.

إستخدام القوة بمستوى تقليدي :

تعتبر الولايات المتحدة، حاليا، القوة العسكرية التقليدية المهيمنة عالميا. فالإنفاق الدفاعي الأمريكي يبلغ حوالي ثلثي موازنة الدفاع الإجمالية لباقي العالم مجتمعا، كما أنه أكبر بـ 80 مرة من الإنفاق الدفاعي الإيراني. ومنطقيا، يمكن التوقع أن الولايات المتحدة ستنتصر في نزاع تقليدي محض مع أي بلد تقريبا. كما من المرجح أن يكون أي بلد منهزم عسكريا على يد الولايات المتحدة مستعدا للمباشرة بإصلاح سياسي؛ وبمعنى آخر، القيام بتجربة تغيير النظام. وعلى كل حال، من المستبعد أن تواصل الولايات المتحدة نزاعا كهذا ضد بلد يمتلك قدرة نووية. ويتساءل المرء ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون قادرة أو مستعدة للإندفاع بإتجاه بغداد في العام 2003 في حال كان نظام صدام حسين يمتلك أسلحة نووية. أما مثال كوريا الشمالية، فهو أيضا بارز هنا. فقلة من الناس قد يطرحوا تدخلا عسكريا ضد دولة كيم جونغ لي الستالينية، وذلك يعود إلى حد كبير، إلى النتائج التي لا يمكن التكهن بها إذا ما إستخدمت كوريا الشمالية أسلحتها النووية المفترضة. وهذا يبرهن أنّ إمتلاك القدرة النووية يستطيع ردع الدول على المستويين التقليدي وكذلك النووي.

إلا أن قوة الردع ليست دائما متوازنة بشكل متساو. فدولة نووية أكثر تلونا تسعى إلى مكاسب صغيرة بإستخدام قوة تقليدية، قد لا تواجه عملا إنتقاميا من الولايات المتحدة، إذا كان الخطر الظاهرة لا يستحق ذلك ولا مكاسب حقيقية من ورائه. وبناءً عليه، وعلى المستوى التقليدي، قد يصبح إستخدام القوة أكثر جاذبية لإيران وبنفس الوقت اقل جاذبية للولايات المتحدة. إنّ إيران المتسلحة نوويا قد تشرع بالقيام، مبدئيا، بعمليات تقليدية ثانوية - كالإستيلاء على منصات نفطية في المياه الإقليمية المتنازع عليها أو الضغط بمزاعم لها تتعلق بالممر المائي لشط العرب بإحتلالها قطع أراضي - كطريقة لاختبار الحل الأمريكي أو الاقليمي.

أما اليوم، فإن نموذج العمل العسكري التقليدي الإيراني العلني قد يكون سبب الحرب وال1ريعة لها، أي أنه إستفزاز بإمكان الولايات المتحدة أن ترد عليه بقوة هائلة مبررة. لكن لو كانت إيران قوة نووية، فسيكون على صناع القرار الأمريكيين التفكير بشكل حذر أكثر

بكثير حول كيفية الرد ونوعه. فالرد العسكري بحاجة لأن يكون محدودا لمنع التصعيد. وسواء إعتقدوا، أم لم يعتقدوا، بأنّ إيران بإمكانها إستخدام أسلحة نووية بالرد على تحركات عسرية تقليدية للولايات المتحدة وحلفائها، فإن مخططي التحالف عليهم أن يأخذوا إمكانية حصول ذلك بالحسبان. كما عليهم أن يأخذوا بعين الإعتبار ردود محتملة لدول أخرى تمتلك قدرة نووية ولديها مصالح في المنطقة، كالإيرانيين. ومن دون شك، يُعتبر ظرف القرار هذا أكثر تعقيدا وخطرا من أي ظرف آخر واجهه صناع السياسة خلال أيام الحرب الباردة بين القطبين.

وهناك عدد من القضايا الإفتراضية الظرفية المطروحة في الوطن في هذه المرحلة. أحدها سيناريو مألوف جدا لمخططي الحرب الأمريكيين، قيام النظام الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وتعرض العالم إلى عملية إبتزاز الطاقة من خلال إستراتيجية "حرمان الدول من الوصول إليها" وحاليا، بإمكان التحالف أن يرد بإرساله أسطول صغير لفتح المضيق بالقوة، مصحوبا، على الأرجح، بحملة جوية عقابية ضد أهداف عسكرية، سياسية أو إقتصادية ذات قيمة عالية. وفي هذا الوقت، لا يكون لدى النظام الإيراني رد فعل فعال.

إلا أن إيران المسلحة نوويا مع صواريخ متوسطة المدى أو أنظمة إطلاق أخرى، قد تعقد موضوع التخطيط الحربي بشدة. إذ قد يكون على مجموعة حاملات الطائرات البقاء بعيدا جدا في عمق المياه الإقليمية. كما أن كثافة الحملة الجوية العقابية يجب وزنها مقابل إحتمال سعي إيران إلى مهاجمة أهداف محلية أمريكية، بأسلحة نووية ربما. وسيكون على صناع السياسة أن يتساءلوا عن المدى الذي ستكون الولايات المتحدة قادرة على الإعتماد على شركائها في التحالف في أوروبا، إذا ما كانت تلك البلدان ضمن مرمى الصواريخ الإيرانية ذات الرؤوس النووية.

وفي سيناريو آخر، تشن إيران غزوا بريا من خلال جنوب العراق إلى الكويت، وصولا إلى العربية السعودية. وبقيامها بذلك، يكون بإمكان إيران الإمساك والسيطرة على أربع من أصل خمسة أكبر دول من حيث الإحتياطات النفطية الأعلى في العالم. وبإستيلائها على حقول النفط، لا يكون لإيران مطالب أخرى، وتحافظ على تدفق النفط. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد، مع علمه أنّ إيران قد تلتجئ إلى الأسلحة النووية إذا ما إستخدمت الإجراءات العسكرية المضادة؟ هل سيتم إتخاذ إجراء عسكري مع خطر إعلاق معظم مصادر التصدير النفطي الشرق أوسطي؟ أم أنّ المجتمع الدولي سيستنتج بأنّ مخاطر اللإستقرار لصراع أكثر إمتدادا، تسببه الترسانة النووية الإيرانية، قد تم تجاوزها من حيث الأهمية بسبب الرغبة المشتركة والجامعة للمحافظة على التدفق المستمر للنفط.

وفي سيناريو ثالث، تبدأ الثورة الديمقراطية، المنتظرة طويلا، لتطوير إيران. إذ تتقلب الجماهير الحاشدة في الشوارع متظاهرة ضد قوانين قاسية متزايدة ومفروضة من قبل الحكومة الراديكالية في طهران. وتبدأ مجموعات الطلاب والعمال والليبراليون وبعض وحدات الجيش والشرطة حتى،

بالإندماج بقوة ثورية حقيقية. ويرسل النظام، ردا على ذلك، جنود الصدم، البازداران (الحرس الثوري الإيراني) لوضع حد للاضطراب. وفي إجراء صارم على نموذج تيانانمن سكوير، تندفع الدبابات لسحق (جرفيا) الثوريين، الذي سيقومون بمنشدة قوى التحالف القيام بالتدخل. وفي محيط غير نووي، بإمكان الولايات المتحدة إعطاء الثورة الأوكسجين والدعم والمساعدات الأخرى الكافية لتفادي حصول كارثة على القل، وربما حتى المساعدة لفرض التوازن لصالح الشعب الإيراني - والقيام بذلك بموافقة أكثرية المجتمع الدولي. أما إذا كان لدى النظام السلاح النووي، فمن المشكوك به أن تخاطر الولايات المتحدة بالتدخل.

كما أنّ المجتمع الدولي قد يعارض فعليا دعم الحركة الديمقراطية الإيرانية خوفا من قيام القادة افيرانيون بشن صراع اللحظة الأخيرة على نموذج الأرماجيدون، إذا ما واجهوا للإطاحة بهم وشعروا بأن لا شيء لديهم ليخسروه.

الأسلحة النووية والإرهاب :

على كل حال، سيكون الأمر بمستوى حرب تقليدية حيثما يغلب الشعور بتأثيرات الردع النووي المؤدي لعدم الإستقرار. فخلال الحرب الباردة، ساند الإتحاد السوفياتي حركات حرب العصابات الشيوعية لأجل أهداف إستراتيجية أبعد لموسكو، بمعنى تقصير الصراع التقليدي. وقد ردت الولايات المتحدة أيضا بإطار عمل حربي محدود مع مبدأ ريغان بدعم حركات التمرد المناهضة للشيوعية. إنّ حروبا بديلة كهذه تُعتبر حذابة بالنسبة للقوى النووية، لأنها لا تملك فرص تصعيد كبيرة، ولأنها لا تشمل عمليات نشر للجيش على مستوى كبيرة ومكلف، ولأنها تسمح بالمحافظة على إمكانية إنكارها المعقولة ظاهريا.

وكانت إيران، ولوقت طويل، دولة راعية للجماعات الإرهابية البديلة، وأكثرها لفتا للإنتباه حزب الله في لبنان. وكانت الولايات المتحدة قد وقعت في شرك مخالب القط الإيراني خلال التدخل الأمريكي ما بين عامي 1982- 1984 في لبنان؛ يُعتقد عموما بأن حزب الله كان القوة التي وقفت خلف تفجيرات 1983 لثكنات المارينز والسفارة الأمريكية في بيروت، وكذلك عملية خطف وقتل وليام باكلي، رئيس قسم CIA. وأمريكيين آخرين (وقد أنكرت إيران وكذلك حزب الله عددا من هذه التهم، وهو ما ينسجم مع إمكانية الإنكار المعقولة ظاهريا). ولا يزال حزب الله أحد أكثر الأدوات الإيرانية فاعلية للتأثير على الأحداث في المنطقة. ومن المعروف عن المجموعة أنها تمتلك إمتدادات عالمية.

إن ميل إيران لإستخدام الإرهابيين وجماعات أمامية أخرى لمواصلة مصالحها يُستبعد أن يزول مع الحدث الطارئ، أي القنبلة الإيرانية. وفي الواقع، سوف يتزايد ذلك مع شعور النظام بالأمان، بشكل

متزايد، من عمل إنتقامي بارز. ولذلك، فإن على المرء أن يتوقع إرتفاعا بالهجمات الإرهابية وأنشطة التمرد في مناطق يكون لإيران مصالح فيها.

أما بما يتخطى ما يستطيع التأثير المحرّك للردع النووي إمتلاكه بخصوص صراع منخفض الشدة، فهناك إحتمال إستخدام الإرهاب، أيضا، كأنظمة إطلاق لشحنات نووية متفجرة خارج إطار عمل الردع. وهذا ما يُدعى بـ "تأثير الصلة المرابطة" للدول المراقة، أسلحة الدمار الشامل والجامعات الإرهابية، والذي كان الدعامة الفكرية الأساس لقرار مواصلة تغيير النظام في العراق.

إنّ منطق "الصلة المترابطة" هو أنه يحبط قوة الردع بإزالته المحاسبة من المعادلة، إذ لا يمكن تحميل دولة ما مسؤولية على ضربة نووية هجومية ما لا يمكن ردعها؛ فالإنتقام النووي لا معنى له في سياق إستهداف مجموعة إرهابية ما ، تحديدا تلك التي تعتنق فكرة الشهادة.

وبمقاربة إيران مع العراق، فإن أركان "الصلة المرتباطة" الثلاثة جميعا لا توحي بالثقة كثيرا. فإيران لديها رغبة محدودة وقدرة متنامية لتطوير أسلحة نووية، كما لديها غستقرارا اقل بكثير وروابط قديمة وممتدة مع جماعات إرهابية دولية لديها إمتدادات عالمية.

وكان مفهوم الصلة المرابطة قد تم التقليل من أهميته من قبل بعض الذين يعتقدون بأن ليس هناك من نظام يمكن أن يضع اسلحة نووية بأيدي إرهابيين بسبب الخوف من فقدان السيطرة على الأسلحة، وربما إستخدامها ضد أهداف أخرى أو حتى ضده هو نفسه. لكن لا يلزم كثيرا من الخيال لتشكيل عملية مراقبة إزاء سوء الإستخدام، كوضع شيفرات أو مفاتيح للأسلحة، بحيث لا تكون متوفرة للجماعة البديلة حتى يكون السلاح قد وصل إلى مرحلة التوافق عليه وجاهز للتفجير. إلا أن من المحتمل أنّ تحصل الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية من خلال الرشوة أو سرقته من إيران أو بلدان مشابهة أقل تطورا لها بروتوكولات أمنية مثيرة للتساؤل.

إنّ هذا الإحتمال لوحده يظهر تأثير اللإستقرار لإنتشار الأسلحة النووية، أكثر الأسلحة تدميرا اللإنسانية، إذا ما وضعت، تدريجيا، برعاية حكومات محل تساؤل من ناحية إمكانية الإعتماد عليها، إقتصادها، وخبرتها. وسواء كان سيناريو "اللصة المرابطة" مفعلا بواسطة التخطيط أم بالحماقة وعدم الكفاءة، فإنّ النتائج ستكون مدمرة بشكل مساوٍ.

إن الشكوك المطروحة في النظام الدولي هي بسبب إحتمال وجود دولة "الصلة المترابطة" القادرة تماما في غيران. وقد قاد ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أوائل العام 2006 إلى الإعلان بخطاب له بأنّ "قادة الدول الذين قد يستخدمون الوسائل الإرهابية ضدنا ... يجب أن يفهموا بأنهم قد يعرّضون أنفسهم لرد صريح وأكيد ومناسب من جانبنا". وبقيامه بذلك، كان الرئيس الرفنسي يحاول إرجاع قوة الردع إلى المعادلة الإستراتيجية بتهديده إيران. إ قد يتم تحميل طهران (أو دول أخرى

راعية للإرهاب)، بشكل أساسي، المسؤولية عن أية ضربات بأسلحة الدمار الشامل ضد الأرض الفرنسية من قبل جماعات بديلة.

من الذي يمكن ردعه ؟

يجب الإشارة بأنّ هناك إطار عمل ردعي نووي مستحسن واكثر متانة من ذلك الذي للتدمير المؤكد المتبادل (MAD) ، وهو إمتلاك أحد الفريقين لأسلحة نووية دون الأخر. إنّ إطار العمل المستحسن هذا موجود الآن في الولايات المتحدة ودول أخرى تمتلك القوة المتفوقة. وسيكون من غير المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة وقوى نووية أخرى المساعدة ببناء نموذج بديل، بحيث تصبح كل البلدان أقرب للكافؤ الوظيفي.

أما القضية المطروحة الآن، فليست حول ردع إيران ما إن تطور أسلحة نووية. فالسؤال الأكثر بروزا هو : إلى أي مدى ستصل إيران المسلحة نوويا بردعها بقية دول العالم ؟

هناك نقاط مسجّلة لسيناريوهات قصيرة محتملة لحرب نووية تبرهن أنّ الردع على المستوى النووي لا يترجم أوتوماتيكيا إلى إستقرار بمستويات صراع أكثر تدنيا.

وبالواقع، إنه يقود إلى عدم إستقرار دائم، بما أنّ الأنظمة تواصل نزاعاتها بوسائل أخرى معتمدة على أوراق إعتمادها النووية لردع الولايات المتحدة، أو أي قوة أخرى، عن إستخدام إجراءات (عسكرية) حاسمة. فإنّ السماح، بحذر، للنظام الإيراني بإرتداء عباءة الثورة النووية قد يكون فعل تقاعس إستراتيجي كارثي وعمل سيجعل العالم أكثر خطرا بكثير.

بلاك ووتر أمريكا"...
قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق

ترجمة وتحرير: إياد ونوس

في الوقت الذي تدعو فيه حكومة بوش لنزع الأسلحة الفوري لما يسمى الميليشيات "الخاصة" و"غير الشرعية" في لبنان والعراق، تقوم بتقديم مئات الملايين من الدولارات لقوات المرتزقة العالمية الخاصة بها والموكل إليها حماية الشخصيات والمؤسسات الأمريكية في الخارج. إن هذا البرنامج الخاص الذي يمتد إلى سبع وعشرين دولة على الأقل، شكل مصدر ربح كبير لإحدى المؤسسات المرتبطة بالجمهوريين بشكل خاص وتدعى: "بلاك ووتر أمريكا" (Blackwater USA).

مؤسس "بلاك ووتر" هو ال"ميغا- مليونير" المتطرف اليميني الأصولي والضابط السابق في البحرية إيريك برينس، سليل أسرة غنية من المحافظين لطالما قامت بتمويل الحركات اليمينية المتطرفة.

وتعتبر منظمة "بلاك ووتر أمريكا" إحدى أكبر وأقوى منظمات المرتزقة السرية في العالم. ويقع مركزها في المناطق البرية المهجورة من شمال كارولينا، وتشكل الجيش الخاص الأكثر نموا على وجه الأرض، بقوات قادرة على القيام بعمليات قلب الأنظمة الحاكمة في أي بلد في العالم.

1- علاقة "بلاك ووتر" بالحكومة الأمريكية

تقوم بلاك ووتر بحماية كبار المسؤولين الأمريكيين والكثير من العمليات العسكرية، ومع ذلك لا توجد تفاصيل كثيرة عن عمليات هذه المنظمة في العراق، وأفغانستان، وحتى داخل الولايات المتحدة.

وتمثل "بلاك ووتر" نموذجا لصعود جيوش المرتزقة القوية، التى تتراوح من القوات المدرعة المتعطشة للدم كالتى قادت العمليات العسكرية في الفلوجة، إلى القتلة الأفراد الذين ينفذون الاغتيالات الخاصة عن سطوح المنازل كما في النجف.

يستقبل قادة هذه المنظمة حاليا كأبطال في العاصمة الامريكية. وقد أظهرت تقارير معهد "ذي ناشين" عن سجلات الحكومة الأمركية مؤخرا أن حكومة بوش دفعت مبالغ تصل إلى 320 مليون دولار لهذه المؤسسة منذ حزيران 2004 من أجل تأمين خدمات "الأمن الدبلوماسى" للحكومة الأمريكية حول العالم. ويعتبر هذا العقد هو الأكبر في ما هو معروف عن الصفقات التى قامت بها هذه المنظمة، ما يظهر حجم الاستفادة التى حققتها "بلاك ووتر" في ما يسمى "الحرب على الإرهاب".

أنجز عقد "الأمن الدبلوماسى" الرابح مع "بلاك ووتر" ضمن "برنامج خدمة حماية الأفراد حول العالم" في وزارة الخارجية، الذي لا يعرف الكثير عن حجمه، والذي تصفه وثائق الوزارة بأنه مبادرة لحماية المسؤولين الأمريكيين وكذلك "بعض الشخصيات الحكومية الأجنبية رفيعة المستوى عندما الحاجة لذلك".

ويؤكد تقرير معهد "ذي ناشين" أن منظمة "بلاك ووتر" حققت أرباحا مضاعفة من خلال محاولاتها توسيع أرباحها عن طريق تقديم فروع "بلاك ووتر" على أنها شركات مستقلة.

ويقول بعض المدافعين عن خصخصة الأمن داخل الحكومة الأمريكية أن الحكومة "غير قادرة على توفير خدمات الحماية على المدى الطويل من خلال المؤسسات الأمنية التابعة لها، لذلك هي بحاجة للتعاقد مع جهات خاصة".

البنية المؤسساتية لمنظمة "بلاك ووتر أمريكا"

تتألف "بلاك ووتر أمريكا" من تسع شركات:

مركز تدريب "بلاك ووتر"

يقدم مركز تدريب "بلاك ووتر" بتقديم برامج التدريب التكتيكى والتدريب على الأسلحة للجيش، والحكومة، وقوات حفظ النظام. كذلك يقدم المركز عدة برامج تدريبية مفتوحة على فترات خلال العام، من القتال بالسلاح الأبيض (برنامج حصري) إلى برامج التدريب على القنص. فضلا عن ذلك، يمكن لاحد ما التسجيل لدى "بلاك ووتر" في "بلاك ووتر أكاديمى"، حيث يجري تدريب المتقدمين، بشرط قدرتهم على استيفاء الشروط الصعبة التى تتناول خلفياتهم الاجتماعية والتدقيق في السجلات الإجرامية، واختبار البنية الفيزيلوجية، واختبار الفحص النفسى. وقد تقوم "بلاك ووتر" بالطلب من المتقدمين بالتوقيع على عقد يجعلهم في خدمة الشركة حصريا.

منظومات "بلاك ووتر" للتدريب على الرمي وتحديد الأهداف

يقدم هذا القسم منظومة من صالات التدريب على الرمى، والتدريب على الأهداف المختلفة المدى.

"بلاك ووتر" للاستشارة الأمنية (مايوك، شمال كارولينا)

تشكلت "بلاك ووتر" (BSC) للاستشارة الأمنية عام 2002. وهي واحدة من 60 مؤسسة أمنية خاصة وظفت خلال الحرب على العراق لحماية المسؤولين والمنشآت، وتدريب الجيش العراقي الجديد والشرطة العراقية، وتقديم الدعم لقوات التحالف.

إن "بلاك ووتر" للاستشارة الأمنية عالية التجهيز ومعروفة باستخدامها:

- "إم دي - F530 حوامات "لتل بيرد"، منظمة ضمن قوات الرد السريع (QRF).
- حوامات "سيكورسكي S-92 المعروفة باستخدامها في قواعد طائرات الشحن العسكرية في "بلاك ووتر أمريكا".
- حوامات AB 412 العامة المستخدمة في العراق
- العربات المدرعة من طراز RG-31، المعروفة باستخدامها لنقل الأفراد على "رود آيريش" وهي الطريق السريعة التي تربط بين المنطقة الخضراء في بغداد ومطار بغداد الدولي والتي يصل طولها إلى 12 كلم.
- قوات الحماية المدرعة المعروفة باسم "كوجر H".

شركة " بلاك ووتر" للعمليات الخاصة

سفن "بلاك ووتر" الجوية، LLC

تأسست شركة سفن "بلاك ووتر" الجوية (LLC) في كانون الثاني 2006 لبناء الطائرات التي يتم التحكم بها عن بعد بدون طيار.

عربات "بلاك ووتر" المدرعة

قامت "بلاك ووتر" مؤخرا بالبدء بادخال ناقلات الأفراد المدرعة الخاصة بها من نوع "غريزلي ABC".

"بلاك ووتر" البحرية

تقدم قوات الأمن البحرية في "بلاك ووتر" التدريب التكتيكي للقوات البحرية المسؤولة عن حماية الوحدات العسكرية.

مجموعة "رايفن" للتطوير

تأسست مجموعة "رايفن" للتطوير عام 1997 لتصميم وبناء المنشآت التدريبية لمنظمة "بلاك ووتر يو إس آي" في شمال كارولينا.

خدمات الطيران العالمية (الخطوط الجوية الرئاسية وطيران إس تي أي)

متخصصة بصيانة الطائرات والنقل التكتيكي. وتدعي الخطوط الجوية الرئاسية حصولها على تصريح رسمي سري من وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بمهماتها الخاصة.

"غراي ستون ليميتد"

مؤسسة أمنية خاصة، و"غراي ستون" مسجلة في باربادوس، وتقوم بتوظيف ثلث رجال الأمن العاملين خارج البلاد.

الشخصيات الأساسية في المنظمة

رئيس "بلاك ووتر" هو غاري جاكسون، ونائب الرئيس التنفيذي هو بيل ماثيوز وهناك الكثير من قادة وحدات الأعمال وعناصر سابقين في البحرية الأمريكية، ممن يتولون المهمات الميدانية لهذه المنظمة في العراق وغيرها.

في 31 آذار 2004، قتل أربعة متعاقدين مدنيين أمريكيين في تفجير في الفلوجة في العراق. وقد أحرقت جثث المتعاقدين وعلقت على جسر. بعدها في مشهد يذكر بمقديشو الصومال، تعرضت الجثث للضرب والجر في الطرقات. وبينما تم تصوير المتعاقدين في الإعلام على أنهم عمال أمريكيون يساعدون العراقيين على إعادة إعمار بلادهم، كانوا في الواقع عناصر سابقين في ما يسمى "حيتان البحرية" الأمريكية، وهي قوات أمنية شبه عسكرية تعمل لصالح "بلاك ووتر أمريكا"، وكانوا في مهمة لجمع المعلومات.

إن منظمة "بلاك ووتر" للاستشارات الأمنية، والتى قتل أربعة من عناصرها في تفجير في منطقة الفلوجة في العراق، واحدة من عدة مؤسسات أمنية خاصة تقوم بتوظيف مقاتلين سابقين للقيام بأعمال متفق عليها مسبقا لصالح الجيش. هناك 1500 عميل أمنى خاص من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وغيرها من الدول مثل نيبال وتشيلى وأوكرانيا، ,إسرائيل وجنوب إفريقيا وفيجى، تم توظيفهم في العراق خلال الفترة الأولى من الحرب. وهناك ما يقارب 25 منظمة أمنية مختلفة تعمل في العراق، وتؤدي مهمات تتراوح بين تدريب الشرطة والجيش في البلاد إلى حماية قادة الحكومة وتنفيذ العمليات الخاصة، إلى تقديم الدعم اللوجستى للجيش الأمريكي.

وفي آذار 2004، ذكرت تقارير أن "بلاك ووتر" قامت بنقل مايقارب 60 ضابطا سابقا من تشيلى، عمل أكثرهم في التدريب خلال الحكم العسكرى في فترة أوغستو بينوشيه، حاكم سانتياغو، إلى معسكر تدريب تابع ل"بلاك ووتر" في شمال كارولينا، ومن هناك، تم نقلهم إلى العراق.

في مقابلة له مع الصحيفة التشيلية "لا تيريسا"، قال الضابط التشيلي السابق كارلوس فامغنيت (30 عاما)، والذي كان ذاهبا إلى العراق: "نحن هادؤون، هذه المهمة ليست جديدة بالنسبة لنا". وأضاف "في النهاية، هي امتداد لعملنا في الجيش".

وقال جون ريفاس (27 عاما)، الذي كان يخدم في البحرية التشيلية، إن العمل في العراق سيقدم "دخلا جيدا جدا"، مضيفا "ولا أشعر وكأنني مرتزقة".

وحسب أقوال غاري جاكسون، رئيس منظمة "بلاك ووتر" في الولايات المتحدة الأمريكية،

"نقوم بتنقيب العالم بحثا عن محترفين، والقوات الخاصة التشيلية محترفة بشكل جيد جدا، وينسجمون مع نظام "بلاك ووتر". مضيفا، "تضاعف حجمنا بمقدار 300 ٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة ولانزال صغيري الحجم مقارنة مع منظمات "بلاك ووتر" الكبيرة". "لدينا سوق صغيرة، ونعمل باتجاه أن نصبح الأفضل".

إن خصخصة الأمن في العراق بازدياد مضطرد مع سعى الولايات المتحدة إلى تخفيف حجم قواتها النظامية. ولكون الشركات الخاصة تقدم أجورا لأفراد القوات الخاصة المحترفة أكبر بكثير من الجيش، فقد أدى ذلك إلى ازدياد نسبة رفض إعادة الالتحاق بين جنود الاحتياط في الجيش الأمريكي من ذوي الخبرة والمهارة العالية. وقد أدى هذا إلى واقع عسكري جديد تقوم فيه الشركات الخاصة بتولي المهام التي كانت سابقا من مهمات قوى الجيش "النظامية".

حسب أقوال جاكسون، "هناك مشكلات داخل الجيش الأمريكي". مضيفا "إن كانوا بصدد قطع التمويل عن المهمات التي كانت توكل إلى الجيش العامل ويقومون الآن باتسخدام المتعاقدين الخاصين، فهؤلاء الجنود [في الجيش العامل] يراقبون ويتساءلون "أين المال؟".

وحسب مصادر في مركز معلومات الدفاع في الحكومة الأمريكية، فإن خصصة مسؤوليات الأمن تأتي من رغبة الحكومة الأمريكية باستخضار المزيد من القوات إلى العراق وغيره من الأماكن في مهمات لا تكفي القوات الأمريكية النظامية لتغطيتها بالكامل. كما أن "برنامج خدمة حماية الأفراد حول العالم" القائم على التعاقد مع شركات خاصة ليس جديدا، إلا أن استخدامه قد تزايد بشكل كبير منذ تولي بوش الرئاسة الأمريكية.

تتفاوت التقارير عن عدد "المتعاقدين الخاصين" العاملين في العراق بين 10 إلى 20 ألف. وقد قتل 269 عنصرا منهم خلال العمليات حتى أيلول 2005 . وقد تزايدت التساؤلات عن طبيعة المهام التي تقوم بها هذه القوات الكبيرة من المرتزقة المأجورين. يتشكل عناصر هذه الشركات الأمنية من أفراد القوات الخاصة الذين تلقوا تدريبات عالية المستوى، والعديد منهم

غير أمريكيين، مما لا يلزمهم بقواعد الاشتباك التى وضعتها الجيوش التقليدية وفق القانون الدولى. وبمرتبات قد تصل إلى 1000 دولار أمريكى في اليوم، جرى توظيف فرق من البوسنيين والفلبينيين والإسرائيليين، وجنسيات أخرى مختلفة من كل "بقعة ساخنة" في العالم للقيام بمهمات تتراوح بين أمن المطارات إلى حماية القادة الأمريكيين والعراقيين. وهناك قلق آخر يعود إلى أن ولاء المقاتلين غير الأمريكيين للمنظمة الأم قد يغلب على ولائهم للولايات المتحدة التي يمثلونها، مما يخلق احتمالا كبيرا من أن صورة الولايات المتحدة في الخراج سوف تتهشم.

ومنذ عام 2003، تقوم "بلاك ووتر" بحماية المسؤولين الأمريكيين الرفيعى المستوى في العراق، من بينهم حماية ثلاثة سفراء منذ بدء الاحتلال. وقد تم التعاقد مع "بلاك ووتر" مع نهاية فترة تولي بول برمر مهامه في بغداد.

حسب برنامج وزارة الخارجية، يمكن توكيل الجهات التي يتم التعاقد معها في أي مكان في العالم حتى ضمن الأراضي الأمريكية، مع تأكيدها على أن هناك حاجة "طويلة الأمد لخدمات الحماية" هذه. لكن بعض أعضاء الكونغرس الأمريكيين باتوا يتساءلون عن الأسباب التى تدفع "بوش لتوقيع شيكات مفتوحة لمنظمة "بلاك ووتر" وغيرها، بينما تبقى الأمر سرا عن الكونغرس والشعب الأمريكي".